اجتماعات الجمعية الـ 140، والدورة 204، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (قطر)، 06 – 10 نيسان/أبريل 2019

ملحق رقم (2) للمذكرة التفصيلية

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي من 2019/03/29 إلى 2019/04/04

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مكان الاجتماعات وبرنامج العمل	18-04
اجتماعات الدورة 204 للمجلس الحاكم	47-19
الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول الأعمال	66-48
اللجنة الدائمة الأولى : لجنة السلم والأمن الدوليين	104-67
اللجنة الدائمة الثانية : لجنة التنمية المستدامة والتمويل والتجارة	129-105
منتدى النساء البرلمانيات	131-130
منتدى البرلمانيين الشباب	142-132
جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية	249-143
ملء الشواغر في أجهزة الاتحاد	255-250
الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	256

الملحق رقم (2) للمذكرة التفصيلية للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

***حول اجتماعات* الجمعية العامة 140، والدورة 204، للمجلس الحاكم**

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

الدوحة (دولة قطر)، 06 – 10 نيسان/أبريل 2019

مقدمة:

تنعقد في الفترة من 06 إلى 2019/04/10 في الدوحة –دولة قطر– اجتماعات الجمعية العامة الأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات الدورة 204 للمجلس الحاكم للاتحاد. وتشارك في هذه الفعاليات وفود برلمانية تمثل البرلمانات الأعضاء في الاتحاد. ويحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، ممثلو العديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، والبنك الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، واتحاد برلمانات أمريكا اللاتينية، والبرلمان الأوروبي ... وغيرها.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن تقدم للأخوة أعضاء الوفود البرلمانية العربية، المشاركين في اجتماعات الدوحة القادمة، الملحق رقم (2) للمذكرة التفصيلية المرسلة بتاريخ 20 /2019/03، والتي تلقي الضوء على أهم القضايا التي سيتم تداولها في هذه الاجتماعات، وأهم الأنشطة التي ستقوم بها هيئات الاتحاد المختلفة، إضافة إلى لمحة عن الاتحاد.

وتأمل الأمانة العامة أن تكون هذه المذكرة، عوناً لهم في نشاطهم لتأدية مهامهم على أكمل وجه.

ويسر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي أن تتلقى أية ملاحظات أو اقتراحات على أسلوب إعداد هذه المذكرة ومضمونها، ليتسنى لها أخذها بعين الاعتبار عند إعداد أية مذكرات مستقبلية، تعميماً للفائدة ووصولاً إلى الأهداف المرجوة.

* * *

1– ملاحظة هامة : تحتوي هذه المذكرة على كافة الوثائق التي أصدرتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي من الفترة 2019/03/29 لغاية تاريخ 2019/04/04، وأية إضافات تصل من الاتحاد البرلماني الدولي سيتم إعلام المجالس والبرلمانات العربية الموقرة بها حال ورودها.

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	**2019/04/03**	14:00	18:00	**اللجنة الفرعية للشؤون المالية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الخميس	**2019/04/04**	09:00	18:00	**بدء التسجيل**	*البهو، فندق الشيراتون*	
		10:00 15:00	13:00 18:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الجمعة	**2019/04/05**	09:30	13:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		10:00	13:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		15:00	18:00	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		16:30	18:30	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2019/04/06**	09:00	10:00	**مكتب النساء البرلمانيات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	11:00	**الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية**	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:00	11:00	**اجتماع المستشارين والأمناء للوفود**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:30	13:00	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		13:30	14:30	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	**2019/04/06**	11:30	13:00	**الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:00	15:30	**اجتماع مع رؤساء المنظمات البرلمانية الإقليمية والمنظمات البرلمانية الأخرى**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	17:30	**منتدى النساء البرلمانيات**	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	17:30	**الفريق الاستشاري المعني بالصحة (باللغة الإنجليزية فقط)**	*قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		15:00	18:00	**لجنة شؤون الشرق الأوسط**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		19:30	20:30	**حفل افتتاح**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2019/04/07**	08:00	09:00	**اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة**	*قاعة النخيل، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		08:30	09:30	**مجلس منتدى البرلمانيين الشباب**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**المجلس الحاكم**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:00	12:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** مناقشة حول مشروع القرار "عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان" واحتمال بدء صياغته في الجلسة العامة	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2019/04/07**	10:00	13:00	**منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي**	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:00	13:00	**الجمعية العامة:** بدء المناقشة العامة حول موضوع *البرلمانات كمنابر لتعزيز التعليم من أجل السلام، والأمن، وسيادة القانون*	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	حلقة نقاش حول إنهاء الفقر في مجال الطاقة عبر الحصول على طاقات متجددة وسياسيات عامة شاملة: كيف يمكن للبرلمانات أن تساعد في تحقيق ذلك؟	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		13:00	13:15	**صورة جماعية – جميع رؤساء الوفود**		
		14:30	16:00	**لجنة تحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	**2019/04/07**	14:30	17:00	**الجمعية العامة:** المناقشة العامة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** صياغة القرار في الجلسة العامّة	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** مناقشة وبدء صياغة مشروع قرار في الجلسة العامّة حول " *دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*"	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		16:30	18:00	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		17:00	18:30	**الجمعية العامة:** قرار حول البند الطارئ	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
الإثنين	**2019/04/08**	09:00	13:00	**الجمعية العامة**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:00	10:30	-مناقشة حول البند الطارئ،		
		10:30	13:00	-مواصلة المناقشة العامّة		
		09:00	13:00	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** الانتهاء من صياغة القرار حول *"عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك لحقوق الإنسان"*	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2019/04/08**	09:30	12:30	ورشة عمل حول صحة الأم والوليد والطفل	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول متابعة القرارات السابقة للاتحاد البرلماني الدولي *(الديمقراطية في العصر الرقمي، واستخدام الإعلام لمشاركة المواطن، وحرية التعبير)*	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		09:30	13:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		11:00	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:00	حوار رؤساء البرلمانات المشاركين	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	**2019/04/08**	14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:30	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** صياغة قرار في الجلسة العامّة حول *"دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار"*	*قاعة الريان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:30	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	18:30	**لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		16:30	18:30	**مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الثلاثاء	**2019/04/09**	09:00	10:00	**مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الشراكة الجندرية)**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:00	11:00	**مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
الثلاثاء	**2019/04/09**	09:00	13:00	**اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة** -مناقشة حول *المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة تحضيراً لدورة العام 2019 لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة*، -حلقة نقاش حول الموضوع الرئيسي لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى للعام 2019: *تمكين الأفراد وضمان الشمولية والمساواة*	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	09:30	12:30	**اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان** مناقشة حول المشروع القرار الذي سيتم اعتماده في الجمعية العامة الـ141 تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:00	12:30	**اللجنة التنفيذية**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		10:30	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		11:30	13:00	**الجمعية العامة:** مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	**2019/04/09**	14:30	16:00	**اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل، والتجارة** اعتماد مشروع قرار حول "*دور التجارة العادلة والحرة والاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30	16:00	**مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان**	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	16:00	**حلقة نقاش حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف** *"من القرارات الدولية إلى التشريعات الوطنية: سد الفجوة في التنفيذ"*	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		14:30	17:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
الثلاثاء	**2019/04/09**	14:30	18:00	**لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين**	*قاعة البصير، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		14:30	18:30	**الجمعية العامة** -اعتماد قرار حول البند الطارئ، -مواصلة المناقشة العامّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:00	لجنة شؤون الشرق الأوسط	*قاعة سلوى 2، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		16:30	18:30	**اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين** اعتماد مشروع القرار حول "*عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسائل لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*"	*قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		16:30	18:30	مكتب النساء البرلمانيات	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	**2019/04/10**	09:00	10:00	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة
		09:30	13:00	**المجلس الحاكم** -قرارات حول حقوق الانسان للبرلمانيين، -تقارير عن الاجتماعات المتخصصة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
الأربعاء	2019/04/10	10:30	12:30	**اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية**	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		10:30	12:30	اجتماع مشترك لمكتب النساء البرلمانيات ومجلس منتدى البرلمانيين الشباب حول التحيز، والتحرش، والعنف ضد النساء أعضاء البرلمانات	*قاعة سلوى 1، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		14:00	16:00	جلسة مشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية حول *الابتكار في البرلمانات: الاستعداد للمستقبل*	*قاعة سلوى 3، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		14:30		**المجلس الحاكم**	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	
		عند انتهاء المجلس الحاكم		**الجمعية العامة** -اعتماد القرارات -تقارير اللجان الدائمة -الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة، -الجلسة الختاميّة	*قاعة الدفنة، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون*	

القرارات التي سيقدمها الأعضاء حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي

في تشرين الأول/أكتوبر 2017 (سانت بطرسبرغ)، أقر المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية للمضي بنهج جديد في ممارسة التقرير السنوي لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي حيث يتم اختيار عدد من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية على أساس فيه نوع من العدالة لمشاركة تجاربهم.

تؤمن المبادئ التوجيهية التالية لممارسة التقارير الدورية الإطار المرجعي للممارسة الجديدة للتقرير كتدبير إنتقالي. إذا كان ناجحاً، سينعكس الأسلوب الجديد تباعاً على أنظمة الاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.

المبادئ التوجيهية

1. يقدم جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تقارير دورية، في معدل مرة كل أربع سنوات.
   تسهل الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي العملية عبر تحضير استبيان.

2. تركز التقارير الدورية على المتابعة البرلمانية لـ:
   - قرارات اللجان الدائمة
   - القرارات المتعلقة بالبنود الطارئة
   - الوثائق الختامية للمناقشة العامة
   - قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
   - خطط عمل (مثل خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي 2012 حول البرلمانات المراعية للاعتبارات الجندرية)
   - مبادرات منتدى النساء البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي
   - الوثائق الختامية للاجتماعات المتخصصة (مثل الندوات الإقليمية والوطنية)
   - قرارات وتوصيات هيئات برلمانية أخرى للاتحاد البرلماني الدولي.

3. بالإضافة إلى التزامهم بتقديم التقارير القانونية على أساس فيه نوع من العدالة لمشاركة تجاربهم، يمكن لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقارير طوعية بشأن إجراءات المتابعة البرلمانية، في أي وقت كان.

4. تراقب اللجنة التنفيذية ورؤساء المجموعات الجيوسياسية تقديم التقارير في إطار نظام التناوب وتكفل أن يفي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالتزاماتهم بتقديم التقارير

5. يدعى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم تقارير دورية وفقاً للترتيب المحدد في الملحق 1 للمبادئ التوجيهية (مرفق رقم 1). عندما يتعذر على العضو تقديم تقرير خلال الفترة الزمنية المتوقعة، بسبب ظروف خارجة عن إرادته، يجب عليه إبلاغ الأمين العام بذلك. يقدم هذا العضو تقريره في السنة التالية.

سيصدر الأمين العام تقريراً إلى المجلس الحاكم في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي (بلغراد، تشرين الأول/أكتوبر 2019) استناداً إلى مدخلات الأعضاء. سيتم إبلاغ عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بنتائج عملية إعداد التقارير خلال جلسة مخصصة. إن التقرير السابق عن الإجراءات التي اتخذها الأعضاء لمتابعة مقررات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي متاح وفق **الرابط التالي:**
https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/report_2018-e.pdf
(مرفق رقم 1)

لمعرفة موعد مشاركة برلمانكم في عملية إعداد التقارير، يرجى الاطلاع على **الرابط التالي** :
https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/reporting_cycle-2019-e.pdf
(مرفق رقم 2)

للوصول إلى استبيان 2019 بشأن متابعة مقررات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي، يرجى الاطلاع على الرابط التالي:

https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/questionnaire-reporting_exercise-2019-e.docx

(مرفق رقم 3)

ملاحظة: يمكن لجميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تقديم تقارير طوعية في أي وقت كان!

المرفق 1

الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

14–18 تشرين الأول/أكتوبر 2018

المجلس الحاكم
البند 9

CL/203/9-R.1

3 أيلول/ سبتمبر 2018

الإبلاغ من قبل الأعضاء عن الأنشطة المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي

الإبلاغ عن الأنشطة السنوية من قبل الأعضاء

الإبلاغ من قبل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي عن الإجراءات المتخذة لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، والجمعيات العامّة وغيرها من المبادرات

وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يتعيّن على جميع الأعضاء والأعضاء المنتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي إرسال تقرير سنوي عن الإجراءات المتخذة لمتابعة قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي (المادة 6). كما يُتوقّع أيضاً أن يقدم رؤساء الوفود تقريراً إلى برلماناتهم الوطنية بعد كل جمعية عامّة نظاميّة بشأن أعمال الجمعية العامّة ونتائجها (المادة 7).

بالنظر إلى انخفاض معدل الاستجابة على عملية الإبلاغ السنوية هذه (في حدود 30 إلى 40 في المائة)، قرر المجلس الحاكم اتباع أسلوب جديد يستند إلى دورة منتظمة، وتناوبية، ويمكن التنبؤ بها، حيث يوجد عدد محدود من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية مخصصة للإبلاغ. يتم تحديد الأعضاء المختارين لكل دورة سنوية بالتناوب بحسب الترتيب أبجدي. مع النظام الجديد، من المتوقع أن يقّدم كل عضو تقريراً كل أربع سنوات، مما سيسمح له بالوقت الكافي لإعداد التقرير وتخفيف عبء تقديم التقارير سنوياً.

كما أنّ المجموعات الجيوسياسية واللجنة التنفيذية مدعوّة أيضاً إلى مراقبة عملية تقديم التقارير وضمان إيفاء أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالتزاماتهم الخاصة بالإبلاغ.

بالنسبة للطبعة الأولى من الطريقة الجديدة لعملية إعداد التقارير الدورية، طُلب من 46 عضو من الاتحاد البرلماني الدولي ملء استبيان بشأن الإجراءات البرلمانية المتعلقة بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات أخرى. ودُعي جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى المشاركة على طوعياً.

يهدف الاستبيان إلى جمع بيانات مقارنة وأمثلة ملموسة للمتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرار أو عدة قرارات ومقررات اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة. وهو يتألف من استبيان قصير (صفحتان)، بسيط وسهل الاستخدام مع إجابات متعددة الخيارات متاحة لمعظم الأسئلة وخانات لوضع أمثلة.

ومن بين البرلمانات الـ 46 المختارة، تلقت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي 31 رداً، ممثلة 67 في المائة من نسبة الردود. على الرغم من أن هذا يعد تحسناً عن الوضع السابق، إلا أنه لا يزال أقل من النتيجة المتوقعة.

إن البرلمانات التي دعيت إلى تقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية فيما يتعلق بمقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته في عام 2018 هي التالية (يشار **بالخط الغامق** إلى الدول التي ردت):

غير منتسبين

أذربيجان

المجموعة الإفريقية

الجزائر، أنغولا، **بنين**، **بوتسوانا**، **بوركينا فاسو**، كابو فيردي، الكاميرون، **جمهورية إفريقيا الوسطى**، تشاد، جزر القمر، **الكونغو**، **ساحل العاج**، **جمهورية الكونغو الديمقراطية**

المجموعة العربية

البحرين، **مصر**، العراق، **الأردن**، **الكويت**

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، **أستراليا**، بنغلادش، بوتان، كمبوديا، **الصين**، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

مجموعة أوراسيا

أرمينيا، روسيا البيضاء

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (GRULAC)

بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)، البرازيل، كولومبيا، كوستاريكا، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور

مجموعة 12+

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، **كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدنمارك**، إستونيا، **فرنسا**

بالإضافة إلى ذلك، تمّ تلقي 15 رداً تطوعياً:

- المجموعة الإفريقية: **ملاوي، زامبيا**.
- المجموعة العربية: **الإمارات العربية المتحدة**.
- آسيا والمحيط الهادئ: **إندونيسيا، ماليزيا، منغوليا، ميانمار**.
- مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي: **فنزويلا**.
- مجموعة 12+: **اليونان، مالطا، نيوزيلندا، سان مارينو، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة**.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

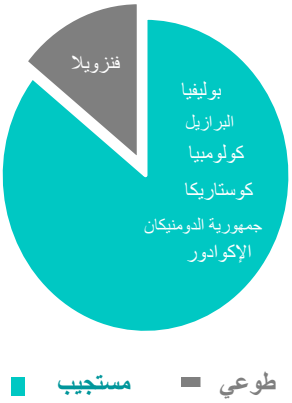

مجموعة 12+

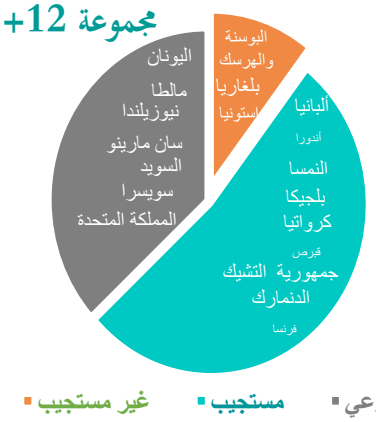

مجموعة أوراسيا

مجموعة آسيا والمحيط

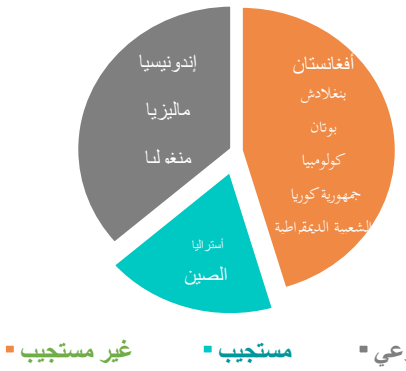

المجموعة العربية

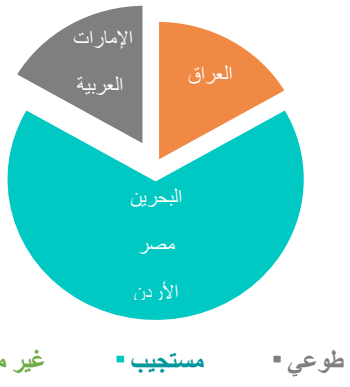

المجموعة الإفريقية

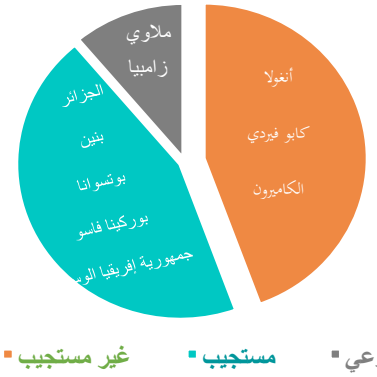

ووُجه شـكر خاص إلى **ميانمار ونيوزيلندا واليونان** للإسـهام في عملية الإبلاغ على أسـاس طوعي للمرة الثانية على التوالي، وإلى **الجمهورية التشيكية** لتعيين أحد الموظفين من أجل وضع تقرير شامل عن الإجراءات التي اتخذها البرلمان كمتابعة لمقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته.

سـاهم رؤسـاء وأمانات مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة أوراسـيا ومجموعة 12+ بشـكل فعال في المشاركة العالية لأعضاء كل منهم في عملية إعداد التقارير.

نتائج الاستبيان

وفّرت الردود الواردة معلومات نوعية وكمّية هامة عن نوع المتابعة التي تتلقاها قرارات الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي ومقرّرات ومبادرات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى داخل البرلمانات الوطنية.

وكما كان الحال في العام الماضي، تشير الردود إلى أنّه، بصفة عامة، يتم إبلاغ الحكومات والبرلمانات بنتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي من خلال التقارير السنوية أو تقارير ما بعد الجمعية العامّة.

فيما يتعلق بنتائج الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 (سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)، أشار 85 في المائة من المستجيبين إلى أنّهم قدموا القرارات والنتائج الأخرى إلى البرلمان؛ أبلغ 73 في المائة منهم اللجان البرلمانية المعنية بالقرارات؛ أبلغ 67 في المائة منهم الحكومة؛ وقدم 87 في المائة منهم تقريراً إلى البرلمان حول مشـاركة الوفد البرلماني في جمعية سـانت بطرسـبرغ. ومع ذلك، أفاد 43 في المائة فقط من البرلمانات أنه أجرى مناقشات بشأن نتائج الجمعية العامّة.

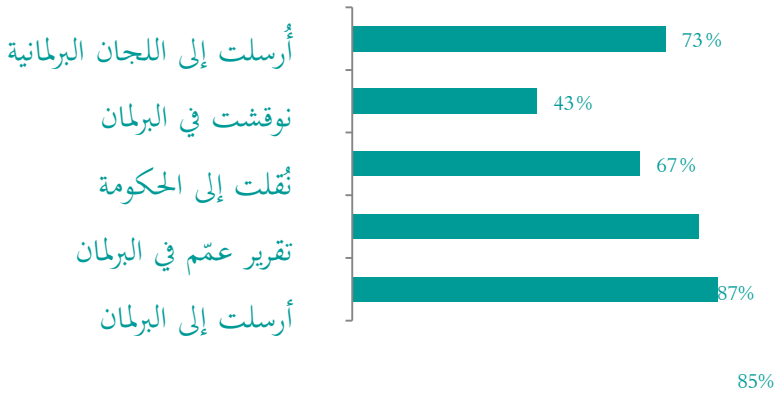

فيما يتعلق بمسألة تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على عمل البرلمان، تُظهر الردود أن 60 في المائة من البرلمانات المعنية عقدت مناقشة واحدة على الأقل في العامين الماضيين تتعلق بمشاركتها في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، في حين قدّم 39 في المائة أسئلة برلمانية نتيجة لعمل الاتحاد البرلماني الدولي. وحضر ثمان وسبعون في المائة من البرلمانات التي استجابت للدراسة نشاط واحد على الأقل للاتحاد البرلماني الدولي (ندوة وورشة عمل وجلسة استماع وما إلى ذلك) بالإضافة إلى الجمعيات النظامية؛ اتخذ 61 في المائة منهم إجراءات محدّدة في متابعة القرارات والتوصيات الناجمة عن هذه الأنشطة.

كما تظهر نتائج المسح أنّ مقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من القرارات قد ألهمت لاتخاذ إجراءات ملموسة في البرلمانات، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى إنشاء و/ أو تعديل التشريعات. وفي هذا الصدد، أقرّ أكثر من نصف البرلمانات المجيبة (54٪) بأن عدداً من القرارات البرلمانية تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين.

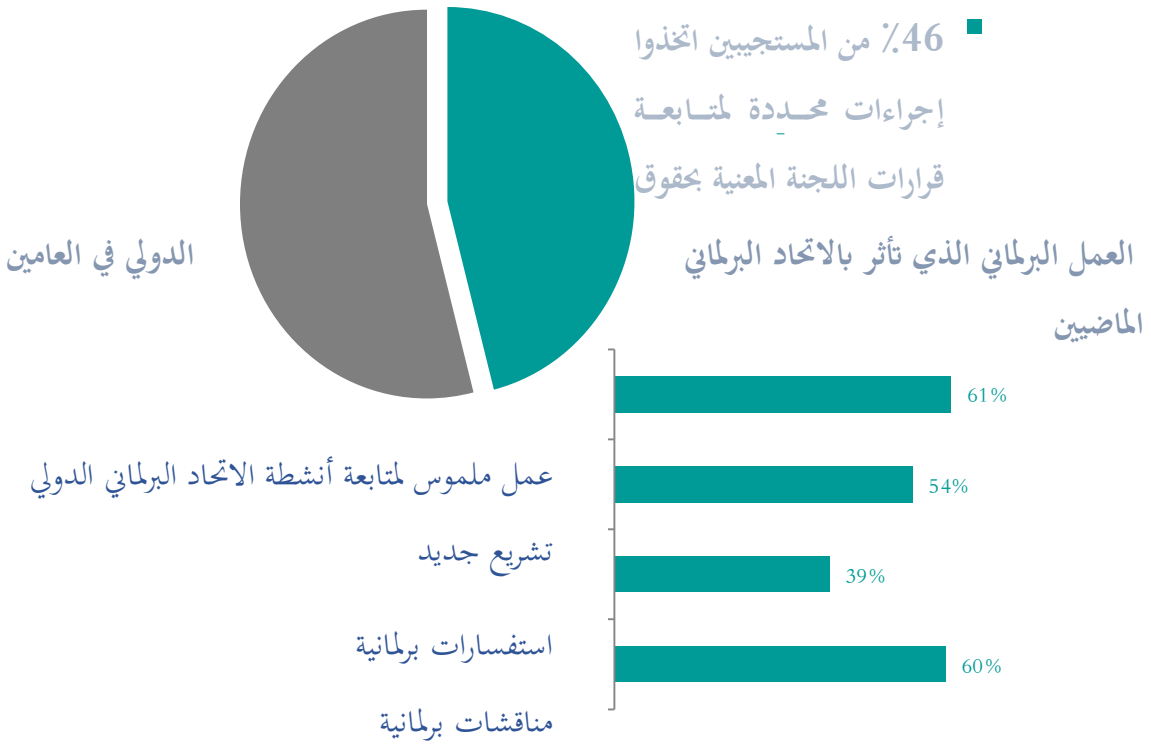

بالإضافة إلى ذلك، أفاد 46 في المائة من البرلمانات التي أجابت على أنها اتخذت إجراءات محددة لمتابعة قرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين (CHRP).

ومن الأمثلة الجديرة بالذكر للتضامن البرلماني فيما يتعلق بحقوق الإنسان للبرلمانيين أنّه في 4 كانون الأول/ ديسمبر 2017، أرسل 158 نائباً من 23 دولة رسالة مفتوحة [1] إلى رئيس وزراء كمبوديا تدعوه فيها إلى إطلاق سراح السيّد كيم سوخا وتظهر مخاوفهم الجديّة بشأن صحة التهم الموجهة إليه والدافع السياسي المحتمل لمضايقته. وأشارت الرسالة المفتوحة إلى وجود هواجس مماثلة لتلك التي أثارتها لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين CHRP والمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في عدة مناسبات. مثال آخر هو البيان المشترك الصادر في أيلول/ سبتمبر 2017 من قبل أعضاء برلمانات كل من الدنمارك وفنلندا وأيسلندا والنرويج والسويد الذين عبّروا عن قلقهم العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالنواب المحتجزين في تركيا وتشجيع لجنة حقوق الإنسان في نيبال على مواصلة جهودها لدعم هؤلاء النواب والدفاع عنهم.

أمثلة على تأثير دعم بناء القدرات المقدّم من الاتحاد البرلماني الدولي في العامين الماضيين

أكّد 17 في المائة من البرلمانات المستجيبة أنها حصلت على دعم بناء القدرات من الاتحاد البرلماني الدولي. تتضمن الأمثلة على النتائج المباشرة لهذا الدعم ما يلي:

- ذكر برلمان **بنين** أن ندوة وطنية نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في أيلول/ سبتمبر 2017 ساهمت في تحسين مهارات الصياغة القانونية للبرلمانيين والموظفين البرلمانيين.

---

[1] https://aseanmp.org/wp-content/uploads/2017/12/MP-Sign-On-Letter-Kem-Sokha_04-Dec-2017.pdf

- أفادت الجمعية الوطنية في **بوركينا فاسو** بأن الأحداث التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي في واغادوغو (الندوة الإقليمية لتعبئة البرلمانيين لدعم التغذية، حزيران/ يونيو 2017، والندوة الوطنية بشأن دور البرلمان في مكافحة بيع الأطفال والاتجار بهم، آذار/ مارس 2018) نواب البرلمان والموظفون البرلمانيون الذين وعوا بشأن هذه

القضايا، سمح لهم بمراجعة الممارسات القائمة وتمت مساعدتهم في تحديد المسارات الممكنة للعمل البرلماني على المستوى الوطني لمكافحة سوء التغذية والاتجار بالأطفال.

- أقرّ برلمانا **مصـــر وزامبيا** بأنّ عدداً من البرامج التدريبية للبرلمانيين الجدد والموظفين البرلمانيين، التي نظمت بالاشـتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي في السـنوات الأخيرة، كانت مفيدة بشـكل خاص في تعريف أعضـاء البرلمان الجدد بدورهم، وساهمت في تعزيز كفاءة أمانة البرلمان.

أمثلة على الماضيين

التعاون البرلماني مع الأمم المتحدة في العامين

تجدر الإشـارة إلى أن 61٪ من المجيبين أشـاروا إلى أنهم تعاونوا مع الأمم المتحدة ونفذوا مجموعة متنوعة من الأنشـطة المشـــتركة مع فرق الأمم المتحدة القطرية المعني(UNCT). تجدر الاشـــارة إلى أمثلة محددة عن مثل هذا التعاون وتتضمن ما يلي:

- في أيار/ مايو 2018، نظم البرلمان **الألباني** وفريق الأمم المتحدة القطري نشاطاً مشتركاً بشأن تنفيذ أهداف التنمية المســـتدامة (SDGs) ووقّع البرلمان أيضـــاً مذكرة تفاهم (MoU) مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة(UNICEF) بهدف ضمان النهوض بحقوق الإنسان للأطفال. دعم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) في تيرانا مشاركة النواب في الأنشطة المختلفة على المستوى الدولي.

- في كانون الأول/ ديسمبر 2017، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية **روسيا البيضاء** جلسات استماع برلمانية مفتوحة حول دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد عقد هذا الحدث في إطار مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "تعزيز دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة."

- في **بنين**، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل خطة تنمية للبرلمان. كما تم تنظيم ندوة بدعم من منظمة الصحة العالمية (WHO) لمناقشة القضايا المتعلقة بالتشريع الوطني للصحة. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إنشاء شبكات للنواب العاملين في مجال التنمية والتغذية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، على التوالي.

- في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 2017، نظم برلمان **بوليفيا**، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عدداً من ورشات العمل الخاصة بالبرلمانيين بشأن تنفيذ عملية *نزع الملكية* في التشريع البوليفي.

- يعقد كل من مجلسي النواب **البرازيليين** اجتماعات منتظمة مع وكالات الأمم المتحدة. ومن المقرر تنظيم ندوة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 لتقديم استنتاجات وتوصيات بشأن التقرير البرلماني العالمي لعام 2017.

- نُظّمت عدة دورات تدريبية وندوات موجهة إلى أعضاء البرلمان في **بوركينا فاسو** بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- في **الجزائر**، نظمت العديد من الندوات والدورات التدريبية مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين. تمّ توقيع مذكرة تفاهم بين البرلمان الجزائري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار مشروع بعنوان: "دعم المشاركة الفعالة والمستدامة للمرأة في الجمعيات المنتخبة."

- قامت الجمعية الوطنية **للكونغو**، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، بتنظيم ورش عمل وندوات وأنشطة لبناء القدرات للبرلمانيين حول الأمن الغذائي وإنشاء التحالف البرلماني المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

- في **كولومبيا**، تم تخصيص غرفة خاصة للرضاعة الطبيعية داخل الكونغرس، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما قدم فريق الأمم المتحدة القطري المساعدة إلى لجنة السلام التابعة لمجلس الشيوخ، بما في ذلك المساعدة الفنية لتنفيذ اتفاق السلام على المستويين الوطني والمحلي.

- أبلغ برلمانا **كوستاريكا والإكوادور** عن تعاونهما الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري بشأن مجموعة كبيرة من القضايا، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، وأهداف التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. تمّ تنظيم عدد من الأحداث بانتظام لاطلاع أعضاء البرلمان وإعلامهم وتدريبهم .

- بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قام العديد من أعضاء البرلمان والموظفين البرلمانيين من **نيوزيلندا** بزيارة البرلمانات الأخرى في المنطقة، والعكس بالعكس، لتعزيز تبادل الخبرات والمعرفة.

- في **فنزويلا**، تعمل الجمعية الوطنية بشكل وثيق مع المكتب الوطني للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)لتوحيد الجهود من أجل تحسين وضع اللاجئين الفنزويليين.

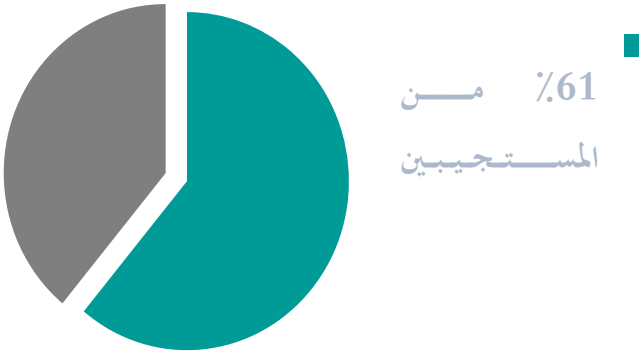

أمثلة على الممارسات الجيدة على المستوى الوطني

كما قدمت البرلمانات المستجيبة أمثلة محددة عن كيفية تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في عملها على المستوى الوطني. الأمثلة تشمل:

- **ألبانيا:** اعتُمدت عدة تشريعات، ونُفذت مبادرات أخرى مستوحاة من عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين. على سبيل المثال، الموافقة على تعديلات على قانون منع العنف المنزلي واتخاذ قرار بشأن منع العنف ضد النساء والفتيات وزيادة كفاءة الآليات القانونية للوقاية.

- **بلجيكا:** تم طرح 18 سؤالاً شفهياً و 12 سؤالاً كتابياً على الحكومة حول وضع الروهينغا من قبل مجلس النواب في السنوات الثلاث الماضية. كما عقدت اللجنة المعنية بالعلاقات الخارجية في مجلس النواب مناقشة حول هذا الموضوع في تشرين الأول/ أكتوبر 2017. وفي نيسان/ أبريل 2017، اعتمد مجلس الشيوخ قراراً بشأن تعزيز الاستقلالية المالية للمرأة في البلدان النامية، يشير صراحة إلى القرار الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قرار مماثل الموضوع في الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 في دكا.

- **بوركينا فاسو:** نظم البرلمان ورشتي عمل للبرلمانيين حول السياسات العامّة وأهداف التنمية المستدامة لاطلاع النواب على التحديات والفرص على المستوى البرلماني من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كما ساهم البرلمان في وضع إطار منطقي وطني لتقييم التقدم المحرز في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

- **الجمهورية التشيكية:** لقد تأثر البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضايا الجندرية، واعتمد سياسة جديدة للإجازات الوالدية، وإنشاء مرافق لرعاية الأطفال، وتوفير غرف للرضاعة الطبيعية في مبنى البرلمان.

- **الإكوادور:** أنشأت الجمعية الوطنية شعب برلمانية متخصصة تركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وافقت على قرار بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 على المستوى الوطني. كما شارك أعضاء البرلمان في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك، وساهموا بشكل كبير في إعداد التقرير الوطني الطوعي لهذا المنتدى.

- **إندونيسيا:** في كانون الأول/ ديسمبر 2017، ومع الأخذ بعين الاعتبار للقرار بشأن بند طارئ اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي في جمعيته العامّة الـ 137، قام نائب رئيس السياسة والأمن في مجلس النوّاب بزيارة مخيم للّاجئين في كوتو بالونغ، بنغلادش. كما التقى برئيس برلمان بنغلادش ووزير الدولة لمناقشة الأزمة الإنسانية التي تواجه شعب الروهينغا ومحاولة إيجاد حلول دائمة لها.

- **نيوزيلندا:** في نيسان/ أبريل 2017، أجرى البرلمان مناقشة حول دور البرلمانات في اتخاذ إجراءات عاجلة ضد تغير المناخ. وقد تأثرت هذه المناقشة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ وتوصيات *خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ*.

- **زامبيا:** أنشأت الجمعية الوطنية عملية محلية لتنفيذ قرارات ومقررات الاتحاد البرلماني الدولي. وتتيح هذه العملية تنظيم ندوات وطنية منتظمة لتوعية أعضاء البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وتحديد مسارات العمل الممكنة للمتابعة الوطنية.

القائمة الكاملة للممارسات الجيدة متوفرة في ملحق. بالإضافة إلى المعلومات الواردة عن طريق الاستبيان، هناك أمثلة أخرى من مصادر مختلفة (المراسلات الواردة من الأعضاء، وتقارير أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، والمعلومات العامّة، وما إلى ذلك) هي مدرجة أيضاً في الجدول. أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون لإجراء تقييم حول هذه التجارب والنظر في سبل مواصلة استخدام قرارات ونتائج الاتحاد البرلماني الدولي كعنصر داعم لعملهم على المستوى الوطني.

ممارسة الإبلاغ في العام المقبل

بالنسبة لعملية الإبلاغ لعام 2019، سيطلب من الأعضاء التاليين تقديم تقاريرهم الوطنية:

المجموعة الإفريقية

بوروندي، جيبوتي، غينيا الاستوائية، إثيوبيا، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو

المجموعة العربية

لبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعُمان

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

فيجي، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، اليابان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ماليزيا، جزر المالديف، جزر مارشال

مجموعة أوراسيا

كازاخستان، قيرغيزستان

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

كوبا، السلفادور، غواتيمالا، غويانا، هايتي، هندوراس

مجموعة 12+

فنلندا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا.

أمثلة على الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات في العامين الماضيين لمتابعة عمل الاتحاد البرلماني الدولي

العضو	قرار الاتحاد البرلماني الدولي/ قرار/ منشور/ نشاط	متابعة من قبل البرلمان
ألبانيا	*إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال.* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/أبريل 2015)	في كانون الأول/ ديسمبر 2017، تبنّى البرلمان الألباني قراراً حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030. في كانون الثاني/ يناير 2018، تمّ إنشاء مجموعة عمل لتنفيذ القرار المذكور أعلاه وتم وضع خطة عمل برلمانية.
	خطة العمل للاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين (الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، تشرين الأول/ أكتوبر 2012) *تقييم الحساسية الجندرية للبرلمانات، مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	اعتمدت عدة تشريعات ونُفذت مبادرات أخرى مستوحاة من عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين، مثل: • تعديلات على "قانون منع العنف المنزلي" • *اعتماد قرار منع العنف ضد النساء والفتيات وزيادة كفاءة الآليات القانونية للوقاية.* من خلال هذا القرار عبّر البرلمان الألباني عن التزامه المؤسساتي بمكافحة حالات العنف المنزلي بالتنسيق مع الحكومات المحلية والمركزية والقضاء عليها كذلك. • إنشاء "تحالف النساء البرلمانيات" في آذار/ مارس 2018.

	عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين	
الجزائر	إعلان سانت بطرسبرغ: *تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق*، الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسية الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	عُقد مؤتمر بشأن حوار الحضارات والعلاقات الدولية في مجلس الأمة في إطار متابعة إعلان سانت بطرسبرغ.
	ديمقراطية متجددة، وإعطاء صوت للشباب، الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا، زامبيا، آذار/ مارس 2016) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب	اعتماد البرلمان (كلا المجلسين) الدستور الجديد الذي ينشئ المجلس الأعلى للشباب، وهو هيئة استشارية للفرع التنفيذي، الذي يقدم توصيات تتعلق بقضايا الشباب.
أندورا	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.*	أرسل رئيس المجموعة البرلمانية الوطنية رسالة رسمية إلى رئيس الحكومة دعاه فيها إلى النظر في إمكانية منح مساعدة مالية لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تؤثر على شعب *الروهينغا*. وكنتيجة مباشرة، قدمت الحكومة مساهمة مالية تطوعية لمفوضية شؤون اللاجئين.

	قرار (الجمعية العامّة الـــ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	
أندورا	الاجتماعات البرلمانية بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا تغير المناخ	قُدم مشروع قانون لتعزيز التحوّل في مجال الطاقة ومكافحة تغير المناخ في عام 2018. وساهم أعضاء البرلمان الذين شاركوا في العديد من الاجتماعات البرلمانية بمناسبة مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ في تحسين مشروع القانون بتقديم تعديلات تعكس مواقف الاتحاد البرلماني الدولي وتوصياته.
	إعلان الاتحاد البرلماني الدولي: *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات قائمة على الأدلة.* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـــ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، آذار/ مارس 2018)	بعد المشاركة في الجمعية العامّة الـــ 138، قدّم عضو البرلمان سؤالاً خطياً إلى الحكومة بشأن الإجراءات والبروتوكولات الوطنية لاستقبال اللاجئين في أندورا.
أنغولا	نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة	تترجم نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بانتظام إلى اللغة البرتغالية، ثم يتم تعميمها على جميع البرلمانيين الأنغوليين.

		بحسب كل مسألة، يتم إرسال النتائج المترجمة أيضاً إلى اللّجان البرلمانية المتخصّصة لفحصها ومتابعتها. كما يتم إعلام رئيس البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي وقراراته، وعلى أساس كل حالة على حدة، تُعقد المناقشات في الجلسة العامة. وكان هذا هو الحال على سبيل المثال للدور البرلماني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والذي أدّى بدوره إلى وضع خطة عمل برلمانية وطنية بخصوص أهداف التنمية المستدامة.
أرمينيا	خريطة لموقع *المرأة في السياسة*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2017) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين	تعمل الجمعية الوطنية حالياً على إدخال تعديلات على قانون الانتخابات بهدف زيادة عدد النساء في البرلمان.
أستراليا	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.* قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، طرح أعضاء مجلس الشيوخ الأسترالي أسئلة للحكومة حول موقفها وإجراءاتها فيما يتعلق بوضع *الروهينغا*. هذه الأسئلة متاحة على: http://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p;query=Id%3A%22committees %2Festimate%2 F5d7f76de-3c23-4c9a-a0c6-35cc 9283a933%2F000 2%22

	خريطة لموقع *المرأة في السياسة*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2017) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين	في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، طلبت عضو في مجلس النواب اقتراحاً تطلب فيه من المجلس الترحيب بإعلان وزير الشؤون الخارجية حول مبادرة قيادة المرأة، وهو برنامج مدته خمس سنوات لتمكين النساء والفتيات في منطقتي المحيط الهادئ. واستخدمت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي لدعم اقتراحها. الاقتراح متاح على: http://parlinfo.aph.gov.au/parlInfo/search/display/display.w3p;query=Id%3A%22chamber% 2Fhansardr%2 F24110988-407b-4172-97b0-e0ae4a8 bf83c%2F0361 %22
النمسا	قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.	ينقل الوفد الوطني دائماً قرارات لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين إلى رئيس لجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الوطني وذلك من أجل الإعلام والمتابعة.
البحرين	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.* قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	بعد انعقاد الجمعية العامّة الـ 137، أحالت شعبة البرلمانات الوطنية الرسمية القرار بشأن بند طارئ إلى وزارة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس النواب بياناً أدان فيه العنف ضد المسلمين في ميانمار ودعا المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوضع حدّ لهذا الوضع. كما قدّم مجلس النواب اقتراحاً يحثّ الحكومة على تنسيق ردّ مشترك مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي دعماً *للروهينغا* .

بنغلادش	*تشريع الزواج المبكر والزواج القسري للأطفال في 37 بلداً من بلدان آسيا والمحيط الهادئ*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا زواج الأطفال.	في كانون الثاني/ يناير 2018، سافرت مجموعة من البرلمانيين البنغلادشيين إلى أربع مقاطعات في البلد للتوعية بالمشاكل المتعلقة بزواج الأطفال.
روسيا البيضاء	نتائج الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 (سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/أكتوبر 2017)	عقب انعقاد الجمعية العامّة الـ137، نقل رئيس الوفد الوطني نتائجه رسمياً إلى رئيس الوزراء.
بلجيكا	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلام والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.* قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	سُئل 18 سؤالاً شفهياً و 12 سؤالاً مكتوباً عن وضع الروهينغا في مجلس النواب في الفترة بين آذار/ مارس 2015 وحزيران/ يونيو 2018. كما عقدت لجنة العلاقات الخارجية مناقشة حول هذا الموضوع في تشرين الأول/ أكتوبر 2017.

	شـــارك تنوعنا: الذكرى العشـــرون للإعلان العالمي حول الديمقراطية. قرار (الجمعية العامّة الـ 137، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	تمّ عرض مقال للاحتفال بالذكرى العشـــرين للإعلان العالمي حول الديمقراطية وعلى عريضـــة الاتحاد البرلماني الدولي في الدفاع عن الديمقراطية "انخرط الآن Get Engaged Now" على الصفحة الرئيسية لموقع مجلس الشيوخ على الإنترنت من 26 أيلول/ سبتمبر إلى 11 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 .http://www.senat.be/www/?MIval=/index_senate&MENUID=55000&LANG=fr أدرجت معلومات عن الإعلان أيضـــاً في معرض "ســـوبر ديمقراطية"، الذي عقد في تشـــرين الأول/ أكتوبر 2017 في مجلس الشـــيوخ. وقد تمّ توزيع ملصـــق يحمل نصّ الإعلان لزوار المعرض الذين تمّت دعوتهم أيضـــاً للتوقيع على عريضـــة الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت على الفور (تمّ تجهيز حاســـوب في قاعة الجلســـات العامّة لهذا الغرض). وقد استكمل المعرض بخمس ورش عمل وأربع محاضرات في قاعة الجلسات العامّة من قبل متحدثين دوليين معروفين حول التحديات الحالية للديمقراطية.
بلجيكا	*التقرير البرلماني العالمي لعام 2017 – الرقابة البرلمانية: سلطة البرلمان في مساءلة الحكومة*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2017)	تمّ تسليط الضوء على التقرير البرلماني العالمي الثاني حول الرقابة البرلمانية على صفحة الويب الخاصة بمجموعة الاتحاد البرلماني الدولي البلجيكية لعدة أشهر.

	حرية المرأة في المشاركة في العمليات السياسية بشكل كامل وآمن ودون عرقلة: إقامة شراكات بين الرجال والنساء لتحقيق هذا الهدف. قرار (الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 135، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2016)	بعد المشاركة في الجمعية العامّة الـ 135 والأخذ بعين الاعتبار لإحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي عن النساء في البرلمان، قدّم عضو في مجلس النواب سؤالاً خطياً يتعلق بموضوع مشاركة المرأة في السياسة. وقد أشار السؤال على وجه التحديد إلى توصية القرار كمقدمة لتحديد موعد نهائي لتحقيق المساواة بين الجنسين في البرلمان البلجيكي.
	تعزيز النهوض بالتعاون الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإدماج المالي للنساء كمحرك للتنمية. قرار (الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـ 136، دكّا، بنغلادش، نيسان/ أبريل 2017)	في نيسان/ أبريل 2017، تبنّى مجلس الشيوخ قراراً بشأن تعزيز الاستقلالية المالية للنساء في الدول النامية. يشير القرار صراحة (في فقرته التمهيدية ل.) إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعتمد بشأن موضوع مماثل في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 136 في دكّا ويمكن الرجوع إلى القرار على الرابط التالي: http://www.senat.be/www/webdriver?MItabObj=pdf&MIcolObj=pdf&MInamObj=pdfid&MItyp eObj= application/pdf&MIvalObj =100663726.
	إعلان الاتحاد البرلماني الدولي: *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات قائمة على الأدلة.* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، آذار/ مارس 2018)	وقد تابع وفد الاتحاد البرلماني الدولي في بلجيكا عن كثب المفاوضات حول الميثاق العالمي للأمم المتحدة بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنتظمة. وقابلت المفاوض البلجيكي (المبعوث الخاص المعني بالهجرة واللجوء) في أربع مناسبات لمناقشة العملية، ومتابعة المسودات المتتالية وتقديم مساهمة برلمانية.
بوتسوانا	نتائج جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 (سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	ناقش المجلس الوطني في تموز/ يوليو 2018 واعتمد تقرير الوفد الوطني عن مشاركته في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137، التي تضمنت نتائج الجمعية العامّة.

		كما تم إرسال نتائج الجمعية العامّة إلى الوزارات المعنية للإعلام والتنفيذ.
البرازيل	نتائج الجمعية العامّة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي (دكا، بنغلادش، نيسان/ أبريل 2017)	بعد العودة من الجمعية العامّة الـ 136، التقى رئيس الوفد الوطني بوزير الخارجية لتقديم تقرير الوفد ونتائج الجمعية العامّة.
بوركينا فاسو	*إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة ترجمة الأقوال إلى أفعال* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015) *البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	نظم البرلمان ورشتي عمل للبرلمانيين حول السياسات العامّة وأهداف التنمية المستدامة لإطلاع النواب على التحديات والفرص على المستوى البرلماني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ساهم البرلمان في وضع إطار منطقي وطني لتقييم التقدم المحرز في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
	عمل الاتحاد البرلماني الدولي في قضايا حقوق الإنسان	في آذار/ مارس 2017، وافقت الجمعية الوطنية على إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

جمهورية إفريقيا الوسطى	عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا المساواة بين الجنسين	في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، تبنّت الجمعية الوطنية قانوناً حول المساواة بين الجنسين.
تشيلي	قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. الإفادات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في فنزويلا	في آذار/ مارس 2018، وافق مجلس نواب تشيلي على قرار بالتضامن مع الجمعية الوطنية لفنزويلا، التي تمّ إرسالها إلى لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين وإلى عدد كبير من البرلمانات والمنظمات في المنطقة. القرار متاح على: https://www.camara.cl/pdf.aspx?prmID=4959&prmTipo=PACUERDO
كولومبيا	*خطة العمل للاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين* (الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، تشرين الأول/ أكتوبر 2012)	تمّ إنشاء غرفة خاصة للرضاعة الطبيعية في الكونغرس.

كوستا ريكا	*إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة ترجمة الأقوال إلى أفعال* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـــ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015)	في نيسان/ أبريل 2016، نظّم البرلمان منتدى حول أهداف التنمية المستدامة لتحديد التحديات والفرص على المستوى الوطني. خلال هذا الحدث، صرّح رئيس البرلمان علناً بأن البرلمان كان يعمل على تنفيذ توصيات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
	ديمقراطية متجددة، إعطاء صوت للشباب الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـــ 134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا، زامبيا، آذار/ مارس 2016) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب	نظم البرلمان، بالتعاون مع وزارة التعليم، سلسلة من الأنشطة لتعزيز إشراك الشباب ومشاركتهم في السياسة. استفاد أكثر من 100 طالب شاب من المناطق الضعيفة اجتماعياً من التدريب وتبادلوا الآراء والخبرات مع كبار السياسيين وأعضاء البرلمان والزعماء المحليين. تمّت هذه الأنشطة في سياق الاحتفالات باليوم الدولي للديمقراطية (IDD) في عام 2017.
	نتائج الجمعيات العامّة الاتحاد البرلماني الدولي	تُنقل قرارات ومقرّرات الاتحاد البرلماني الدولي بشكل منتظم إلى اللجان والوزارات البرلمانية ذات الصلة.
ساحل العاج	نتائج الجمعيات العامّة الاتحاد البرلماني الدولي	يُعقد نقاش في الجلسة العامّة في تشرين الأول/ أكتوبر من كل عام لمناقشة نتائج جمعيتي الاتحاد البرلماني الدولي العامّتين السابقين.

الجمهورية التشيكية	نتائج الجمعيات العامّة الاتحاد البرلماني الدولي	بعد كل جمعية، تُنقل قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرّراته إلى اللجان المعنية. تناقش قرارات الاتحاد البرلماني الدولي في اللجان وتؤخذ بعين الاعتبار أثناء عملها التشريعي. تعمّم التقارير في البرلمان بعد كل نشاط شارك فيه البرلمان من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك الندوات وورشات العمل وجلسات الاستماع والمؤتمرات وغيرها، بالإضافة إلى الجمعيات العامّة النظامية.
	خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات المراعية للاعتبارات الجنسانية (الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، 2012) *تقييم الحساسية الجندرية للبرلمانات، مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	تأثّر البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضايا الجندرية، واعتمد سياسة جديدة للإجازة الوالدية، وإنشاء مرافق لرعاية الأطفال وغرف للرضاعة الطبيعية في مقرّ البرلمان.
	بند طارئ: *الحرب والوضع الإنساني الحاد في سوريا، ولا سيما في حلب*. قرار (الجمعية العامّة الـ 135 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2016) *ديمقراطية متجدّدة، إعطاء صوت للشباب*	أنشأ البرلمان مجموعة الصداقة البرلمانية الدولية مع سوريا، مما خلق منبراً للحوار البرلماني وتيسير تنسيق الاستجابة الإنسانية.بعد المشاركة في منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي، أصبح أعضاء البرلمان الشباب أكثر نشاطاً في مختلف المجالات، ولا سيما المتعلقة بالشباب كالتعليم والخدمات الاجتماعية والرياضة والإجراءات المناسبة للأسرة وأساليب عمل البرلمان. دعم النواب الشباب إنشاء مؤتمرات حزبية للشباب، والتي تعمل كنقاط مرجعية

	الوثيقة الختامية للمناقشة العامة (الجمعية العامّة الـ 134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا ، زامبيا ، آذار/ مارس 2016) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب	للشباب للتواصل مع البرلمان والحكومة. بالإضافة إلى ذلك، كان النواب الشباب يروجون لإجراءات تشريعية مختلفة لدعم روح المبادرة لدى الشباب.
الدنمارك	قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. الإفادات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في تركيا	بعد تبني قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان المتعلقة بالنواب الأتراك، أرسل البرلمان الدنماركي وفود برلمانية رسمية لمراقبة محاكمات النواب المعنيين في أنقرة. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، تبنّى البرلمان قراراً يدين احتجاز أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) في تركيا، داعياً إلى إطلاق سراحهم وحثّ الحكومة الدنماركية على اتخاذ إجراء في هذا الصدد، سواء على المستوى الثنائي أو في المحافل الدولية.
الإكوادور	*إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015)	أنشأت الجمعية الوطنية مجموعات برلمانية متخصصة تركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. في تشرين الأول/ أكتوبر 2017، وافقت على قرار بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال 2030 على المستوى الوطني. وشاركت الجمعية الوطنية أيضاً في المنتدى السياسي رفيع المستوى في نيويورك وساهمت إسهاماً كبيراً في إعداد التقرير الوطني التطوعي لهذا المنتدى.

	قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشـــأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.	من أجل الاستجابة بشكل أفضل لهواجس لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين فيما يتعلق بحالات الإكوادور، تعاقدت الجمعية الوطنية للحصـــول على خدمات مستشار قانوني لمتابعة قرارات اللجنة والمساعدة في إيجاد حلول مرضية للقضايا الإكوادورية.
مصر مصر	*ضـــمان حماية دائمة ضـــد الدمار وتدهور التراث الثقافي المادي وغير المادي للبشرية.* قرار (الجمعية العامّة الـــ 134 للاتحاد البرلماني الدولي، لوساكا، زامبيا، آذار/ مارس 2016)	تمّ تعديل قانون حماية الآثار تمشـياً مع التوصـيات الصـادرة عن قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه القضية. صدَّق البرلمان على اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة المتعلقة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه.
	ضرورة لهجرة أكثر عدالة وذكاء وإنسانية الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـــ 133، جنيف، سـويسـرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2015)	اعتمد البرلمان قانوناً بشـــأن مكافحة الهجرة غير المشـــروعة والاتجار باللاجئين في مســـعى للمساهمة في الهجرة الأكثر عدلاً وأكثر ذكاءً وإنسانية.
	تحقيق المساواة بين الجنسين، ووضع حدّ للعنف ضدّ المرأة الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـــ 131 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2014)	تم تقديم مشروع قانون بشأن حماية المرأة من العنف.

فرنسا	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.* قرار (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	يقوم رئيس الوفد الوطني بإبلاغ اللجان البرلمانية المعنية بانتظام بالمناقشات التي تجري في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وينقل القرارات ذات الصلة وذلك للإعلام والمتابعة. على سبيل المثال، بعد مناقشة بند طارئ بشأن وضع الروهينغا، أُبلغت لجنة الشؤون الدولية بالقرار الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي. ونتيجة لذلك، قررت اللّجنة إرسال بعثة عاجلة إلى ميانمار، والتي وقعت في كانون الأول/ ديسمبر 2017.
	دبلوماسية برلمانية	يستفيد الوفد الوطني من منبر جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الصداقة والعلاقات الدبلوماسية مع البرلمانات الأخرى.
فرنسا	قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.	يُبلغ رئيس الوفد مجموعات الصداقة البرلمانية ذات الصلة بقرارات حقوق الإنسان التي اعتمدها المجلس الحاكم فيما يتعلق بالبرلمانات التي يعملون معها.
	اجتماعات برلمانية بمناسبة أحداث الأمم المتحدة	بعد كل حدث، يلتقي أعضاء البرلمان المشاركين مع الممثل الدائم الوطني لدى الأمم المتحدة لإضفاء منظور برلماني على مواقف البلد فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسة المدرجة في جدول الأعمال الدولي.
إندونيسيا	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن*	في كانون الأول/ ديسمبر 2017، زار نائب رئيس مجلس السياسة والأمن في مجلس النواب مخيم الروهينغا للّاجئين في كوتو بالونغ، بنغلادش، والتقى برئيس برلمان بنغلادش ووزير الدولة لمناقشة الأزمة الإنسانية التي يعيشها الروهينغا.

	الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار. قرار (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	أجرى رئيس لجنة التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي دعوة مجاملة لنائب رئيس جمهورية إندونيسيا، سعادة السيد يوسف كالا لمناقشة الموقف الوطني فيما يتعلق بوضع الروهينغا
	البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	أنشأ مجلس النواب مجموعة عمل حول أهداف التنمية المستدامة لإجراء عملية تقييم ذاتي.
إيطاليا إيطاليا	قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدّتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين. الإفادات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحالة في كمبوديا	في كانون الأول/ ديسمبر 2017، تماشياً مع موقف الاتحاد البرلماني الدولي، اعتمدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس نواب إيطاليا قراراً يدين احتجاز السيد كيم سوخا وحزب المعارضة الرئيس في البلد، وهو حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي (CNRP). يمكن الاطلاع على القرار على العنوان التالي: :http://globalcommitteefortheruleoflaw.org/gcrl/wpcontent/uploads/2017/12/Ris.-Locatelli-Comm.-Esteri-12-12-17.pdf
الكويت	*البرلمانيين الشباب كمحرك للادماج* الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب (أوتاوا، كندا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2017)	بعد المشاركة في الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي واجتماعات منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، أصبح المندوبون الكويتيون محفزين نشطين لمشاركة الشباب.

	عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب	بعد مشاركته في المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب، شاب (هو أيضاً عضو في مجلس الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب) ناشد بقوة من أجل إصلاحات اقتصادية ملموسة لصالح رواد الأعمال الشباب في الكويت. وطلب من الحكومة رسمياً دعم رجال الأعمال الشباب.
مالي	*البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	أجرت الجمعية الوطنية الماليّة إجراء تقييم ذاتي لأهداف التنمية المستدامة في كانون الثاني/ يناير 2018. ضمّ المشاركون أعضاء في لجنة أهداف التنمية المستدامة للجمعية الوطنية، ورؤساء ومقررين للجان والمجموعات البرلمانية، والنساء والبرلمانيين الشباب، والموظفين البرلمانيين، وممثلي الحكومة والمجتمع المدني.
نيوزيلاندا	*إعلان هانوي – أهداف التنمية المستدامة: ترجمة الأقوال إلى أفعال* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 132 للاتحاد البرلماني الدولي، هانوي، فيتنام، نيسان/ أبريل 2015)	في نيسان/ أبريل 2017، عقدت مناقشة برلمانية في مجلس النواب حول دور البرلمانات في اتخاذ إجراءات عاجلة إزاء تغير المناخ.

	خطة العمل البرلمانية بشـــأن تغيّر المناخ، منشـــور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	
	نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي	ينشر البرلمان بشكل عام تحديثات ونتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي على حساباته على فيسبوك وتويتر.
	التمييز على أساس الجنس والتحرش والعنف ضد النساء البرلمانيات، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	في تموز/ يوليو 2018، أجرت مجموعة نيوزيلندا من البرلمانات في الكومنولث دراسة استقصائية مستوحاة من الدراسة التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي عن التمييز على أساس الجنس والتحرش والعنف ضد البرلمانيات.
نيجيريا	المؤتمر الإقليمي للبرلمانيين الشباب في إفريقيا (أبوجا، نيجيريا، ايلول/ سبتمبر 2017) عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن قضايا الشباب حملة *لست صغيراً للترشح*	سافرت مجموعة من البرلمانيين الشباب من نيجيريا إلى غانا في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017 لمساعدة نظرائهم على إنشاء منتدى للبرلمانيين الشباب. هذه مشاركة لأفضل الممارسات المتبعة في المؤتمر الإقليمي للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين الشباب في إفريقيا، الذي عقد في ايلول/ سبتمبر 2017 في أبوجا. ألهم المؤتمر نواباً شباناً من غانا لإقامة منتدى خاص بهم ودعوا أقرانهم النيجيريين للحصول على الدعم. في أيار/ مايو 2018، وقّع الرئيس النيجيري على قانون *لست صغيراً للترشح* التي تخفض من العمر الذي يتيح للشباب الترشح لمنصب منتخب. وكان راعي أحد مشاريع القوانين نائباً شاباً كان عضواً سابقاً في منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي. كان الاتحاد البرلماني الدولي واحداً من المنظمات الأصلية التي دعمت حملة "*لست صغيراً للترشح*" التي بدأت في نيجيريا في عام 2016.
نيجيريا		

الفلبين	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عدم شرعيتها والعودة الآمنة إلى وطنهم في ميانمار.* قرار (الجمعية العامّة الـــ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول 2017)	في كانون الأول/ ديسمبر 2017، حثّ أحد أعضاء مجلس الشيوخ المعارض قيادة مجلس الشيوخ على دعم قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المخاوف الجدية بشأن الأزمة الإنسانية التي تؤثر على *الروهينغا* في ميانمار. بيانها متاح على: http://www.senate.gov.ph/press_release/2017/1218_delima2.asp.
رومانيا	*خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل برلمانات مراعية للفوارق بين الجنسين* (الجمعية العامّة الـ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، 2012) *تقييم الحساسية الجنسانية للبرلمانات، مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	أُنشئ فريق عامل متعدد القطاعات معني بالمساواة بين الجنسين في إطار لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب يجمع بين أعضاء البرلمان والمسؤولين الحكوميين والسلطات المحلية والمجتمع المدني. قام الفريق العامل بتقييم القضايا الرئيسة ووضع مناهج للعمل المستقبلي من حيث الإصلاح التشريعي ومتابعة التنفيذ الوطني. ونتيجة لذلك، وافقت الحكومة الرومانية في شباط/ فبراير 2018 على مشروع قانون لتعديل وتعزيز القانون 2003/217 بشأن منع ومكافحة العنف المنزلي، الذي يستحدث تدابير جديدة للحماية الفورية للضحايا ومواجهة المعتدين (من الأسرة). كما وافقت الحكومة الرومانية على الاعتراف بمهنة "الخبراء والأخصائيين في مجال المساواة بين الجنسين".
روسيا الاتحادية	عمل الاتحاد البرلماني الدولي في قضايا حقوق الإنسان	في آذار/ مارس 2018، عقد مجلس الاتحاد جلسة استماع برلمانية خاصة كجزء من العملية الوطنية لإعداد تقرير روسيا الاتحادية بشأن تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل (UPR). في نيسان/ أبريل 2018، اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية

		بمجلس الاتحاد مع أعضـــاء الوفد الذي كان من المقرر أن يمثل البلد في الاســـتعراض الوطني خلال الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.
سان مارينو	إعلان الاتحاد البرلماني الدولي: *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية قائمة على الأدلة* الوثيقة الختامية للمناقشة العامّة (الجمعية العامّة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي، جنيف، سويسرا، آذار/ مارس 2018)	عقدت في البرلمان مناقشة حول حقوق المهاجرين ودور البرلمانات والنواب في حمايتهم.
	بند طارئ: *الحرب والوضـع الإنسـاني الحادّ في سـوريا، ولا سيما في حلب* قرار (الجمعية العامّة للاتحاد البرلماني الدولي الـــــ 135، جنيف، سويسرا، تشرين الأول/ أكتوبر 2016)	تمّ عرض القرار في جلسة عامة وجرت مناقشة لدعم السكان المدنيين في سوريا.
السويد	نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي	تقوم إدارة العلاقات الدولية بإعداد تقرير عن جميع أنشـطة الوفد الوطني السـويدي كل عام، والذي يتضـــمن أيضـــا نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي. يقدم هذا التقرير من خلال لجنة الشـــؤون الخارجية إلى الجلســـة العامّة للتداول. إنه إجراء نمطي لنقل نتائج اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي إلى اللجان والوزارات ذات الصلة.

سويسرا	نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي	أرسل التقرير السنوي لعام 2018 عن أنشطة الوفد السويسري إلى لجنة السياسة الخارجية وعرَضَه عليها رئيس الوفد. كما تمّ لفت النظر إليه واعتمدت الغرفتان التقرير في حزيران/ يونيو 2018.
الإمارات العربية المتحدة	بند طارئ: *إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وضمان عودتهم غير المشروطة والآمنة إلى وطنهم في ميانمار.* قرار (الجمعية العامّة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي، سانت بطرسبرغ، روسيا الاتحادية، تشرين الأول/ أكتوبر 2017)	عقدت مناقشة برلمانية بشأن بند القرار. وكرّر البرلمان دعمه المستمر للقضايا الإنسانية في جميع أنحاء العالم وخاصة منها وضع الروهينغا.
المملكة المتحدة	*جلسة استماع برلمانية في مقرّ الأمم المتحدة: لعالم أزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية الكوكب، وضمان رفاه الإنسان في سياق خطة عام 2030.* حدث الاتحاد البرلماني الدولي (نيويورك، الولايات المتحدة، شباط/ فبراير 2017)	عند عودتهم إلى البلاد، نظّم البرلمانيان اللذان شاركا في جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2017 في نيويورك حملة وطنية حول الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة وأثارا عدداً من الأسئلة مع الوزراء المعنيين. كما روجا للمناقشة في البرلمان حول ضرورة حماية المحيطات.
	خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين	يقوم كل من مجلسي البرلمان بمراجعة حساسة للاعتبارات الجنسانية موجّهة بإجراءات الاتحاد البرلماني الدولي.

المملكة المتحدة	(الجمعية العامّة الـــ 127 للاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبيك، كندا، 2012) *تقييم الحساسية الجندرية للبرلمانات، مجموعة أدوات التقييم الذاتي*، منشور الاتحاد البرلماني الدولي (2016)	
	قرارات المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين كما أعدتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.	في حزيران/ يونيو 2018، استضاف البرلمان السيّد أنور إبراهيم للاحتفال بالعفو الشامل عنه واعترف بالجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي من خلال اللجنة.
أوزبكستان	منشورات الاتحاد البرلماني الدولي	ترجم العديد من منشورات الاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك دليل حقوق الإنسان لمنشورات البرلمانيين بشأن حماية الطفل والبرلمانات وأهداف التنمية المستدامة – وهي مجموعة أدوات للتقييم الذاتي، الخ.) ترجمها واستخدمها البرلمان في عمله اليومي.

	عمل الاتحاد البرلماني الدولي في قضايا حقوق الإنسان	وضـــع البرلمان آلية للرقابة البرلمانية على تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنســـان وتوصـيات الأمم المتحدة، بما في ذلك نتائج الاسـتعراض الدوري الشـامل. كما تُعقد جلسات استماع برلمانية لمناقشة مختلف التقارير الوطنية التي ستقدم إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.
زامبيا	نتائج الجمعيات العامّة للاتحاد البرلماني الدولي وعمل الاتحاد البرلماني الدولي بشكل عام.	أنشـــأت الجمعية العامّة الوطنية عملية محليّة لتنفيذ مقرّرات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي. مع الدعم الفني من الاتحاد البرلماني الدولي، تعقد ندوات وطنية منتظمة لتوعية أعضـاء البرلمان بأعمال الاتحاد البرلماني الدولي وتحديد مسـارات العمل الممكنة للمتابعة على المسـتوى الوطني. خلال الفترة من حزيران/ يونيو إلى تموز/ يوليو عام 2018، تمّ تنظيم الندوات الثلاث التالية: (1) *دور النواب كزعماء سـياسـيين في الحزب الحاكم ودور المعارضة: ترك الانتماءات السياسية جانباً في تعزيز التنمية الوطنية؛* (2) *اسـتعراض النجاحات والتحديات في تنفيذ القرارات المتعلقة بالزواج المبكر عند الأطفال والصـحة الجنسـية والإنجابية؛* (3) *تصـميم وإنشـاء هياكل لتسـريع وضـمان التمويل الكافي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.*

المرفق 2

دورة تقديم التقارير

يُدعى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته بحسب الترتيب التالي:

2019

المجموعة الإفريقية:

بوروندي، وجيبوتي *، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا – بيساو، وكينيا، وليسوتو.

المجموعة العربية

الجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا *، والجمهورية الإسلامية الموريتانية **، والمملكة المغربية **، وسلطنة عمان.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

فيجي، والهند، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واليابان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وجزر المالديف، وجزر مارشال.

مجموعة أوراسيا

كازاخستان، وقيرغيزستان.

مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي

كوبا، والسلفادور، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس.

مجموعة 12+

فنلندا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وأيسلندا، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا.

2020

المجموعة الإفريقية

مدغشقر، ومالي، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، وساو تومي، وبرينسيبي.

المجموعة العربية

دولة فلسطين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان**.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

ميكرونيزيا (الولايات الموحدة)، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين.

مجموعة أوراسيا

جمهورية مولدوفا، وروسيا الاتحادية

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسانت لوسيا.

مجموعة 12+

لوكسمبورغ، ومالطا، وموناكو، ومونتينيجرو، وهولندا، ونيوزيلندا *، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسان مارينو، وصربيا.

2021

المجموعة الإفريقية

إسواتيني، والسنغال، وسيشيل، وسيراليون، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، وتوغو، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي.

المجموعة العربية

الجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية **، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

جمهورية كوريا، وساموا، وسنغافورة، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور – ليشتي، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وفيتنام.

مجموعة أوراسيا

طاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

سورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، والأرجنتين، وشيلي.

مجموعة 12+

شمال مقدونيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، وكندا*.

2022

أذربيجان

المجموعة الإفريقية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، وأنغولا، وبنين، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وكابو فيردا، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية**، والكونغو، وساحل العاج، وجمهورية كونغو الديمقراطية.

المجموعة العربية

مملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية*، وجمهورية العراق، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، وأستراليا*، وبنغلادش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

مجموعة أوراسيا

أرمينيا، وبيلاروسيا.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستا ريكا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور.

مجموعة 12+

ألبانيا، وأندورا، والنمسا، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وجمهورية التشيك، والدنمارك، واستونيا، وفرنسا.

* اختارت هذه البرلمانات المنتمية إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولأغراض الانتخابات داخل الاتحاد البرلماني الدولي أن تكون ضمن هذه المجموعة.

** البرلمانات المنتمية إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولكنها لم تعبر عن تفضيل أحد منهما لأغراض الانتخابات.

المرفق 3

تقرير عن أنشطة العام 2019 (عملية تقديم التقارير عن الأنشطة)

البرلمان/الغرفة	
الاسم، البريد الإلكتروني ورقم الهاتف لجهة الاتصال	

يعتمد أثر عمل الاتحاد البرلماني الدولي بدرجة كبيرة على الطريقة التي تنتهجها البرلمانات الأعضاء لمتابعة القرارات والنتائج الأخرى للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته الأخرى. يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات من البرلمانات حول الطرق التي تعتمدها، وتتابع من خلالها نتائج أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. يطرح الاستبيان مسائل إجرائية حول كيفية تعميم المعلومات المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي داخل البرلمان. كما يسعى للحصول على أمثلة حول تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في العمل البرلماني. وستعرض النتائج على الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة للبرلمانات الأعضاء.

يرجى تعبئة هذه الاستمارة وإرسالها إلى الأمانة العامة الاتحاد البرلماني الدولي عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org أو بالفاكس 60 41 919 22 41+ في موعد أقصاه 15 ***تموز/يوليو 2019***. *ويمكن توجيه أي أسئلة عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org.*

1. فيما يتعلق بنتائج[1] الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)

	نعم	لا	لا أعلم
1.1. هل تم تقديم نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمان؟			
1.2. هل تم تقديم تقرير إلى البرلمان حول مشاركته في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟			
1.3. هل تم إبلاغ الحكومة بقرارات الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟			
1.4. هل جرت أي مناقشة في البرلمان (جلسة عامة أو لجنة) بشأن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي ؟			
1.5. هل تم إبلاغ اللجان البرلمانية ذات الصلة عن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟			

وفي حال كان الرد الإيجابي على سؤال أو أكثر من الأسئلة المذكورة أعلاه، يرجى تقديم تفاصيل عن **ثلاثة أمثلة** على إجراءات اتخذها برلمانكم تباعاً للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي.

[1] النتائج الرئيسية للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي هي:

- الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي
- بند طارئ حول تغير المناخ – دعونا لا نتجاوز الحدود
- قرار حول تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة
- إعلان الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

2. تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على عمل البرلمان في السنتين الماضيتين

	نعم	لا	لا أعلم
2.1. هل أجرى البرلمان مناقشة خلال السنتين الماضتين بشأن مشاركته في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟			
2.2.هل قدمت أي مسائل برلمانية تتعلق بعمل الاتحاد البرلماني الدولي؟			
2.3. هل أقر البرلمان تشريعاً أو اعتمد أي قرار لتنفيذ قرار أو توصية من الاتحاد البرلماني الدولي؟			
2.4. هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي؟			
2.5. بالإضافة إلى الجمعيات العامة، هل يشارك البرلمان بانتظام في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى (جلسات الاستماع في الأمم المتحدة، الندوات الإقليمية، والبعثات الموفدة، وما إلى ذلك)؟			
2.5.1 إذا كان الجواب نعم، هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة القرارات والتوصيات الناتجة عن هذا النوع من الأنشطة؟			

يرجى تقديم تفاصيل عن **ثلاثة أمثلة** من السنتين الماضيتين حيث تأثر عمل نشاط البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي.

3. أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية[2]

	نعم	لا	لا أعلم
3.1. هل تلقى البرلمان دعم بناء القدرات و/أو المساعدة الاستشارية من الاتحاد البرلماني الدولي خلال السنتين الماضيتين؟			
إذا كان الجواب نعم، يرجى وصف النشاط وتأثيره.			

4. التعاون مع الأمم المتحدة

	نعم	لا	لا أعلم
4.1 هل قام برلمانكم بأي أنشطة مشتركة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في السنتين الماضيتين؟			
إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيحها			

[2] ولأغراض هذا الاستبيان، إن أنشطة بناء القدرات / الخدمات الاستشارية تشير إلى مجموعة الأنشطة كلها التي قامت بها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تقديم الدعم المباشر والملائم للبرلمانات وأعضائها لتحسين أدائها في العمل، وبناء المهارات، والمعرفة، ودعم ثقافة التغيير، وتعزيز سير عمل البرلمان وكفاءته. وقد تتضمن هذه ندوات وورشات عمل غير حصرية، وخطط عمل، وزيارات دراسية، وبرامج إرشادية، والتدريب الداخلي، والدروس الخصوصية، والاجتماعات وتيسير تبادل المعلومات.

النظر في طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد هولندا

في 2 نيسان/أبريل 2019، تلقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من رئيس وفد هولندا طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 بعنوان:

" دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي"

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 140 مرفقاً نص المراسلة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التفسيرية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 140 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد هولندا يوم الأحد، 7 نيسان/أبريل 2019.

وبموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وبأي وثائق من هذا القبيل على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

A/140/2-P.3
ملحق 1
الأصل: الإنجليزية

مراسلة موجهة إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي من قبل
رئيس وفد هولندا للاتحاد البرلماني الدولي

2 نيسان/ أبريل 2019

عزيزي السيد الأمين العام،

وفقاً للقاعدة 11، الفقرة 1، من لوائح الجمعية العامة، يودّ وفد هولندا أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في الدوحة، دولة قطر في الفترة من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019، بعنوان:

" دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي" .

وتجدون مرفقاً طيّه مذكرة تفسيرية ومشروع قرار لدعم هذا الطلب.

المخلص،

(توقيع)

جووب أتسما، عضو البرلمان،
رئيس وفد هولندا
للاتحاد البرلماني الدولي

دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد هولندا

يهدف مشروع القرار المقترح إلى تسليط الضوء على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات دولية لمواجهة الكارثة الإنسانية في موزمبيق وملاوي وزيمبابوي منذ أن ضرب إعصار إيداي هذه البلدان في آذار/مارس 2019.

ومن السابق لأوانه قياس حجم الدمار، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الضحايا، إن الآلاف مفقودون وفقد الكثير من الناس سبل عيشهم بعد الفيضانات الناجمة عن إعصار إيداي. ويتمّ اتخاذ تدابير من قبل دول ومنظمات إعانة تقدّم الإغاثة. ومع ذلك، ستكون هناك ضرورة لإغاثة طويلة الأجل لهذه الدول، وهي ثلاثة من أفقر دول العالم وذات بنية تحتية ضعيفة. هناك حاجة للتركيز بشكل خاص على الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق التي اجتاحتها الفيضانات، وخاصة النساء والأطفال والمعوقين والمسنين. كما ينبغي إيلاء اهتمام بالأطفال والنساء المعرضين لخطر الاتجار والاستغلال الجنسي في هذه المشاهد الفوضوية.

ويشير القرار أيضاً إلى تغير المناخ والتدابير التي يتعين اتخاذها من قبل جميع الأطراف في اتفاق باريس لتحقيق أهدافها في إطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث، وخطة التنمية المستدامة للعام 2030. ويحثّ القرار المجتمع الدولي على الاستثمار في برامج إنمائية قادرة على التكيّف مع المناخ، تركّز على أهداف التنمية المستدامة 1 و 2 و 3 و 5 و 6 و 8 و 11 و 13.

وبناءً على ما سبق، نطلب منكم إدراج البند الطارئ التالي في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي.

دعوة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لدعم موزمبيق وملاوي وزيمبابوي التي ضربها إعصار إيداي

مشروع قرار مقدّم من قبل وفد هولندا

إنّ الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

(1) *إذ تشعر بقلق عميق* إزاء الكارثة الإنسانية في موزنبيق وملاوي وزيمبابوي منذ أن ضرب إعصار إيداي هذه البلدان مما تسبب بفيضانات واسعة النطاق في المنطقة، وأسفر عن مقتل العديد من الناس، وخلّف الآلاف من المفقودين أو الجرحى، وتدمير المنازل، ممّا أثر على أكثر من مليون شخص، وتشريد مئات الآلاف من الناس وتسبب في ارتفاع عدد القتلى،

(2) *وإذ تعتبر* أنّه من السابق لأوانه قياس حجم الدمار، ومن المتوقع أن يرتفع عدد الضحايا، كما أنّ منظمة الصحة العالمية قد حذرت من "كارثة ثانية" إذا انتشرت الأمراض الفتاكة المنقولة عن طريق المياه مثل الكوليرا في المنطقة المدمرة،

(3) *وإذ تشير إلى* أنّ القليل من الدول يمكنها أن تستجيب بشكل مناسب لكارثة بهذا الحجم (تتوقع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية أن تكون كارثة إيداي من بين أسوأ الكوارث المرتبطة بالطقس في نصف الكرة الجنوبي) ، وبالتأكيد ليست ثلاثة من أفقر دول العالم، ناهيك عن موزمبيق، التي هي في خضم أزمة ديون والتي يبلغ إجمالي ناتجها المحلي السنوي حوالى 12 مليار دولار أمريكي،

(4) *وإذ تعترف* بأنّ هذه الدول كانت بالفعل معرّضة للكوارث بسبب الجفاف الطويل وعدم هطول الأمطار، وبسبب الظروف الجوية المتغيرة المرتبطة بارتفاع درجة حرارة الأرض التي أدّت إلى هطول الأمطار الغزيرة وارتفاع منسوب مياه البحر وتسببت في عواصف فتاكة، مثل إعصار إيداي،

(5) *وإذ ترحّب* بالتدابير والجهود التي بذلتها الدول ومنظمات الإعانة التي تقدم الإغاثة والغذاء والملاجئ المؤقتة وأجهزة معالجة المياه والأدوية، وتعلم بأنّ الدمار الواسع النطاق والبنية التحتية السيئة يعيقان عمليات الإنقاذ والعمليات الإنسانية من الوصول إلى جميع المتضررين،

(6) *وإذ تشير* إلى طلب الأمين العام للأمم المتحدة لاستجابة سريعة من المجتمع الدولي لنداء الأمم المتحدة العاجل الصادر في 25 آذار/مارس 2019 للحصول على مساعدة طارئة بقيمة 282 مليون دولار أمريكي لموزمبيق لمدة ثلاثة أشهر، وإلى النداءات المنقحة لزيمبابوي وملاوي،

(7) *وإذ تشير إلى* ضعف النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في هذه الحالة، كما تشير إلى مخاطر الأطفال الذين تم بيعهم في أعقاب الإعصار في سوق النخاسة من قِبل المتاجرين بالبشر أو فرض الزواج القسري المبكر من قِبل الأسر التي تكافح من أجل البقاء على قيد الحياة،

(8) *وإذ تسلّم* بأنّ الظواهر الجوية المفرطة من المرجح أن تصبح أكثر تواتراً وشدة وتدميراً وانتشاراً على نطاق واسع ويمكن تفاديها أو إدارتها من قبل المجتمع الدولي اليوم،

(9) *وإذ تشير* إلى اتفاق باريس الذي دخل حيّز التنفيذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وخطة العام 2030 للتنمية المستدامة (2015) وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث (2015) ، التي توفر الأساس للتنمية المستدامة منخفضة الكربون والمرنة في ظل مناخ متغيّر،

(10) *وإذ تتطلع* إلى قمة المناخ للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019 باعتبارها فرصة مهمة لرفع مستوى الطموح ووضع خطط لتحقيق أهداف اتفاق باريس،

(11) *وإذ تشير* إلى التزامات الاتحاد البرلماني الدولي الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 (إعلان هانوي 2015) لضمان مساءلة البرلمان للحكومات عند تنفيذ تدابير فعالة لتحقيق هذه الأهداف مع عدم إغفال أي شخص، لا سيما الهدف 6 بشأن المياه النظيفة والنظافة الصحية والهدف 3 بشأن الصحة الجيدة والرفاه، وتقرّ بأنّ هذه الكوارث تضرّ بدرجة أكبر بقدرة الدول المتضررة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

1. *تدعو* البرلمانيين إلى حثّ حكوماتهم التي لم تفعل ذلك بعد على دعم نداءات الأمم المتحدة العاجلة من أجل موزنبيق وملاوي وزيمبابوي، والمساهمة بطريقة مناسبة من خلال ضمان تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية للبلدان المعنية؛
2. *تدعو أيضاً* الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة والمجتمع الدولي إلى مواصلة التركيز على الفئات الأكثر ضعفاً في المناطق التي اجتاحتها الفيضانات، من دون مياه نظيفة، ولا سيما النساء والأطفال والمعوقين والمسنين، لدعمهم في إعادة بناء سبل عيشهم وتعزيز قدرتهم على رعاية أسرهم، وإيلاء اهتمام خاص للأطفال والفتيات والنساء المعرضين لخطر الاختطاف والاتجار والاستغلال الجنسي؛
3. *تحثّ* جميع الأطراف في اتفاق باريس على بذل قصارى جهدهم لتحقيق أهدافه وعرض مدى تقدمهم وطموحاتهم المستقبلية في قمة المناخ للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، بهدف تقديم مساهماتهم المنقحة والمحددة وطنياً، فضلاً عن تغيرات المناخ على المدى الطويل، إلى الأمم

المتحدة خلال العام 2020، وتحثّ بشكل خاص الأطراف على الاستثمار في التخفيف والتكيف والتمويل والابتكار على صعيد البلدان الضعيفة المعرضة للخطر؛

4. *تحثّ أيضاً* المجتمع العالمي، تماشياً مع إطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، على دعم البلدان المتضررة في وضع آليات وطنية شاملة لمقاومة الكوارث، وتعزيز الحدّ من مخاطر الكوارث والوقاية منها، وتعزيز التأهب للكوارث من أجل الاستجابات الفعّالة، ول "إعادة البناء بشكل أفضل" في الانتعاش، وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار، كما تدعو حكومات الدول المعنية إلى الاستثمار في تدابير الحدّ من المخاطر والمرونة المجتمعية؛

5. *تحثّ كذلك* المجتمع العالمي، تماشياً مع خطة العام 2030 للتنمية المستدامة (2015) وبآنٍ واحد مع الحكومات والقطاع الخاص في الدول المعرضة للكوارث، على الاستثمار في برامج التنمية المتكيفة مع المناخ والمتعلقة بمواضيع الأمن المعيشي الرئيسة للناس في المناطق الشديدة الخطورة، مع التركيز على أهداف التنمية المستدامة 1 (القضاء على الفقر)، 2 (الأمن الغذائي)، 3 (الصحة)، 5 (المساواة بين الجنسين)، 6 (المياه والنظافة)، 8 (الوظائف الجيدة)، 11 (المجتمعات القادرة على المواجهة) و13 (العمل المناخي).

النظر في طلب إدراج بند طارئ في
جدول أعمال الجمعية العامة

طلب إدراج بند طارئ
في جدول أعمال الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي
مُقدم من وفد المملكة المغربية

في 2 نيسان/أبريل 2019، تلقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي من رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية طلباً ووثائق مرفقة لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة الـ140 بعنوان:

" ضمان وتنفيذ آلية حماية دولي
للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي:
دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي "

وسَيجد المندوبون في الجمعية العامة الـ 140 مرفقاً نص المراسلة التي تضمنت تقديم الطلب (المرفق الأول)، إضافة إلى المذكرة التفسيرية (المرفق الثاني)، ومشروع قرار (المرفق الثالث) دعماً له.

وسَيُطلب من الجمعية العامة الـ 140 أن تتخذ قراراً بشأن طلب وفد المملكة المغربية، يوم الأحد، 7 نيسان/أبريل 2019.

وبموجب أحكام القاعدة 11 (الفقرة 1) من لوائح الجمعية العامة، يجوز لأي عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويجب أن يرفق هذا الطلب بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح نطاق الموضوع الذي يشمله الطلب. وتقوم أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بإبلاغ جميع الأعضاء بهذا الطلب وبأي وثائق من هذا القبيل على الفور.

إضافة إلى ذلك، تنص القاعدة 11 (الفقرة 2) من لوائح الجمعية العامة على ما يلي:

(أ) يجب أن يتناول طلب إدراج بند طارئ حالة دولية هامة حدثت مؤخراً تستلزم اتخاذ إجراء عاجل من جانب المجتمع الدولي، والتي يكون من المناسب أن يعرب الاتحاد البرلماني الدولي عن رأيه وحشد الاستجابة البرلمانية. ولقبول مثل هذا الطلب ينبغي أن يحصل على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت؛

(ب) لا يجوز للجمعية أن تدرج في جدول أعمالها سوى بند طارئ واحد، وفي حال حصول عدة طلبات على الأغلبية المطلوبة، يقبل الطلب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الإيجابية؛

(ج) يجوز لمقدمي طلبين أو أكثر لإدراج بند طارئ ضمّ مقترحاتهم في طلب واحد، إذا كانت المقترحات الأساسية، تنصبّ على الموضوع نفسه؛

(د) لا يجوز أن يدرج في مشروع القرار، المتعلق بالبند الطارئ، موضوع مقترح بعد أن يسحبه مقدموه، أو إذا رفضته الجمعية، ما لم تكن هناك إشارة واضحة له في الطلب وفي عنوان الموضوع الذي أقرّته الجمعية.

الأصل: الفرنسية

مراسلة موجهة إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

من رئيس مجلس المستشارين في المملكة المغربية

ورئيس وفد المملكة المغربية

الرباط، 2 نيسان/أبريل 2019

سيدتي الرئيسة،

وفقاً لأحكام القاعدة 14، الفقرة 2، من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقاعدة 11، الفقرة 1، من لوائحه، أتشرف بتقديم طلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في الدوحة (دولة قطر) من 6 إلى 10 نيسان/ أبريل 2019، بعنوان:

«ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية

للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي:

دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي».

وتجدون مرفقاً طيه مذكرة موجزة تفسيرية ومشروع قرار يحدد نطاق موضوع الطلب الحالي.

وتفضلي، سيدتي الرئيسة، بقبول فائق التقدير.

عبد الحكيم بن شماش

رئيس وفد المملكة المغربية

للجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي

رئيس مجلس المستشارين

ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية

للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من

القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي

مذكرة تفسيرية مقدمة من قبل وفد المملكة المغربية

منذ بداية فترة الإغلاق التي فرضتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، كانت فلسطين، ولا سيما قطاع غزة، مسرحاً لعدة جولات من الاعمال العدائية، بما في ذلك أربع عمليات تصعيدية كبيرة للعنف (في الأعوام 2008-2009، 2012، 2014 و2018)، التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين.

بالإضافة إلى الخسائر في الأرواح البشرية وسبل العيش، فإن الدمار الواسع النطاق للمنازل والبنية التحتية الاساسية كانت له عواقب إنسانية واقتصادية مدمرة، حيث لا يزال عدد كثير من الفلسطينيين وخاصة سكان غزة يكافحون للتغلب على هذا الوضع. ونظراً إلى العدد الكبير من الضحايا والفظائع التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية، فقد لوحظ على نطاق واسع آثار نفسية أو نفسية-اجتماعية عند الأشخاص الذين شاهدوا مشاهد العنف أو تعرضوا له. وقدّر تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، والذي تم نشره في تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أن هناك 210.000 فلسطينياً يعانون بالفعل من الضعف الشديد، ويعانون من مشكلات حادة أو متوسطة في الصحة العقلية. ومنذ الاعمال العدائية في العام 2014، كان أكثر من 18.200 شخص (أي 3500 أسرة) لا يزالون مشردين ويعيشون في ظروف خطرة، وغالباً ما في أماكن مؤقتة مكتظة بالسكان، وقد نزحوا عدة مرات.

وبعد مرور عام على اندلاع أعمال العنف الأخيرة في غزة في العام 2018، التي قتل خلالها 108 فلسطينيين، ومن بينهم 14 طفلاً، برصاص القوات الاسرائيلية، وعدم تطبيق مبدأ المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها ولا تزال قوات الاحتلال الاسرائيلية، بما في ذلك جرائم الحرب وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، تشكل مصدر قلقٍ بالغ. ومنذ إصدار تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالنزاع في غزة في العام 2014، لاحظ الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان باستمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير وكذلك للتعبير عن قلقهم إزاء عدم تنفيذ السلطات الإسرائيلية لمبدأ تحديد المسؤوليات.

إن الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، بما في ذلك القيود الشديدة المفروضة على حرية تنقل الأشخاص والسلع والعمليات العسكرية في المناطق المحظورة، كان له التأثير التراكمي المتمثل في منع الفلسطينيين باستمرار من ممارسة حقوقهم الاساسية. ولا تزال هناك عقبات هامة تعرقل تطبيق مبدأ المسؤولية عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وفي هذا السياق، يود **الوفد البرلماني للمملكة المغربية لدى الاتحاد البرلماني الدولي** أن يقترح إدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي، بعنوان: "**ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي**"، للأسباب المبينة أعلاه.

ويعرب الوفد البرلماني للملكة المغربية عن رغبته في ان تصوت الجمعية العامة 140 لصالح هذا البند الطارئ؛ وهذا من شانه ان يعكس التزام الاتحاد البرلماني الدولي الثابت والمتواصل بتعزيز جهود المجتمع الدولي للتوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وهو شرط أساسي للسلام والأمن في الشرق الأوسط.

A/140/2-P.4
ملحق 3
الأصل: الفرنسية

ضمان وتنفيذ آلية حماية دولية

للشعب الفلسطيني، وفقاً للأحكام ذات الصلة من

القانون الإنساني الدولي: دور البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي

مشروع قرار مقدم من قبل وفد المملكة المغربية

إن الجمعية العامة 140 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

وإذ تشير أيضًا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل؛ وإذ تؤكد أنه يجب احترام صكوك حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ تشير *بوجه خاص* إلى قرارات للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك قرارها رقم 98/71 المؤرخ في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2016،

واذ تشير *كذلك* إلى قرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة،

وإذ تؤكد مجدداً أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 أب/ أغسطس 1949، تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967،

وإذ تستنكر بشدة *حقيقة مرور* أكثر من 50 عاماً منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي، *مع التشديد* على الحاجة الملحة لاستعادة الأفق السياسي الذي من شأنه تسريع المفاوضات البناءة الهادفة إلى إبرام اتفاق سلام من شأنه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967، وحلّ جميع القضايا الأساسية المتصلة بالوضع النهائي، من دون استثناء، من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة وشاملة، تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية،

وإذ تسّلم بمسؤولية المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي،

وإذ تلاحظ أن فلسطين قد انضمت إلى العديد من صكوك حقوق الإنسان والاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالقانون الإنساني، فضلا عن المعاهدات الدولية الأخرى،

وإذ تشير إلى إعلان 15 تموز/ يوليو 1999 والإعلانين الصادرين في 5 كانون الأول/ ديسمبر 2001 و17 كانون الأول/ ديسمبر 2014 اللذين اعتمدهما مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة بشأن التدابير الواجب اتخاذها لفرض الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الرامية لضمان الامتثال للاتفاقية،

وإذ تؤكد أن الاتفاقات الاسرائيلية–الفلسطينية، المبرمة في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، وكذلك خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية للتوصل إلى تسوية دائمة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، التي تنص على قيام دولتين، يجب احترامها وتنفيذها بالكامل.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العنف والتوترات الاخيرة في جميع أنحاء الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية،

وإذ تدرك أن التدابير الأمنية وحدها لا يمكن أن توقف تصاعد التوتر والعنف وعدم الاستقرار، وتدعو إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولا سيما حماية المدنيين تحظى باحترام صارم، وتسلط الضوء على سلامة الافراد،

وإذ تلاحظ بقلقٍ بالغ الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل ارتكابها، بما في ذلك الاستخدام المفرط للقوة والعمليات العسكرية مما تسبب في سقوط قتلى وجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك الأطفال والنساء والمتظاهرين السلميين وغير العنيفين؛ والسجن والاحتجاز التعسفي للفلسطينيين، وأحيانا لعقود، بما في ذلك أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛ واستخدام العقاب الجماعي؛ وإغلاق بعض المناطق؛ ومصادرة الأراضي؛ وإقامة المستوطنات وتوسيعها؛ وبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة ينحرف عن خط الهدنة للعام 1949؛ وتدمير الممتلكات والبنية التحتية؛ والتهجير القسري للمدنيين؛ وجميع التدابير الأخرى التي تتخذها إسرائيل لتغيير الوضع القانوني، والطابع الجغرافي والتركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

وإذ تشعر بقلقٍ بالغٍ لرؤية إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تمضي قدماً، بخطىً غير مسبوقة، في هدم المنازل الفلسطينية والبنية التحتية، بما في ذلك المدارس، المقدمة كجزء من المساعدة الانسانية الدولية، خصوصاً في القدس الشرقية المحتلة ومحيطها، ولا سيما كعقاب جماعي، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن إلغاء تصاريح الاقامة وطرد السكان الفلسطينيين من مدينة القدس،

وإذ تلاحظ بقلقٍ عميق سياسة الإغلاق الاسرائيلية وفرض قيود صارمة، بما في ذلك وضع مئات الحواجز أمام حركة المرور ونقاط التفتيش ونظام التصاريح، مما يسهم في عرقلة حرية تنقّل الأشخاص والسلع، بما في ذلك الامدادات الطبية والانسانية، في جميع انحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والوصول إلى مشاريع التعاون الإنمائي والمساعدة الانسانية الممولة من المانِحين ومتابعتها، وبالتالي انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وإعاقة حالته الاجتماعية–الاقتصادية والانسانية،

وإذ يساورها القلق البالغ إزاء استمرار احتجاز آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم عدد كبير من النساء والأطفال، فضلاً عن الممثلين المنتخبين، وخاصة أعضاء البرلمان، في السجون أو مراكز الاعتقال الاسرائيلية،

في ظروف مروعة تتسم بصفة خاصة بانعدام النظافة الصحية، والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي، واللجوء المتكرر إلى الاحتجاز الإداري لمده مفرطة دون تهمة، ودون اي ضمان للإجراءات القانونية الواجبة،

وإذ تشعر بقلقٍ بالغ إزاء الإضرابات عن الطعام التي قام بها العديد من السجناء الفلسطينيين مؤخراً للاحتجاج على الظروف القاسية التي سُجنوا فيها واحتجازهم من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، مع الاشارة الى الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن شروط الاحتجاز في السجون الاسرائيلية ويطلب تنفيذها من دون تأخير وبالكامل،

وإذ تؤكد أهمية منع أي عمل من أعمال العنف والمضايقة والاستفزاز والتحريض يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون وجماعات المستوطنين المسلحين، ضد المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال، وممتلكاتهم، بما في ذلك منازلهم، وأراضيهم الزراعية ومواقعهم الدينية أو التاريخية، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة، وتستنكر انتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين المرتكبة في هذا الصدد، بما في ذلك أعمال العنف التي يُقتل ويُصاب فيها المدنيون.

وإذ تؤكد الحاجة إلى ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون على تعزيز قضايا حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية،

واقتناعاً منها بضرورة وجود دولي لمتابعة الموقف والمساعدة في وضع حد للعنف وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين ومساعده الأطراف في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها،

وإذ تؤكد حق جميع شعوب المنطقة في التمتع بالحقوق الأساسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان،

1. ***تؤكد*** أن جميع التدابير والقرارات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تنتهك الأحكام السارية في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة في 12 آب/ أغسطس 1949، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، غير قانونية وغير صالحة؛

2. ***تُطالِب*** إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتخلي عن جميع الممارسات والاعمال التي تؤدي الى انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك قتل المدنيين وإصابتهم، أو احتجازهم أو سجنهم بشكل تعسفي، أو تهجيرهم قسراً، وكذلك تدمير ممتلكاتهم أو مصادرتها، لا سيما هدم المساكن، كشكل من أشكال العقاب الجماعي، وعرقلة تقديم المساعدة الانسانية بأي شكل من الاشكال، وأنها تحترم بدقة قانون حقوق الإنسان وتفي بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد، بما في ذلك الالتزامات الناشئة عن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

3. ***تُطالب أيضاً*** إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتنفيذ جميع أحكام اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 تنفيذاً كاملاً، ووضع حد فوري لجميع التدابير والقرارات التي اتخذت في انتهاكٍ لأحكام الاتفاقية؛

4. ***تدعو*** *الى* اتخاذ تدابير عاجلة لضمان وتنفيذ آلية دولية لحماية المدنيين الفلسطينيين في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقاً للأحكام ذات الصلة من القانون الانساني الدولي؛

5. ***وتدعو أيضاً*** إسرائيل، إلى التعاون من دون تحفظ مع المقررين الخاصين بالأمم المتحدة والآليات الأخرى ذات الصلة، وكذلك في إطار التحقيقات التي يجريها مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى، ومن ضمنها الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك تسهيل دخولهم إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، حتى يتسنى لهم مراقبة حالة حقوق الإنسان؛

6. ***وتطالب*** إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوضع حد لجميع أنشطتها الاستيطانية، وبناء الجدار، وأية تدابير أخرى تهدف إلى تغيير طابع أو وضع أو التركيبة الديمغرافية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية ومحيطها، والتي لها جميعها عواقب وخيمة

وضارة، بما في ذلك على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني واحتمال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967، في أسرع وقت ممكن، والتوصل إلى اتفاق سلام عادل ودائم وشامل بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني؛

7. ***وتدعو عاجلاً*** للاهتمام بالحالة المأساوية للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك البرلمانيين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وحقوقهم بموجب القانون الدولي، وتدعو الى احترام قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)؛

8. ***وتؤكد مجدداً*** ضرورة احترام وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها واستمراريتها وسلامتها، وضمان حرية تنقل الأشخاص والسلع، بما في ذلك السماح لهم بدخول القدس الشرقية وقطاع غزة والخروج منها، والانتقال بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين الأرض الفلسطينية والعالم الخارجي؛

9. **تهيب** بإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تضع حداً للإغلاقات المطولة وغيرها من القيود المفروضة على النشاط الاقتصادي وحرية التنقل، بما في ذلك القيود التي تشكل في الواقع حصاراً مفروضاً على قطاع غزة، ومن أجل السماح بحركة المرور الثابتة والمنتظمة للأشخاص والسلع؛

10. **تحث** البرلمانات الأعضاء في *الاتحاد البرلماني الدولي* على مواصلة العمل مع حكوماتها من أجل تقديم المساعدة الطارئة إلى الشعب الفلسطيني لمعالجة الازمة المالية والوضع الاجتماعي-الاقتصادي والإنساني، وخاصة في قطاع غزة؛

11. **تحث** جميع الدول والوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة، وجميع المنظمات الدولية، على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، من منظور إنشاء دولة فلسطينية قابلة للاستمرار ومستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية؛

12. ***تدعو*** السلطات الاسرائيلية إلى الإفراج الفوري عن جميع الأشخاص المعتقلين منذ 12 حزيران/يونيو 2014، بمن فيهم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛

13. ***تكلّف*** أمينها العام أن يحيل هذا القرار إلى برلمانات الدول الأعضاء، وإلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى مبعوث اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، وإلى الحكومة الاسرائيلية، والكنيست، وإلى رئيس السلطة الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني.

عدم جواز قبول استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان

تعديلات على مشروع القرار مقدم ضمن المهلة القانونية من قبل وفود الجزائر وأرمينيا وأذربيجان والصين والكونغو وكوبا وفنلندا والهند وإندونيسيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية وهولندا والنرويج والفلبين وروسيا الاتحادية والسويد وسويسرا وتايلند وأوكرانيا والإمارات العربية المتحدة وفيتنام

مقدمة

الفقرة 1 من الديباجة

1 (1) إذ تعيد *تأكيد* الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزام الصارم بمبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي، والسلامة الإقليمية للدول، **عدم انتهاك الحدود المعترف بها دولياً**، وتقرير المصير للشعوب، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة في العلاقات الدولية، وعدم التدخل في الشؤون داخل الولاية القضائية المحلية للدول، وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع من دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين،

(أذربيجان)

الفقرة 2 من الديباجة

2 حذف الفقرة

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(2) إذ تشير إلى تعاريف المرتزقة الواردة في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1949 ~~والمادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم،~~

3

(روسيا الاتحادية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(2) إذ تشير إلى تعاريف المرتزقة الواردة في المادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف للعام 1989 والمادة 1 من الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم،

4

(تايلند)

الفقرة 3 من الديباجة

حذف الفقرة

5

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(3) إذ تشير أيضاً إلى أن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف ينطبق في النزاعات المسلحة الدولية ~~وأن الاتفاقية الدولية بشأن المرتزقة تنطبق على جميع النزاعات المسلحة.~~

6

(روسيا الاتحادية)

فقرة جديدة في الديباجة (3 مكررة)

(3 مكررة) وإذ **يساورها بالغ القلق من استمرار الأعمال أو التهديدات المنطوية على التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال التي تهدد بقمع حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها أو قمعته بالفعل، (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/73، PP5)،**

7

(كوبا)

فقرة جديدة في الديباجة (3 مكررة ثانياً)

(3 مكررة ثانياً) واقتناعاً منها بأن المرتزقة أو الأنشطة التي يقومون بها تشكل، بصرف النظر عن طريقة استخدامهم أو الشكل الذي يتخذونه لاكتساب بعض مظاهر الشرعية، خطراً يهدد سلام الشعوب وأمنها وحقها في تقرير المصير وعقبة تعوق تمتعها بحقوق الإنسان جميعها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/73، PP10)،

8

(كوبا)

فقرة جديدة في الديباجة (3 مكررة)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(4) إذ *تلاحظ* أنه لا يوجد صك قانوني دولي يتعلق بالمقاتلين الأجانب أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا يوجد تعريف قانوني مقبول عموماً لهذه المصطلحات؛ ~~وأنّ الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة يستخدم التعريف التالي للمقاتلين الأجانب – "الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي أو مكان الإقامة المعتاد ويشاركون في العنف كجزء من تمرّد أو جزء من جماعة مسلحة غير تابعة للدولة في النزاع المسلح".~~

9

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(4) إذ *تلاحظ* أنه لا يوجد صك قانوني دولي يتعلق بالمقاتلين الأجانب أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا يوجد تعريف قانوني مقبول عموماً لهذه المصطلحات؛ وأنّ الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة **كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وقمع حق الشعوب في تقرير مصيرها** يستخدم التعريف التالي للمقاتلين الأجانب – "الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي أو مكان الإقامة المعتاد ويشاركون في العنف كجزء من تمرّد أو جزء من جماعة مسلحة غير تابعة للدولة في النزاع المسلح"، (تايلند) **10**

فقرة جديدة في الديباجة (4 مكررة)

نقل ديباجة الفقرة 14 لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة) **11**
(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة (4 مكررة ثانياً)

نقل ديباجة الفقرة 15 لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة ثانياً) **12**
(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة مكررة ثالثاً

(مكررة ثالثاً) وإذ تدرك أن أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة تتفق، في معظم الحالات، مع الالتزامات القانونية والممارسات الجيدة ذات الصلة، **13**
(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة مكررة رابعاً

نقل ديباجة الفقرة 16 لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة رابعاً) **14**
(سويسرا)

ديباجة الفقرة 5

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(5) إذ *تشير* إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار 182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، ~~وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،~~

15

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(5) إذ *تشير* إلى ~~قرارات~~ الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار ~~182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016~~ وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

16

(روسيا الاتحادية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(5) إذ *تشير* إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ~~ذات الصلة~~ بما في ذلك القرار 182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

17

(أرمينيا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(5) إذ *تشير* إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار 182/71 المؤرخ في 19 كانون الأول/ ديسمبر 2016 وقرارات مجلس حقوق الإنسان 12/15 المؤرخ في 30 أيلول/ سبتمبر 2010، و 26/15 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2010، و 4/18 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2011، و 8/21 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2012، و13/24 المؤرخ في 26 أيلول/ سبتمبر 2013، و10/27 المؤرخ في 25 أيلول/ سبتمبر 2014، و6/30 المؤرخ في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2015، 4/33 المؤرخ في 29 أيلول/ سبتمبر 2016 و 3/36 المؤرخ في 28 أيلول/ سبتمبر 2017، **و5/39 المؤرخ في 27 أيلول/ سبتمبر 2018**،بالإضافة إلى جميع القرارات التي اعتمدتها لجنة حقوق الإنسان في هذا الصدد، وقرار البرلمان الأوروبي الصادر في 4 تموز/ يوليو 2017 بشأن مؤسسات الأمن الخاصة، مدونة السلوك الدولية لمقدمي الخدمات الأمنية في القطاع الخاص (2010)، واتفاقية القضاء على الارتزاق في إفريقيا (1977)،

18

(الإمارات العربية المتحدة)

فقرة جديدة في الديباجة 5 مكررة

وإذ تنوه مع التقدير بأعمال وإسهامات الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية الذي أنشأه مجلس حقوق الإنسان وأسند إليه ولاية النظر في إمكانية وضع إطار تنظيمي دولي، بما في ذلك النظر في خيار وضع صك ملزم قانونا بشأن تنظيم أنشطة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ورصدها ومراقبتها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 159/73، PP7)،

19

(كوبا)

ديباجة الفقرة 6

فقرة جديدة في الديباجة 6 مكررة

(6 مكررة) وإذ يثير جزعها وقلقها ما تشكله أنشطة المرتزقة من خطر على السلام والأمن في البلدان النامية في أنحاء مختلفة من العالم، وبخاصة في مناطق النزاع المسلح، وما تنطوي عليه هذه الأنشطة من خطر يهدد سلامة واحترام النظام الدستوري للبلدان المتضررة (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 158/72، PP7)،

20

(الإمارات العربية المتحدة)

ديباجة الفقرة 7

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(7) إذ *تعرب عن القلق الشديد* إزاء عشرات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة ~~والمقاتلون الأجانب والعسكريون الخاصون وموظفو المؤسسات الأمنية~~ ضد السكان المدنيين، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب واستعباد النساء والأطفال والتعذيب والاخفاء القسري وعمليات الاختطاف وكذلك النهب والاعتقال والاحتجاز التعسفي،

21

(فنلندا والنرويج والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(7) إذ *تعرب عن القلق الشديد* إزاء عشرات انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة، والمقاتلون الأجانب **وبما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل** العسكريون الخاصون و~~موظفو~~ المؤسسات الأمنية ضد السكان المدنيين، وبما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب واستعباد النساء والأطفال والتعذيب والاخفاء القسري وعمليات الاختطاف وكذلك النهب والاعتقال والاحتجاز التعسفي، **22**

(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة 7 مكررة

(7 مكررة) وإذ يلاحظ بقلق أنه على مدى السنوات العشرين الماضية، ازدادت الخسائر البشرية نتيجة لكل من الصراعات والهجمات الإرهابية، التي يعود معظمها إلى استخدام المرتزقة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وأنه في الفترة من 2011 إلى 2014 ارتفع عدد الوفيات والوفيات الناجمة عن الإرهاب بسبب المعارك بنسبة 356 و 353 % ، على التوالي ، **23**

(الفلبين)

ديباجة الفقرة 9

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تلاحظ مع القلق* أن الأطفال قد أصبحوا على نحو متزايد ضحايا للمرتزقة والمقاتلين ~~الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة~~، سواء تمّ تجنيدهم قسراً كجنود أو استخدامهم لأغراض الاسترقاق الجنسي ولأغراض أخرى، **24**

(فنلندا والنرويج والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تلاحظ مع القلق* أن الأطفال قد أصبحوا على نحو متزايد ضحايا للمرتزقة والمقاتلين الأجانب **وبما في ذلك الذين تم توظيفهم من قبل** والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة، سواء تمّ تجنيدهم قسراً كجنود أو استخدامهم لأغراض الاسترقاق الجنسي ولأغراض أخرى، **25**

(سويسرا)

ديباجة الفقرة 10

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(10) *تعتقد بشكل راسخ* بأن تقديم مرتكبي الانتهاكات **بحقوق الإنسان** إلى العدالة وضمان إخطار ضحايا الانتهاكات **بحقوق الإنسان** وضمان الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف هي أمور أساسية لبناء السلام، **26**

(فنلندا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(10) *تعتقد بشكل راسخ* بأن تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة وضمان إخطار ضحايا الانتهاكات بحقوقهم وضمان الوصول الكامل إلى العدالة وسبل الانتصاف، بالإضافة **إلى رعاية صحية سليمة** هي أمور أساسية لبناء السلام، **27**

(الكونغو)

ديباجة الفقرة 11

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة ~~الدولية، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة~~، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، **28**

(السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية، ~~والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة~~، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، **29**

(فنلندا والنرويج)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة، تعدّ من دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، **29**

(فنلندا والنرويج)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(11) *تؤكد من جديد* أن استخدام المرتزقة وتجنيدهم، وتمويلهم، وحمايتهم وتدريبهم في النزاعات المسلحة الدولية **وغير الدولية**، والمقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة، تعدّ من **30**

دواعي القلق الشديد لجميع الدول ذلك ينتهك الغايات والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

31 (**11 مكررة**) ***واقتناعاً منها بأن المرتزقة أو الأنشطة التي يقومون بها تشكل، بصرف النظر عن طريقة استخدامهم أو الشكل الذي يتخذونه لاكتساب بعض مظاهر الشرعية، خطراً يهدد سلام الشعوب وأمنها وحقها في تقرير المصير وعقبة تعوق تمتعها بحقوق الإنسان جميعها (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم PP 9,158/72)،***

(أرمينيا)

ديباجة الفقرة 12

حذف الفقرة

32

(أرمينيا، فنلندا، النرويج، السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(12) *تعرب عن القلق البالغ* إزاء وجود المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم مؤسسات عسكرية وأمنية خاصة، في أراضي دول ذات سيادة بغرض تأجيج الصراعات المسلحة على أراضيها وتقويض السلامة الإقليمية **والسيادة** والنظام 33 الدستوري لهذه الدول،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

(12 مكرر) *سليط الضوء على* اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات التي تلجأ الشركات العسكرية والأمنية عند مواجهة تحديات أمنية؛ 34

(إندونيسيا)

ديباجة الفقرة 13

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(13) *تدين* أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة ~~والمقاتلين~~ ~~الأجانب~~ أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم بهدف انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري، **35**

(فنلندا، النرويج، والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(13) *تدين* أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة والمقاتلين الأجانب أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم بهدف ~~انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري،~~ **36** **وقمع حق الشعوب في تقرير مصيرها**

(فنلندا، النرويج، والسويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(13) *تدين* أي دولة تسمح أو تشجع أو تتسامح مع تجنيد المرتزقة والمقاتلين الأجانب أو تمويلهم أو تدريبهم أو تجميعهم أو عبورهم أو استخدامهم، **واستخدام القطاعات الخاصة والشركات العسكرية والأمنية الخاصة** وبهدف انتهاك حقوق الإنسان أو تعطيل و/ أو تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة ضمن حدودها المعترف بها دولياً وضمن نظامها الدستوري، **37**

(إندونيسيا)

ديباجة الفقرة 14

حذف الفقرة

38

(فنلندا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية النرويج، السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(14) *تعتبر* أن ~~وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية والممارسات السليمة للدول ذات الصلة بعمليات الشركات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح في 17 أيلول/سبتمبر 2008 تُعرِّف~~ المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بأنها كيانات تجارية خاصة، بغض النظر عن كيفية تعريف نفسها بأنّها توفر الخدمات العسكرية و/ أو الأمنية، بما في ذلك على وجه الخصوص، الحراسة المسلحة وحماية الأشخاص والأشياء، مثل القوافل والمباني والأماكن الأخرى؛ وصيانة وتشغيل أنظمة وتشغيلها ؛ واحتجاز السجناء؛ وتقديم المشورة إلى القوات المحلية وموظفي أو تدريبها،	**39**

(روسيا الاتحادية)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

نقل ديباجة الفقرة (14) لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة)

40

(سويسرا)

ديباجة الفقرة 15

حذف الفقرة

41

(فنلندا، النرويج، السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

نقل ديباجة الفقرة (15) لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة ثانياً)

42

(سويسرا)

الفقرة 16 من الديباجة

حذف الفقرة

43

(*فنلندا، النرويج والسويد*)

(16) *تؤكد من جديد* أن موظفي المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة ملزمون، بغض النظر عن وضعهم، بالامتثال للقانون الإنساني الدولي المطبق والتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان بالقدر الذي تمارسه السلطة الحكومية، ويخضعون للملاحقة القضائية إذا ارتكبوا الأفعال المعترف بها كجرائم بموجب القانون الوطني أو الدولي المعمول به؛ وعلاوة على ذلك، تقع على عاتق المؤسسات العسكرية والأمنية **44** الخاصة مسؤولية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واتخاذ إجراءات لوقف التجاوزات من جانب موظفيها، وتوفير أو التعاون في عمليات توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

نقل ديباجة الفقرة (15) لتصبح ديباجة الفقرة (4 مكررة ثانياً)

45

(سويسرا)

فقرة جديدة من الديباجة 16 مكررة

(16 مكررة) *تؤكّد* من جديد أيضاً أن المرتزقة ملزمون، بغض النظر عن وضعهم، بالامتثال للقانون الدولي والمحلي المعمول به ويخضعون للمحاكمة إذا ارتكبوا أفعالاً معترف بها كجرائم بموجب القانون الدولي والمحلي الواجب التطبيق؛ وعلاوة على ذلك، فإن سلوك المرتزقة يُعزى إلى الدول وقد يترتب عليها مسؤولية وفقاً للقانون الدولي، مثل ما إذا كان المرتزقة يتصرفون بناءً على تعليمات أو تحت إشراف أو سيطرة دولة ما،

46

(السويد)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

الفقرة 17 من الديباجة

(17) *وإذ لا يزال القلق يساورها* بشأن تجنيد المرتزقة تحت رعاية ~~الدولة بغرض تقويض السلامة الإقليمية والنظام الدستوري للدول الأخرى،~~ 47

(أرمينيا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(17) *وإذ لا يزال القلق يساورها* بشأن تجنيد المرتزقة تحت رعاية الدولة بغرض تقويض السلامة، **والسيادة** الإقليمية والنظام الدستوري للدول الأخرى، 48

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة

(17 مكررة) *تشير* **إلى أنّ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (باريس 1948) تصف جريمة الإبادة الجماعية بأنّها جريمة بموجب القانون الدولي تتعهد الأطراف المتعاقدة بمنعها والمعاقبة عليها،** 49

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة ثانياً

(17 **مكررة ثانياً**) *تشير* **أيضاً إلى أنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة قررت إنشاء آلية دولية ومحايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكب في الجمهورية العربية السورية وملاحقتهم قضائياً منذ آذار/ مارس 2011 (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 248/71)،** 50

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة ثالثاً

51 **(17 مكرراً ثالثاً)** ***ترى*** **أنّه من المفضل أن تتم محاكمة مرتكبي الإبادة الجماعية في البلد الذي حدثت فيه الإبادة الجماعية**

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة رابعاً

52 **(17 مكررة رابعاً)** ***تضع في اعتبارها أيضاً*** **أنّ محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/ مارس 2011، تعترضها صعوبات مختلفة،**

(هولندا)

فقرة جديدة من الديباجة 17 مكررة خامساً

53 **(17 مكررة خامساً)** ***تلاحظ*** **أنّه، بصرف النظر عن الأسباب، فإن عدم مقاضاة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية يتعارض مع نصّ وروح اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وهو أمر مؤسف للغاية،**

(*هولندا*)

منطوق القرار

الفقرة 1 من منطوق القرار

54 حذف الفقرة

(سويسرا)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

1. ~~*تقرّر*~~ **تطلب** التعاون عن كثب مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف وضع معايير قانونية مشتركة واعتمادها لتحديد التعريف القانوني للمرتزقة والمقاتلين الأجانب؛ ~~وفي هذا الصدد، تدعو~~ **تأخذ علماً بالعمل المنجز من قبل** الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير ~~لوضع معايير كهذه على أساس الوثائق القانونية الدولية القائمة وتقديمها للنظر فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛~~ **55**

(الهند)

1. *تقرّر* التعاون عن كثب مع الجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف وضع معايير قانونية مشتركة واعتمادها لتحديد التعريف القانوني للمرتزقة ~~والمقاتلين الأجانب~~؛ وفي هذا الصدد، تدعو الفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان المعني باستخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وعرقلة ممارسة حقوق الشعوب في تقرير المصير لوضع معايير كهذه على أساس الوثائق القانونية الدولية القائمة وتقديمها للنظر فيها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ **56**

(فنلندا، النرويج، السويد)

فقرة جديدة من منطوق القرار 1 مكررة

1 مكررة. *تدعو* الفريق العامل المعني باستخدام المرتزقة إلى مواصلة دراسة وتحديد المصادر والأسباب والقضايا الناشئة والمظاهر والاتجاهات المتعلقة بالمرتزقة أو الأنشطة المتعلقة بالمرتزقة والمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة وتأثيرها على حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بحقّ الشعوب في تقرير المصير (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 159/73، OP16)؛ **57**

(كوبا)

الفقرة 2 من منطوق القرار

تعدّل لتصبح كالتالي:

2. تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛~~

58

(النرويج، السويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2. تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة~~ في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

59

(فنلندا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2. تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان **أنّ لا تستخدم أراضيها والأراضي الأخرى الخاضعة لسيطرتها في أنشطة المرتزقة،** وعدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

60

(الإمارات العربية المتحدة)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2. تحثّ جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان **بما في ذلك حق الشعوب في تقرير** والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

61

(أرمينيا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

2~~.تحثّ~~ **تشجع** جميع البرلمانات على اتخاذ تدابير تشريعية لضمان عدم مشاركة رعاياها في تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة في انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والتخطيط للأنشطة الرامية إلى زعزعة استقرار الحالة في أي دولة أو تمزيق أو إضعاف كلي أو جزئي للسلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول السيادية المستقلة؛

62

(الصين)

الفقرة 3 من منطوق القرار

تعدّل لتصبح كالتالي:

3. *تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع ومعاقبة تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛~~

63

(النرويج والسودان)

تعدّل لتصبح كالتالي:

3. *تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع ومعاقبة تجنيد المرتزقة ~~أو المقاتلين الأجانب~~ أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، ~~بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية~~ الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **64**

(فنلندا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

3.*تدعو* البرلمانات إلى تعديل ~~تشريعاتها~~ **التشريعات** القائمة **في دولة كل منها**، من أجل منع، ~~و~~معاقبة **وحظر صراحة** تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **65**

(الكونغو)

تعدّل لتصبح كالتالي:

3.*تدعو* البرلمانات إلى تعديل تشريعاتها القائمة، من أجل منع **وحظر** ومعاقبة **دفع الفدية وكذلك** تجنيد المرتزقة أو المقاتلين الأجانب أو تجميعهم أو تمويلهم أو تدريبهم أو حمايتهم أو نقلهم، بما في ذلك أولئك الذين تستخدمهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين يشاركون في أنشطة مصممة لزعزعة الوضع في أي دولة و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **66**

(الجزائر)

الفقرة 4 من منطوق القرار

حذف الفقرة

67

(الكونغو، فنلندا، النرويج والسويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

4. تطلب من البرلمانات ~~فرض حظر محدد~~ **سنّ تشريع لتعزيز حظر** على تجنيد أو تدريب أو توظيف أو تمويل المقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين يعملون من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتدخل في النزاعات المسلحة بهدف زعزعة استقرار الأنظمة الدستورية و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

68

(تايلند)

4.~~تطلب من~~ **تدعو أيضاً** البرلمانات فرض حظر محدد على تجنيد أو تدريب أو توظيف أو تمويل المقاتلين الأجانب، بما في ذلك أولئك الذين يعملون من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تتدخل في النزاعات المسلحة بهدف زعزعة استقرار الأنظمة الدستورية و/ أو انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

69

(الصين)

فقرة جديدة من منطوق القرار 4 مكررة

4 مكررة. *تشجع* المجتمع الدولي على تطوير آلية تسجيل دولية للمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة لضمان امتثالها للقانون الدولي؛ وتؤكّد على أهمية أن تحترم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة القوانين الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية؛

70

(إندونيسيا)

الفقرة 5 من منطوق القرار

71 حذف الفقرة

(فنلندا، النرويج والسويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

72 5.تشجع البرلمانات على إنشاء آليات تنظيمية وطنية لتسجيل الأنشطة الرامية إلى تشغيل جنود سابقين أو موظفي خدمة فعلية يقضون إجازة كمساعدة عسكرية مستوردة لضمان أنّ الخدمات المستوردة لا تحول دون التمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك **حق الشعوب في تقرير مصيرها**، أو تنتهك حقوق الإنسان أو والقانون الدولي الإنساني في الدولة المتلقية ولا تهدف إلى تقويض النظام الدستوري أو السلامة الإقليمية لتلك الدولة؛

(أرمينيا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

73 5.تشجع البرلمانات على إنشاء آليات وطنية **وقانونية** وتنظيمية لتسجيل الأنشطة الرامية إلى تشغيل جنود سابقين أو موظفي خدمة فعلية يقضون إجازة كمساعدة عسكرية مستوردة لضمان أنّ الخدمات المستوردة لا تحول دون التمتع بحقوق الإنسان أو تنتهك حقوق الإنسان أو والقانون الدولي الإنساني في الدولة المتلقية ولا تهدف إلى تقويض النظام الدستوري أو السلامة الإقليمية لتلك الدولة؛

(تايلند)

الفقرة 6 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

6. تدعو برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛ **وزيادة تقييم الأطر القانونية والسياسية الوطنية الخاصة بها فيما يتعلق باستخدام المرتزقة و/ أو المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة تماشياً مع الاتفاقية، بما في ذلك وثيقة مونترو بشأن الالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة للدول المتعلقة بعمليات المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة؛**

74

(إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

6. تدعو برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛ **وسنّها في تشريعات من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة، ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية؛**

75

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

6. تدعو برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛ **وسنّها في تشريعات من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة، ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقية؛**

76

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

76 6. ~~تدعو~~ **تشجع أيضاً** برلمانات الدول التي لم تفعل ذلك بعد، إلى النظر في اتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم أو التصديق عليها؛

الفقرة 7 من منطوق القرار

77 حذف الفقرة

(فنلندا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، النرويج والسويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

78 7. *تدعو* البرلمانات والحكومات إلى سنّ أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم **وثيقة مونترو المتعلقة بالالتزامات القانونية الدولية ذات الصلة والممارسات الجيدة للدول المتعلقة بعمليات المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة أثناء النزاع المسلح ومدونة قواعد السلوك الدولية لمقدمي خدمات الأمن الخاصة** في التشريعات الوطنية من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة، **لمنع انتهاك قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة** في التشريعات الوطنية من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة ومواصلة رقابة تنفيذ ~~الاتفاقية~~ الوثائق؛

(إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

79 7. ~~تدعو~~ **تشجع** البرلمانات والحكومات إلى سنّ أحكام الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم في التشريعات الوطنية من أجل القضاء على أنشطة المرتزقة ومواصلة رقابة تنفيذ الاتفاقية؛

(فيتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 7 مكررة

7 مكرر. *تشجّع* البرلمانات على حثّ القطاعات الخاصة أو الشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة للامتثال للصكوك ذات الصلة من القوانين الدولية الإنسانية وقوانين حقوق الإنسان؛

80

(إندونيسيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 7 مكررة ثانياً

7 مكررة ثانياً. *تشجّع* البرلمانات الأخرى على حثّ الشركات متعددة الجنسيات على احترام حقوق الإنسان في أنشطتها التجارية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

81

(إندونيسيا)

الفقرة 8 من منطوق القرار

تعدّل لتصبح كالتالي:

8. تحثّ الدول على مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والاحتياجات الخاصة للنساء و~~الفتيات~~ والأطفال، وتشدّد على أهمية المشاركة المتساوية للرجال والنساء في جميع الجهود المبذولة لتحقيق السلم والأمن؛

82

(تايلند)

الفقرة 9 من منطوق القرار

تعدّل لتصبح كالتالي:

تدين تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة من جانب جميع الجهات الفاعلة، وتدعو البرلمانات إلى تعديل التشريعات الخاصة بها من أجل تجريم هذه الممارسات في **التشريعات** الوطنية؛

83

(الكونغو)

دمج الفقرتين 9 و 10 وتعدّل كما يلي:

84 9. *تدين ~~9- تدين بشدة~~* **السياسات التي تهدف إلى غرس المواقف القتالية/ العدائية والعقليات بين الأطفال التي تسهم في** تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة من جانب جميع الجهات الفاعلة، وتدعو البرلمانات إلى تعديل التشريعات الخاصة بها من أجل تجريم هذه الممارسات في التشريعات الوطنية؛

(فيتنام)

الفقرة 10 من منطوق القرار

85 حذف الفقرة

(فيتنام)

تعدّل لتصبح كالتالي:

86 10. *تدين بشدة* السياسات الرامية إلى ترسيخ المواقف والتوجهات المتشدّدة/ ~~العدائية~~ **العدوانية** بين الأطفال؛

(فنلندا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

87 10. *تدين بشدة* السياسات الرامية إلى ترسيخ المواقف والتوجهات المتشدّدة/ العدائية بين الأطفال **في النزاعات المسلحة؛**

(الصين)

فقرة جديدة من منطوق القرار 10 مكررة

88 **10 مكررة.** ***تدين*** **أنشـــطة المرتزقة في البلدان النامية في مختلف أنحاء العالم، ولا سيما في مناطق الصراع، والتهديد الذي يشكلونه لسلامة واحترام النظام الدستوري لتلك البلدان وتمتّع شعوبها بحقوق الإنسان،**

(الإمارات العربية المتحدة)

الفقرة 11 من منطوق القرار

89 حذف الفقرة

(سويسرا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

11. *تدين* أنشطة المرتزقة في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات **المستقبلية** ~~التي قد تنشأ~~ بعد اعتماد **هذا** القرار ~~الحالي~~ ، والتهديد الذي تشكله على 90 سلامة النظام الدستوري للدول السيادية واحترامه، للسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(تايلند)

تعدّل لتصبح كالتالي:

11. *تدين* أنشطة المرتزقة في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات ~~التي~~ قد تنشأ بعد اعتماد هذا القرار، والتهديد الذي تشكله على سلامة النظام الدستوري 91 للدول السيادية واحترامه **وحق الشعوب في تقرير مصيرها**، للسلم والأمن الدوليين، وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(أرمينيا)

الفقرة 12 من منطوق القرار

92 حذف الفقرة

(فنلندا، النرويج، السويد)

تعدّل لتصبح كالتالي:

12. *تدين أيضاً* ~~الأنشطة العدائية وانتهاك~~ **القانون الدولي الإنساني** وحقوق 93 الإنسان من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة

وفي الصراعات التي قد تنشأ بعد اتخاذ القرار الحالي، والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري للدول ذات السيادة، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(سويسرا)

تعدّل لتصبح كالتالي:

12. *تدين أيضاً* الأنشطة العدائية وانتهاك حقوق الإنسان من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات **المستقبلية** ~~التي قد تنشأ~~ بعد اتخاذ **هذا** القرار ~~الحالي~~ والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري للدول ذات السيادة، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

94

(تايلند)

تعدّل لتصبح كالتالي:

12. *تدين أيضاً* الأنشطة العدائية وانتهاك حقوق الإنسان من جانب المقاتلين الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين توظفهم المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، في مناطق الصراعات المسلحة الدائرة وفي الصراعات التي قد تنشأ بعد اتخاذ القرار الحالي، والخطر الذي يشكلونه على سلامة واحترام النظام الدستوري للدول ذات السيادة، **وحق الشعوب في تقرير مصيرها**، وعلى السلم والأمن الدوليين، وعلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

95

(أرمينيا)

الفقرة 13 من منطوق القرار

حذف الفقرة

96

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي

13. *تدعو* ~~الدول~~ **البرلمانات** إلى **دعم السلطات المعنية** تحميل المسؤولية لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛ **97**

(تايلند)

تُعدل لتصبح كالتالي

13. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية ~~لرؤساء~~ **للذين يشغّلون في** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك **المسؤولين التنفيذيين** ~~رؤساء~~ الإدارات أو ~~مديري~~ المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛ **98**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية ~~لرؤساء~~ **للمسؤولين عن** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً للقانون الدولي؛ **99**

(الكونغو)

تُعدل لتصبح كالتالي:

13.*تدعو* الدول إلى تحميل المسؤولية لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة مثل المسؤولين الحكوميين، سواء كانوا من القادة العسكريين أو الرؤساء المدنيين، وكذلك رؤساء الإدارات أو مديري المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة بموجب القانون الدولي عن الجرائم المرتكبة من قبل المقاتلين الأجانب الذين توظفهم هذه المؤسسات وتحت سلطتها الفعلية وسيطرتها الفعلية، نتيجة عدم قيامها بممارسة الرقابة الصحيحة على هؤلاء المقاتلين الأجانب وفقاً ~~للقانون الدولي~~ لقوانينهم الوطنية؛

100

(فيتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 13 مكرر

13 مكررة. *تهيب أيضاً* بالدول أن تتخذ تدابير تمكنها من رصد أنشطة المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة التي تنفذ ليس فقط على أراضيها ولكن، فيما يتعلق بشركاتها الوطنية، والأنشطة التي تنفذ في بلدان أخرى؛

101

(سويسرا)

الفقرة 14 من منطوق القرار

تُعدل لتصبح كالتالي:

14.تدعو أيضاً الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة ~~والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي مؤسسة الأمن الخاصة~~ وجميع أولئك الذين ترعاهم؛

102

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

14. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب وبما **في ذلك** الموظفين العسكريين وموظفي مؤسسة الأمن الخاصة، وجميع أولئك الذين ترعاهم؛ **103**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

14. *تدعو أيضاً* الدول إلى اتخاذ تدابير ~~خاصة~~ **ضرورية** لحماية النساء ~~والفتيات~~ **والأطفال** من العنف الجنسي والقائم على أساس الجنس في حالات الصراع المسلح، ومعالجة ثغرات المساءلة والإفلات من العقاب فيما يتعلق بالملاحقة الجنائية للعنف الجنسي والقائم على أساس الجنس المرتكب من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي مؤسسة الأمن الخاصة، وجميع أولئك الذين ترعاهم؛ **104**

(تايلند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 14 مكررة

14 مكررة. *تدعو كذلك* الحكومات إلى اقتراح إنشـــاء محكمة جزائية دولية لمحاكمة مقاتلي داعش المعتقلين في سورية؛ **105**

(هولندا)

الفقرة 15 من منطوق القرار

تُعدل لتصبح كالتالي:

15. تدين أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لمرتكبي **انتهاكات القانون الدولي كجزء من** أنشطة الارتزاق **الخاصة بهم** وللمسؤولين عن استخدام المرتزقة ~~الذين يشاركون في النزاعات المسلحة~~ وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي على تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛ **106**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

15.تدين أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لمرتكبي أنشطة الارتزاق وللمسؤولين عن **دفع الفدية وكذلك عن** استخدام المرتزقة الذين يشاركون في النزاعات المسلحة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي على تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛ **107**

(الجزائر)

تُعدل لتصبح كالتالي:

15.تدين أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لمرتكبي أنشطة الارتزاق وللمسؤولين عن استخدام المرتزقة الذين يشاركون في النزاعات المسلحة وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي على تقديمهم من دون ~~تفرقة~~ **تمييز** إلى القضاء؛ **108**

(تايلند)

الفقرة 16 من منطوق القرار

حذف الفقرة **109**

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

16.تدين أيضاً أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح ~~لرؤساء~~ **للمسؤولين التنفيذيين** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين ~~في أعمال عدائية~~ وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في ~~النزاعات المسلحة،~~ وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون تمييز، إلى القضاء؛ **110**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

16.تدين أيضاً أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح ~~لرؤساء~~ **لأولئك المسؤولين عن** المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين في أعمال عدائية وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصراعات المسلحة، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون ~~تفرقة~~ **تمييز**، إلى القضاء؛ **111**

(الكونغو)

تُعدل لتصبح كالتالي:

16.تدين أيضاً أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح لرؤساء المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة، المنخرطين في أعمال عدائية وفي انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصراعات المسلحة، وتحثّ جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، على إحضارهم، من دون تمييز، إلى القضاء؛ **112**

(تايلند)

الفقرة 17 من منطوق القرار

حذف الفقرة **113**

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

17.تدين كذلك أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب وللمسؤولين عن **دفع الفدية وكذلك عن** استخدام المقاتلين الأجانب وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تقديمهم من دون تمييز إلى القضاء؛ **114**

(الجزائر)

تُعدل لتصبح كالتالي:

17.تدين كذلك أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب الممنوح للمقاتلين الأجانب وللمسؤولين عن استخدام المقاتلين الأجانب وتجنيدهم وتمويلهم وتدريبهم عن انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتحثّ جميع الدول، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، من أجل تقديمهم من دون ~~تفرقة~~ **تمييز** إلى القضاء؛ (تايلند)

115

الفقرة 18 من منطوق القرار

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق ~~وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات~~، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ *(النرويج والسويد)*

116

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق ~~وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة~~ الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ *(فنلندا)*

117

118

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، ~~وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي،~~ **حيث يكون ذلك مناسباً،** ~~إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية~~ **دعم السلطة القضائية في عملية** ملاحقة المتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ~~ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً~~ **وفقاً** للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(تايلند)

119

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، ~~وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي،~~ إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً ~~للمعايير الدولية لحقوق الإنسان~~ والقانون الدولي الإنساني **القابل للتطبيق؛**

(الهند)

120

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، ~~وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي،~~ إلى التعاون الوثيق والمساعدة في ~~الملاحقة القضائية~~ **التحقيقات الموضوعية** للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛

(روسيا الاتحادية)

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب ~~والرؤساء الأجانب العاملين~~ **بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين** في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات **للقانون الإنساني الدولي وحقوق الانسان،** ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **121**

(سويسرا)

تُعدل لتصبح كالتالي:

18.تدعو البرلمانات، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي **والقوانين الوطنية،** إلى التعاون الوثيق والمساعدة في الملاحقة القضائية للمتهمين بأنشطة الارتزاق وأولئك القائمين على المقاتلين الأجانب والرؤساء الأجانب العاملين في المؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة الذين ارتكبوا انتهاكات، ومحاسبتهم ومحاكمتهم من قبل محكمة مختصة ومستقلة ومحايدة، امتثالاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ **122**

(فيتنام)

الفقرة 19 من منطوق القرار

تُعدل لتصبح كالتالي:

19. تدعو أيضاً البرلمانات إلى اعتماد تشريعات واضحة ودقيقة لتعزيز الوصول إلى المساعدة القانونية الكاملة والفعالة وإلى الدعم وسبل الانتصاف لضحايا العنف من قبل المرتزقة ~~والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة.~~ **123**

(فنلندا، النرويج والسويد)

تُعدل لتصبح كالتالي:

19. تدعو أيضاً البرلمانات إلى اعتماد تشريعات واضحة ودقيقة لتعزيز الوصول إلى المساعدة القانونية الكاملة والفعالة وإلى الدعم وسبل الانتصاف لضحايا ~~العنف~~ **انتهاكات القانون الدولي المرتكبة** من قبل المرتزقة والمقاتلين الأجانب والموظفين العسكريين وموظفي المؤسسات الأمنية الخاصة؛

124

(سويسرا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 19 مكررة

19 مكررة. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى الاستفادة من التبادلات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية الدولية مثل الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من المؤتمرات المماثلة التي يستضيفها الاتحاد البرلماني الدولي للتعرّف على أفضل الممارسات والسياسات للتعامل بفعالية مع الإرهاب والصراعات غير النظامية التي تقوض السلم والأمن الدوليين والسيادة والسلامة الإقليمية للدول؛

125

(الفلبين)

فقرة جديدة من منطوق القرار 19 مكرر

19 مكررة. *تدعو أيضاً* إلى تعاون دولي ملموس لضمان تبادل المعلومات وأفضل الممارسات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المرتزقة والمقاتلون الأجانب والقطاع الخاص والمؤسسات العسكرية والأمنية الخاصة؛

126

(إندونيسيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 19 مكرراً ثانياً

19 مكررة ثالثاً. ***تدعو كذلك*** **إلى تكثيف التعاون الدولي لزيادة المساعدة التقنية لبناء القدرات والتدريب على الوقاية والملاحقة القضائية وتعزيز الأطر والنظم القانونية الوطنية، وكذلك بشأن حماية الضحايا؛**

127

(إندونيسيا)

العنوان

تعديل العنوان على النحو التالي:

عدم مقبولية استخدام المرتزقة **والمقاتلين الأجانب** كوسيلة لتقويض السلام، **والأمن الدولي، والسلامة الإقليمية للدول** وانتهاك حقوق الإنسان

128

(أوكرانيا)

تعديل العنوان على النحو التالي:

عدم مقبولية استخدام المرتزقة **والأنشطة المتعلقة بالمرتزقة والمقاتلين الأجانب** كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان

129

(فيتنام)

دور الاستثمار والتجارة الحرة والعادلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والصناعة والابتكار

تعديلات على مشروع القرار مقدمة ضمن المهلة القانونية من وفود كندا، والصين، وكونغو، وكوبا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، واندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وإيطاليا، ومنغوليا، وهولندا، والنرويج، والفلبين، ورومانيا، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، وتايلاند، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وفيتنام

الديباجة

الفقرة 1 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (**خطة العام 2030**) (A/RES/70/L.1) ~~والمعروفة أكثر باسم أهداف التنمية المستدامة~~ وأن هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (A/RES/70/L.1) ~~والمعروفة أكثر باسم أهداف التنمية المستدامة~~ وأن هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(الهند)

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (A/RES/70/L.1) والمعروفة أكثر باسم أهداف التنمية المستدامة، وأن ~~هذه~~ الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

(1) إذ *تلاحظ* أنه في أيلول/ سبتمبر 2015، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (A/RES/70/L.1) ~~والمعروفة أكثر باسم~~ **التي تتضمن 17 هدفاً من** أهداف التنمية المستدامة، ~~وأن هذه الخطة تتضمن 17 هدفاً طموحاً~~ و169 غاية مصاحبة تدمج الضرورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار مصمم لتوجيه العمل الحكومي حتى العام 2030،

(تايلاند)

الفقرة 2 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) إذ *تدرك* أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار ستؤثر على النجاح في تحقيق ~~أهداف التنمية المستدامة~~ **خطة العام 2030**، وأنّه فقط عندما تتم التجارة على أساس عادل ومنصف فإنها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، ويترتب على ذلك أنّه يجب على البرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) إذ *تدرك* أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار ستؤثر على النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنّه ~~فقط عندما تتم التجارة~~ **عند قيام التجارة** على أساس عادل ومنصف فإنها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، ويترتب على ذلك أنّه ~~يجب~~ **ينبغي** على البرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

(سنغافورة)

تعدل لتصبح كالتالي:

(2) إذ *تدرك* أنّ قواعد وأشكال التجارة والاستثمار ستؤثر على النجاح في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأنّه فقط عندما تتم التجارة على أساس عادل ومنصف، **في بيئة يمكن التنبؤ بها للأعمال التجارية**، فإنها سوف تحقق نتائج مستدامة ومنصفة، ويترتب على ذلك أنّه يجب على البرلمانات أن تؤدي دوراً أساسياً في العمل لتحقيق هذه الغاية، وفي قياس هذا التقدم والتواصل معه،

(سويسرا)

فقرة جديدة في الديباجة 2 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة في الديباجة 2، لتصبح كالتالي:

(2 مكررة) *إذ تعتبر* أن اتفاقيات التجارة والاستثمار أدت إلى عدم مساواة على المستوى العالمي، بسبب واقع أن الأطراف الممثلة لا يتم معاملتها دائماً بشكل متساوٍ، مع الجهات الأقوى التي غالباً ما تحدد القواعد التي ستسري على الجميع،

(كونغو)

فقرة جديدة في الديباجة 4 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة في الديباجة 4، لتصبح كالتالي:

(4 مكررة) إذ تشير إلى القواعد والمعايير للسلوك التجاري المسؤول، كإرشادات منظمة التعاون والتنمية للشركات متعددة الجنسيات، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي تم اعتمادها بالإجماع من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في العام 2011،

(هولندا)

الفقرة 4 من الديباجة

دمج الفقرة 4 و5 من الديباجة وتعديلها، وإعادة صياغتها كالتالي:

(4) إذ *تأخذ بعين الاعتبار* الأهداف المحددة المتصلة بالتجارة ضمن أهداف التنمية المستدامة، ~~وهي: الهدف **10.17**، "تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي~~

~~ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة"؛ الهدف **11.17**، "زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020"؛ والهدف **12.17**، "تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق."،(5)~~ وإذ تضع في اعتبارها أنه بالإضافة إلى ~~الأهداف ذات الصلة بالتجارة على وجه التحديد، هناك مجموعة من نتائج~~ **لها توجد** الأهداف الأخرى التي ستتأثر بالتجارة والاستثمار الدوليين، ~~وهي: الهدف **2.8**، "تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة "؛ الهدف **a.8** "زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً"؛ الهدف **3.9** "زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق."؛ والهدف **a.10**، "تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية."،~~

(الهند)

الفقرة 5 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(5) وإذ تضع في اعتبارها أنه بالإضافة إلى الأهداف ذات الصلة بالتجارة على وجه التحديد، هناك مجموعة من نتائج لها توجد الأهداف الأخرى التي ستتأثر بالتجارة والاستثمار الدوليين، ~~وهي~~ **بما فيها**: الهدف 2.8، " تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة "؛ الهدف a.8 " زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً"؛ الهدف 3.9 " زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات

المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق."؛ والهدف a.10، " تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية" **الهدف 6.14 "حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020"،**

(النرويج، السويد)

الفقرة 6 من الديباجة

استبدال النص الموجود في الفقرة 6 من الديباجة بما يلي:

(6) ***إذ تلاحظ*** **أن التصديق على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة من قبل 141 من أعضائها، وتحقيقها الكامل التي تقدر من خلالها منظمة التجارة العالمية أن تضيف نصف نقطة مئوية على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي، مع أرباح تعود على البلدان النامية خاصة، بما فيها البلدان الأقل نمواً،**

(كندا)

الفقرة 7 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(7) *إذ تولي الاعتبار الواجب* لأعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**UNCTAD**)، ولا سيما خطة العمل المكونة من 6 مراحل للاستثمار في ~~أهداف التنمية المستدامة~~ **خطة العام 2030** الواردة في منشور عام 2017 "*حشد الاستثمار من أجل أهداف التنمية المستدامة*"، وعام 2015 نشر *إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة*،

(الصين)

الفقرة 9 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تقر* بأننا كمجتمع عالمي، نحتاج إلى **تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك** لتقليل استهلاك الموارد، **وغازات الدفيئة، والضرر البيئي**، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وعلى هذا الأساس، لا ينبغي أن يعني التركيز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة التخلي عن الفرص للحدِّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، أو التخفيف من فوائد اقتصادات الدورة الكاملة،

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تقر* بأننا كمجتمع عالمي، نحتاج إلى تقليل استهلاك الموارد، **وانبعاثات غازات الدفيئة**، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وعلى هذا الأساس، لا ينبغي أن يعني التركيز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة التخلي عن الفرص للحدِّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، **وانبعاثات غازات الدفيئة** أو التخفيف من فوائد اقتصادات الدورة الكاملة،

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(9) *إذ تقر* بأننا كمجتمع عالمي، نحتاج إلى تقليل استهلاك الموارد، مع إيلاء اهتمام خاص لموارد المياه، وعلى هذا الأساس، ~~لا ينبغي أن يعني~~ **لا يخالف** التركيز على تحسين التجارة العادلة والمستدامة **مع أهداف** ~~التخلي عن الفرص~~ الحدِّ من النفايات ومنع استنفاد الموارد، **ولا يقلل من شأن** فوائد اقتصادات الدورة الكاملة،

(النرويج، السويد)

الفقرة 10 من الديباجة

استبدال النص الموجود في الفقرة 10 من الديباجة بما يلي:

(10) ***إذ تشير إلى*** **أنه بينما تعتبر المفاوضات من صلاحية السلطة التنفيذية، للبرلمانات دور مهم عليها تأديته في ضمان أن تحرير التجارة يؤدي إلى نمو داخلي شامل والحد من الفقر عبر سياسات تعزز الوصول إلى السوق للجميع وتبادل فوائد التجارة على نطاق واسع،**

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(10) *إذ تلاحظ* أن التفاوض والاتفاق على ترتيبات التجارة والاستثمار في العديد من البلدان يمكن أن يكون من صلاحيات السلطة التنفيذية، وأن هناك مجموعة من الآليات أو الهياكل التي يملكها البرلمان والبرلمانيون، ~~بدرجة أكبر أو أقل ولكنها عموماً محدودة~~ الوضوح والتأثير على مثل هذه الترتيبات،

(سنغافورة)

تُعدّل لتصبح كالتالي:

(10) *إذ تلاحظ* أن التفاوض **والتوقيع على** ~~والاتفاق على~~ ترتيبات التجارة والاستثمار في العديد من البلدان ~~يمكن أن يكون~~ **هي** من صلاحيات السلطة التنفيذية، وأن هناك مجموعة من الآليات أو الهياكل التي يملكها البرلمان والبرلمانيون، بدرجة أكبر أو أقل ~~ولكنها عموماً محدودة~~ الوضوح والتأثير على مثل هذه الترتيبات،

(سويسرا)

الفقرة 11 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(11) ~~إذ تحذّر من المدى~~ **إذ تضع في اعتبارها** ~~الذي يمكن أن تميل إليه~~ أن التجارة العالمية **قد** تكرر بل وحتى تعزز الوضع التنموي الراهن، والاعتراف بأن التكامل الرأسي لسلسلة التصنيع والتوريد من قبل الشركات متعددة الجنسيات ~~يمكن أن~~ **قد** يحدّ من المنافسة، وأن يدفع الدول الأقل نمواً إلى تقليل أنشطة القيمة المضافة والإنتاج الأولي،

(النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

الاقتراح الأول:

~~(11) إذ تحذّر من المدى الذي يمكن أن تميل إليه التجارة العالمية لتكرار بل وحتى تعزيز الوضع التنموي الراهن،~~ ***إذ تعترف*** بأن **السياسة الحمائية** والتكامل الرأسي لسلسلة التصنيع والتوريد من قبل الشركات متعددة الجنسيات يمكن أن يحدّ من المنافسة، وأن يدفع الدول الأقل نمواً إلى تقليل أنشطة القيمة المضافة والإنتاج الأولي،

الاقتراح الثاني – استبدال النص الموجود في الفقرة 11 من الديباجة ليصبح كالتالي:

(11) إذ تعترف أن التجارة والاستثمار الدوليين يدمان فرصاً لكنهما يتطلبان الإجراءات التكميلية على الصعيد الوطني، لا سيما بيئة محلية مؤاتية، وسياسات محلية سليمة، وإصلاحات مؤدية إلى تحقيق إمكانات التجارة للنمو الشامل والتنمية المستدامة،

(سويسرا)

الفقرة 12 من الديباجة

تعدل لتصبح كالتالي:

(12) *إذ تقرّ* بمخاوف المجتمعات حول تأثير العولمة من حيث تشريد القوى العاملة والآثار التشويهية الضارّة الأخرى، خاصة في صناعات الكفاف مثل الزراعة **وصيد السمك**، والإشارة إلى احتمال وجود مثل هذه المخاوف، إذا لم يتم التعامل معها، لخلق ضغط سياسي يميل لتأدية ممارسة غير مفيدة من الانعزالية والمعادية للمهاجرين،

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

(12) *إذ تقرّ* بمخاوف المجتمعات حول تأثير العولمة من حيث تشريد القوى العاملة والآثار التشويهية الضارّة الأخرى، خاصة في صناعات الكفاف مثل الزراعة، والإشارة إلى ~~احتمال وجود مثل هذه المخاوف، إذا لم يتم التعامل معها، لخلق ضغط سياسي يميل لتأدية ممارسة غير مفيدة من الانعزالية والمعادية للمهاجرين~~ **أن هذه المخاوف يجب معالجتها وإدارتها،**

(إيطاليا)

فقرة جديدة في الديباجة 12 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة في الديباجة 12، لتصبح كالتالي:

(12 مكررة) *إذ تشير* إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/68/200 بحيث يساورها بالغ القلق بأن اللجوء إلى تدابير اقتصادية قسرية انفرادية يؤثر تأثيرا ضارا بوجه خاص في اقتصادات البلدان النامية وجهودها الإنمائية، ويخلف أثرا سلبيا عاما في التعاون الاقتصادي الدولي وفي الجهود المبذولة على الصعيد العالمي من أجل الانتقال إلى نظام تجاري متعدد الأطراف غير تمييزي ومنفتح"،

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

منطوق القرار

فقرة 1 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد إزاء التجارة والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة ~~في إطار أهداف التنمية المستدامة~~ **في خطة العام 2030**؛

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد إزاء التجارة والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة **ومستدامة**، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد **وغير تمييزي**، إزاء التجارة والاستثمار **يتركز على منظمة التجارة العالمية** وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(اندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنظام تجاري **عالمي**، ومبني على القواعد، **ومنفتح، وشفاف، ومتوقع، وغير تمييزي، وعادل متعدد الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية**، ونهج متعدد الأطراف، إزاء ~~التجارة~~ والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

1. *تؤكد من جديد* على الأهمية الحيوية لنهج متعدد الأطراف مبني على القواعد **وغير تمييزي ومنفتح وعادل**، إزاء التجارة والاستثمار وآليات التحكيم التي تسعى إلى تحقيق نتائج إنمائية عادلة، لا سيما على النحو المبين في الأهداف العامة والأهداف المحددة الواردة في إطار أهداف التنمية المستدامة؛

(رومانيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 1 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 1 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

1 مكررة. *تشير إلى* قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/73/219 الذي "تشدد على أهمية تيسير انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، إقراراً منها بالمساهمة التي يمكن أن يقدمها هذا الانضمام في الاندماج السريع والكامل لتلك البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتحث، في هذا الصدد، على تسريع عملية انضمام البلدان النامية التي قدمت طلباً لنيل العضوية في منظمة التجارة العالمية، على أساس تقني وقانوني وبطريقة تتسم بالسرعة والشفافية، وتؤكد من جديد أهمية القرار WT/L/508/Add.1 الذي اتخذته هذه المنظمة في 25 تموز/يوليو 2012 بشأن انضمام أقل البلدان نمواً"؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 1 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

1 مكررة. *تشدد على* الدور الرئيسي الذي يؤديه البرلمانات من خلال سن التشريعات، واعتماد الموازنات، ودورها في تأمين المساءلة عن الفعالية لتحسين بيئة العمل، وتعزيز الاستثمار، وتبسيط الأطر التنظيمية، وتطوير علاقات التجارة فيما بين الدول، مع تعزيز اقتصاد قائم على المعرفة؛

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

فقرة 2 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

2. *تؤكد من جديد أيضاً* على المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة العادلة والحرة **والمستدامة**، والاستثمار الأجنبي المنظم على النحو السليم، في الحد من الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار والصراع، ولبناء القدرات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي والسلام **ولمكافحة الاحتباس الحراري العالمي**؛

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

2. *تؤكد من جديد أيضاً* على المساهمة التي يمكن أن تقدمها التجارة **المنصفة والقائمة على القواعد** والعادلة والحرة، والاستثمار الأجنبي المنظم على النحو السليم، في الحد من الفقر وعدم المساواة وعدم الاستقرار والصراع، وبناء القدرات الاقتصادية والاكتفاء الذاتي والتعاون الدولي والسلام؛

(فيتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 2 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 2 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

2 مكررة. تقر أنه من المهم دعم التجارة الحرة والعادلة عبر تحقيق تكافؤ الفرص لضمان أن جميع البلدان تجني فوائد التجارة الدولية؛

(اندونيسيا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 2 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

2 مكررة. *تؤكّد* على أهمية دمج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الأطر والسياسات واللوائح القانونية للتجارة والاستثمار، كوسيلة لإحراز تقدّم نحو التنمية المستدامة؛

(رومانيا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 2 مكررة و2 مكررة ثانياً

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 2 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

2 مكررة. *تشير إلى* **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة** A/RES/73/219 **الذي ينص على أن "تحث المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على استعمال التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية التي لا تأذن بها الأجهزة المعنية التابعة للأمم المتحدة، والتي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة أو التي تخالف المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف والتي تؤثر بوجه خاص على البلدان النامية، من دون الاقتصار عليها"؛**

2 مكررة ثانياً. *تشير إلى* **قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة** A/RES/68/200 **الذي ينص على أن " تهيب بالمجتمع الدولي أن يدين وأن يأبى فرض استخدام مثل هذه التدابير كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"؛**

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

فقرة 4 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

4. *تحث* البرلمانات على ضمان أنّ تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية يقدّم **على نحو كامل وفي الوقت المناسب** ويطبّق لدعم التنمية الاقتصادية ~~الحقيقية~~ والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، **بما في ذلك** من خلال الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات (**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

4. *تحث* البرلمانات على ضمان أنّ **تلتزم جميع البلدان المتقدمة الطويلة الأجل بتخصيص 0.7 بالمئة من ناتجها المحلي الإجمالي** تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية يقدّم ويطبّق **من دون شروط** لدعم التنمية الاقتصادية **والاجتماعية** الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً **والدول الجزرية الصغيرة النامية، ~~من خلال الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي~~**، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات (**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

4.تحث البرلمانات على ضمان أنّ تمويل ~~المساعدة الإنمائية الرسمية~~ **المعونة من أجل التجارة** يقدّم ويطبّق لدعم التنمية الاقتصادية الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما **من أجل** ~~البلدان~~ **الدول** الأقل نمواً، من خلال الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات(**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(ألمانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

4.~~تحث~~ ***تشجع*** البرلمانات على ضمان أنّ تمويل المساعدة الإنمائية الرسمية يقدّم ويطبّق لدعم التنمية الاقتصادية الحقيقية والتجارة في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، من خلال **قنوات متنوعة، بما فيها** الصندوق المتكامل للإنماء الاقتصادي، ويراعي المبادرات في إطار التعميم والتعجيل ودعم السياسات (**MAPS**) التي اعتمدتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (**UNDG**)؛

(سنغافورة)

فقرة 5 من منطوق القرار

حذف الفقرة الموجودة.

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة **ومكافحة الاحتباس الحراري** وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال؛

(فرنسا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى **تطوير هذه المعايير من خلال عملية برلمانية شاملة تقودها الأعضاء، بما يتوافق مع العمليات ذات الصلة في ظل منظمة العمل الدولية واتفاق باريس لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ**، وتطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال؛

(الهند)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، ~~وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال~~؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. ~~ترحب~~ تحثّ على إدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية **لسلوك العمل المسؤول بشكل عام وبشكل أكثر تحديداً** تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات الامتثال؛

(هولندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع ~~تحسين~~ آليات امتثال **فعالة**؛

(النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق **بحقوق الإنسان** وحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، ~~وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان~~، والدعوة إلى تطبيق هذه المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات امتثال؛

(رومانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

5. *ترحب* بإدراج معايير في إطار الترتيبات التجارية تتعلق بحقوق العمال ومسائل الصحة والسلامة في مكان العمل، وإدراج معايير تتعلق بحماية البيئة وحقوق الإنسان، والدعوة إلى تطبيق هذه

المعايير على نطاق أوسع في المستقبل مع تحسين آليات امتثال **مع احترام مستوى القدرات والتطور لكل دولة، وكذلك حقوقها السيادية في سنّ القوانين واللوائح المحلية واعتمادها وإنفاذها؛**

(تايلاند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 5 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تشجع* البرلمانات على معارضة اللوائح التمييزية والمعايير المزدوجة التي لا تشجع التجارة متعددة الأطراف القائمة على القواعد لبعض المنتجات التجارية، بما في ذلك الحظر التام والدعاية السوداء على زيت النخيل؛

(إندونيسيا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تشدد* على أنّ هذه المعايير الخاصة بالسلوك التجاري المسؤول يجب تنفيذها خلال سلسلة القيمة بأكملها؛

(هولندا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تدعو* البرلمانات والحكومات إلى تقوية وتعزيز بيئة التجارة الحرة والتعددية من خلال إصدار تشريعاتها الخاصة، مع مراعاة الإجماع الذي تمّ التوصل إليه خلال الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية الذي عقد في جنيف في الفترة من 6 إلى 7 كانون الثاني/ ديسمبر 2018، لا سيما في تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف مفتوح وقائم على القواعد وغير تمييزي للتأكد من أنّ العولمة تعمل لصالح جميع البلدان والمواطنين،

(الفلبين)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تحثّ* البرلمانات على مراجعة هيكل لجانها الحالي لتتبع ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لتحقيق التكامل بين الاستثمار والتجارة وتعزيز أسس الحوكمة الرشيدة، والاستفادة من أدوات التقييم الذاتي لأهداف التنمية المستدامة التي تمّ تطويرها بشكل مشترك من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

فقرة جديدة من منطوق القرار 5 مكررة و5 مكررة ثانياً

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 5 من منطوق القرار، لتصبح كالتالي:

5 مكررة. *تدعو* **البرلمانات إلى أن تراعي على النحو الواجب الجوانب المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ في السياسات التجارية الدولية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى إزالة العقبات التي تحول دون وصول المنتجات والخدمات الخضراء إلى الأسواق؛**

5 مكررة ثانياً. *تدعو* **البرلمانات أيضاً إلى أن تضع في اعتبارها بشكل خاص البرامج الحكومية لمواصلة تحديد حلول ملموسة من أجل إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار في الطاقة المتجددة؛**

(رومانيا)

فقرة 6 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

6. *تدعو* البرلمانات إلى **تكليف حكوماتها مع** الشروع في استعراض الترتيبات التجارية والاستثمارية الوطنية القائمة، مع الإشارة على سبيل المثال، إلى أن ثلاثة أرباع ترتيبات الاستثمار الثنائية قد تمت تسويتها بين الأعوام 1980-2000 وغالباً ما تكون غير مطابقة للمعاهدات اللاحقة، مما يعني أنه يمكن أن يكون هناك عدم مواءمة كافية في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار، والسياسة الصناعية، والتنمية المستدامة؛

(إيطاليا)

6. *تدعو* البرلمانات إلى ~~الشروع في استعراض~~ **ملاحظة أهمية مراجعة** الترتيبات التجارية والاستثمارية الوطنية القائمة، مع الإشارة ~~على سبيل المثال~~، إلى أن ~~ثلاثة أرباع~~ ترتيبات الاستثمار الثنائية ~~قد~~ التي تمت تسويتها بين الأعوام 1980-2000 ~~و~~غالباً ما تكون غير مطابقة للمعاهدات اللاحقة، ~~مما يعني أنه يمكن أن يكون هناك~~ **مما قد يؤدي إلى** عدم مواءمة كافية في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار، والسياسة الصناعية، والتنمية المستدامة؛

(سنغافورة)

6. تدعو البرلمانات إلى ~~الشروع في~~ استعراض الترتيبات التجارية والاستثمارية الوطنية القائمة **بشكل دوري،** ~~مع الإشارة على سبيل المثال، إلى أن ثلاثة أرباع ترتيبات الاستثمار الثنائية قد تمت تسويتها بين الأعوام 1980–2000 وغالباً ما تكون غير مطابقة للمعاهدات اللاحقة، مما يعني أنه يمكن أن يكون هناك~~ **ومعالجة أي** عدم مواءمة كافية في الترتيبات الحالية بين التجارة والاستثمار، والسياسة الصناعية، والتنمية المستدامة؛

(سويسرا)

فقرة 7 من منطوق القرار

استبدال النص الموجود في الفقرة 7 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

7. *تدعو* البرلمانات أيضاً إلى ضمان أن تكون النظم القانونية والتنظيمية المحلية المتصلة بالتجارة شفافة وفعالة ومتاحة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

(كندا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 7 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 7 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

7 مكررة. *تحثّ* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تشكيل واعتماد سياسات ذات صلة كعناصر أساسية في تهيئة بيئة سليمة لكل من المستهلكين والمنتجين، واحترام معايير العمل، والقضاء على عمل الأطفال، وضمان ظروف العمل المناسبة، والسعر العادل والأجور العادلة، وتدنية التكاليف اللوجستية حتى تصبح منتجات التجارة العادلة أكثر تنافسية.

(إندونيسيا)

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 7 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

7 مكررة. *تدعو* أعضاء البرلمان إلى اعتماد واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة واستخدام أهداف التنمية المستدامة التي تمّ اعتمادها كمبدأ توجيهي في عملهم البرلماني، وتعزيز تنفيذ الأهداف ومنع التعارض في السياسات؛

(هولندا)

فقرة 8 من منطوق القرار

حذف الفقرة الموجودة.

(هولندا، النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

8. *تدعو البرلمانات أيضاً* إلى دراسة وتقييم، وحيث يبدو ملائماً إدراج آليات يمكن من خلالها الإشراف البرلماني على ترتيبات التجارة والاستثمار يمكن أن تحدث مع الاستفادة من الوصول إلى التقييم الاقتصادي المستقل وإيلاء الاعتبار الواجب لمدخلات أصحاب المصلحة من كل من الصناعة والمجتمع المدني **في جملة أمور، ضمان الامتثال لتوافق الآراء الدولي بشأن احترام حيّز السياسات الوطنية**؛

(كوبا)

تعدل لتصبح كالتالي:

8. *تدعو البرلمانات أيضاً* إلى دراسة وتقييم، وحيث ~~يبدو~~ يكون ملائماً إدراج آليات يمكن ~~من خلالها~~ **من** الإشراف البرلماني على ترتيبات التجارة والاستثمار ~~يمكن أن تحدث~~ مع الاستفادة من الوصول إلى التقييم الاقتصادي المستقل وإيلاء الاعتبار الواجب لمدخلات أصحاب المصلحة من كل من الصناعة والمجتمع المدني؛

(رومانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

8.*تدعو البرلمانات أيضاً* إلى دراسة وتقييم، وحيث يبدو ملائماً إدراج آليات يمكن من خلالها الإشراف البرلماني على ترتيبات التجارة والاستثمار يمكن أن تحدث مع الاستفادة من الوصول إلى التقييم الاقتصادي المستقل وإيلاء الاعتبار الواجب لمدخلات أصحاب المصلحة ~~من كل من الصناعة~~ **المعنيين، بما في ذلك القطاعين العام والخاص** والمجتمع المدني؛

(تايلاند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 8 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 8 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

8 مكررة. *تدعو* البرلمانات إلى إقامة شراكات استراتيجية والعمل عن كثب مع الحكومات والمؤسسات العامة بشأن القضايا المتعلقة بتعزيز مناخ التنمية الحالي مع السلطات الإقليمية والمحلية والمؤسسات الإقليمية والدولية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الخيرية والمنظمات التطوعية وغيرها؛

(دولة الإمارات العربية المتحدة)

فقرة 9 من منطوق القرار

حذف الفقرة الموجودة.

(النرويج، السويد)

تعدل لتصبح كالتالي:

9. *تشجع* البرلمانات على مراعاة المخاوف الناشئة حول شروط تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية بالاعتراض على القوانين والسياسات الوطنية لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح **الوطنية** ~~ذات المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان~~؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

9. *تشجع* البرلمانات ~~على مراعاة~~ **النظر، حسب الاقتضاء، في** المخاوف الناشئة حول شروط تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ~~والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية بالاعتراض على القوانين والسياسات الوطنية لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح ذات المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان~~ **وكيفية حل هذه المخاوف**؛

(سنغافورة)

تعدل لتصبح كالتالي:

الاقتراح الأول:

9. *تشجع* البرلمانات على مراعاة المخاوف الناشئة حول شروط تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية ~~بالاعتراض~~ **بالمطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن التغييرات في** على القوانين والسياسات الوطنية ~~لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح~~ **والجهود المستمرة لإصلاح تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وحماية الحق في التنظيم** ذات المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان، **مع توفير الحماية الفعالة للاستثمار الأجنبي المسؤول؛**

الاقتراح الثاني:

9. *تشجع* البرلمانات على مراعاة ~~المخاوف الناشئة حول~~ **الجهود المستمرة لإصلاح** ~~شروط~~ تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ~~والتي تهدف إلى السماح للشركات الأجنبية بالاعتراض على القوانين والسياسات الوطنية لدى محاكم مشكوك بنزاهتها، والتي يمكن أن تقوض اللوائح~~ **التي تحمي الحق في التنظيم من أجل** المصلحة للصحة العامّة وحماية البيئة وحقوق الإنسان، **مع توفير الحماية الفعالة للاستثمار الأجنبي المسؤول؛**

(سويسرا)

فقرة 10 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

10. *تحث* البرلمانات والحكومات ~~على التركيز على توفير~~ **تعزيز أطر السياسات** والبنية التحتية التي ~~يمكنها~~ **تمكّن كل الدول** إتاحة الفرص التجارية في البلدان النامية، والسماح للصناعات القائمة ~~بالتخرج~~ **بالتحوّل** نحو إنتاج أعلى قيمة مضافة، بدلاً من مجرد تسهيل تصدير الموارد **والسلع** ذات القيمة المنخفضة لإدراجها في سلسلة القيمة التي قد تعزّز التباينات الحالية؛

(إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

10.*تحثّ* البرلمانات والحكومات على التركيز على توفير البنية التحتية **والتكنولوجيا الرقمية** التي يمكنها إتاحة الفرص التجارية في البلدان النامية، والسماح للصناعات القائمة بالتخرج نحو إنتاج أعلى قيمة مضافة، بدلاً من مجرد تسهيل تصدير الموارد ذات القيمة المنخفضة لإدراجها في سلسلة القيمة التي قد تعزّز التباينات الحالية؛

(هولندا)

فقرة 11 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

11. *تدعو* البرلمانات إلى النظر في الوسائل التي يتم بها تخطيط مشاريع البنية التحتية وتقييمها على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي، بهدف ضمان ~~التنسيق بين الاستثمارات العامة والخاصة المهمة التي تصبّ في المصلحة الوطنية وفقاً~~ **نوعيتها ومواءمتها مع** مجموعة من الأولويات التي تشمل إشارة رسمية إلى أهداف التنمية المستدامة؛

(سويسرا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 11 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 11 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

11 مكررة. *تشدد* على الحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد للتعليم الجيد، من أجل زيادة عدد الشباب والكبار الذين لديهم مهارات ذات صلة، بما في ذلك المهارات الفنية والمهنية، للعمالة، والوظائف اللائقة وريادة الأعمال، كوسيلة لتعزيز التنمية الصناعية والابتكار؛

(سويسرا)

فقرة 12 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

12. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى ~~أن تضع في اعتبارها~~ **ضمان**، بشكل خاص، **وجود الإطار التشريعي التمكيني والدعم اللازم** للبرامج الحكومية لتوفير بنية تحتية فعالة للاتصالات الرقمية والتمويل، مشيرة إلى أن التجارة الإلكترونية والحصول على التمويل وتكنولوجيات الاتصال التنافسية الدولية لا تقل أهمية عن الأشكال التقليدية للبنية التحتية "الصلبة"، وهو مفتاح إطلاق العنان لإمكانات التنمية في البلدان الأقل نمواً؛

(رومانيا)

فقرة 13 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد، لا سيما في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً بعض المزايا النسبية، ولهذه القطاعات أيضاً نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في ~~أهداف التنمية المستدامة~~ **خطة العام 2030**؛

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات **إلى تحفيز الأطراف المعنية** للاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد، لا سيما في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً بعض المزايا النسبية، ولهذه القطاعات أيضاً نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في أهداف التنمية المستدامة؛

(هولندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة ~~لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد~~ لا سيما في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً

بعض المزايا النسبية، ولهذه القطاعات أيضاً نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في أهداف التنمية المستدامة؛

(سويسرا)

تعدل لتصبح كالتالي:

13. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل رئيسي بتخصيص الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات محددة لضمان توزيع متساو للموارد في جميع مجالات الاقتصاد، لا سيما ~~في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية حيث أن هذه القطاعات هي القطاعات التي تدعم التنمية. ولدى البلدان الأقل نمواً بعض المزايا النسبية، ولهذه~~ **في هذه** القطاعات ~~أيضاً~~ **التي لديها** نزعة للحدّ من الفقر والصعوبات الاقتصادية على النحو المكرّس في أهداف التنمية المستدامة؛

(تايلاند)

فقرة 14 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *تحث* البرلمانات على ~~استخدام~~ **ضمان أن** الأطر التشريعية والسياسية ~~لضمان دمج مصالح~~ **تعترف وتسعى لتخفيف قيود** النساء والشباب والمجتمعات الهشّة في ~~تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة~~ **مواجهة الوصول إلى الأسواق والاستفادة من تحرير التجارة بهدف تحقيق نتائج عادلة ومنصفة؛**

(كندا)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *تحث* البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية ~~لضمان دمج مصالح~~ **لتمكين** النساء والشباب والمجتمعات الهشّة **من أجل إدماج** تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(إندونيسيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *تحث* البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية لضمان دمج مصالح النساء والشباب ~~والمجتمعات الهشّة~~ في تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(الجمهورية الإسلامية الإيرانية)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *تحث* البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية **على أساس المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، والعمل اللائق، والتنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة، وذلك** لضمان دمج مصالح النساء والشباب والمجتمعات الهشّة في تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(رومانيا)

تعدل لتصبح كالتالي:

14. *تحث* البرلمانات على استخدام الأطر التشريعية والسياسية لضمان دمج مصالح النساء والشباب **والشركات الناشئة والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة** والمجتمعات الهشّة في تطوير وتنفيذ السياسات التجارية والصناعية للحكومة لتحقيق المساواة والإنصاف والعدالة؛

(فيتنام)

فقرة جديدة من منطوق القرار 14 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 14 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

14 مكررة. تحثّ البرلمانات أيضاً على سنّ التشريعات والأطر السياسية ذات الصلة لتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) من الدخول إلى سلسلة التوريد الدولية من خلال خلق بيئة عمل داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وبناء قدراتها البشرية والتقنية والمالية حتى يتسنى لها فهم السياسات والعمليات في سلاسل التوريد العالمية والاستجابة المربحة لهذه المتطلبات؛

(إندونيسيا)

فقرة 15 من منطوق القرار

تعدل لتصبح كالتالي:

15. *تدعو* البرلمانات إلى الاهتمام بشكل كبير بسلامة النظم المالية في **جميع** البلدان ~~النامية والبلدان الأقل نمواً~~ حيث أنّ التصنيع الفعّال والابتكاري والبنى التحتية المستدامة تنطلق إلى حدٍ كبير من نظم مالية سليمة ومرنة.

(الصين)

تعدل لتصبح كالتالي:

15. *تدعو* برلمانات **البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً** إلى الاهتمام بشكل كبير بسلامة النظم المالية ~~في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً~~، حيث أنّ التصنيع الفعّال والابتكاري والبنى التحتية المستدامة تنطلق إلى حدٍ كبير من نظم مالية سليمة ومرنة.

(تايلاند)

فقرة جديدة من منطوق القرار 15 مكررة

إضافة فقرة جديدة بعد الفقرة 15 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

15 مكررة. *توصي* البرلمانات بالاستفادة من التبادلات البرلمانية والمؤتمرات البرلمانية الدولية مثل الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر البرلماني السنوي المعني بمنظمة التجارة العالمية كمنصات للحوار البنّاء حول كيفية زيادة تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، والتأكد من أنّه يقوم على التجارة العادلة والحرة وغير التمييزية والمفيدة للجميع.

(الفلبين)

فقرة جديدة من منطوق القرار15 مكررة و15 مكررة ثانياً

إضافة فقرتين جديدتين بعد الفقرة 15 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

15 مكررة. *تحثّ* البرلمانات على تنفيذ تدابير تيسير التجارة لتطوير الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتجارة وكذلك تعزيز القدرات الإنتاجية بهدف زيادة القدرة التنافسية للمنتجات في سوق التصدير؛

15 مكررة ثانياً. تدعو البرلمانات إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتعزيز مشاركة قطاع الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة بالتنسيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين.

(منغوليا)

فقرة جديدة من منطوق القرار 15 مكررة و15 مكررة ثانياً و15 مكررة ثالثاً

إضافة ثلاث فقرات جديدة بعد الفقرة 15 من منطوق القرار ليصبح كالتالي:

15 مكرر. *تدعو* البرلمانات إلى تعزيز السياسات التجارية التي تتيح مضاعفة حصة البلدان الأقل نمواً (LDCs) في الصادرات العالمية بحلول العام 2020 وتطبيق النفاذ إلى الأسواق المعفاة من

الرسوم والحصص (DFQF) على أساس دائم لجميع البلدان الأقل نمواً، تماشياً مع الغايات المتعلقة بالتجارة من هدف التنمية المستدامة رقم17؛

15 مكررة ثانياً. ***تحثّ*** **البرلمانات على تعزيز التشريعات والسياسات التي تعالج بشكل شامل الدوافع الرئيسية لتنويع الصادرات، والتي لها دور حاسم الأهمية في تحويل الاقتصادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية في إفريقيا وفي البلدان الأقلّ نمواً؛ وفي هذا الصدد، تدعو البرلمانات إلى التركيز على بناء القدرات الإنتاجية، وزيادة حصة الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة وتنويع هيكل الإنتاج المحلي، وكذلك إلى تطوير البنية التحتية التي تشمل النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة، وخاصة الطاقة المتجددة؛**

15 مكررة ثالثاً. ***تدعو*** **البرلمانات إلى دعم مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية، من خلال تدابير تهدف إلى الحدّ من القيود التجارية عبر البلدان، وتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأسواق الدولية، وزيادة وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى معلومات السوق، وخاصة المعلومات المتعلقة بالضرائب واللوائح وإجراءات حلّ النزاعات وتكييف المجموعات الحالية من القواعد والمتطلبات، بما في ذلك معايير وحقوق الملكية الفكرية ولوائح السوق المالية، إذا لزم الأمر.**

(رومانيا)

حلقة نقاش

المساواة في العمل

السبت 6 نيسان/ أبريل 2019، 14:30 – 16:30

قاعة الريّان، مركز المؤتمرات في فندق الشيراتون

تتألف القوة العاملة العالمية من نصف النساء في العالم فقط وحوالى 76 % من الرجال في العالم. تتّسع الفجوة على أساس العرق وكذلك بالنسبة للنساء المهاجرات والأمهات. إن النساء ممثلات تمثيلاً زائداً في الاقتصاد غير الرسمي، وفي وظائف منخفضة الأجر أو منخفضة المهارة أو غير منظّمة. وكثيراً ما تواجه التمييز القائم على الجندر والعنف والتحرش في مكان العمل. تتحمل النساء أيضاً عبء معظم الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتميل إلى الحصول على أجرٍ أقلّ من الرجال مقابل العمل الذي يتّسم بنفس القيمة. أخيراً وليس آخراً، تعدّ النساء الضحايا الرئيسة لآفة العبودية الحديثة غير المقبولة.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ المشاركة المتساوية للنساء في القوة العاملة العالمية ستضيف 12 تريليون دولار للاقتصاد العالمي. سيكون للمساواة الجندرية في العمل تأثيراً مضاعفاً على التنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية) بشكل عام، كما أنّ النساء الممكّنات اقتصادياً يكنّ أكثر ترجيحاً للاستثمار في التغذية والتعليم والصحة، مع فوائد كبيرة لأطفالهن وعائلاتهن ومجتمعاتهن والمجتمع ككل.

سيكون الموضوع أيضاً على رأس جدول الأعمال الدولي في الأشهر القادمة من خلال التفاوض على صكّ جديد لمنظمة العمل الدولية (ILO) لمعالجة العنف والتحرش في عالم العمل. في هذا السياق، تمّ اختيار *إنهاء العنف القائم على نوع الجندر في عالم العمل* كموضوع لحملة *16 يوماً من النشاط ضدّ العنف القائم على نوع الجندر* في 2018-2019.

ستركّز حلقة النقاش على تبادل الممارسات والاستراتيجيات والسياسات والتشريعات والتدابير الجيدة لتحقيق المساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية) والكرامة والأمن والصحة في العمل وكذلك على قيمة تقاسم المسؤولية عن الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. كما ستتناول التحرش الجنسي والعنف في مكان العمل، والحاجة إلى ضمان حماية اجتماعية عادلة للجميع والقضاء على الاستغلال بجميع أشكاله.

ستتم دعوة المشاركين للإجابة على الأسئلة التالية بشكل خاص:

• كيف يمكن للبرلمانات أن تحمي بشكل أفضل حقوق جميع النساء العاملات، بما في ذلك حقهن في الصحة والسلامة والكرامة والعمل اللائق والأمن الشخصي؟

• ما هي أفضل الممارسات الموجودة لضمان خلو عالم العمل من التمييز الجندري والتحرش والعنف ضد النساء؟

• ما هي الأطر القانونية التي يمكن أن تعزز المساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية) على أفضل وجه في العمل في مجالات مثل المساواة في الأجر والحماية الاجتماعية الكافية، بما في ذلك استحقاقات إجازة الأمومة والضمانات؟

• ما هي التدابير التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لتهيئة فرص متكافئة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تقوم به النساء في الغالب؟

• ما هي التحديات المحدّدة التي تواجهها النساء عاملات المنازل؟ كيف يمكن للبرلمانات مواجهة هذه التحديات على أفضل وجه؟

مصادر مفيدة:

• إنهاء *العنف والتحرش في عالم العمل*، تقرير مقدّم في مؤتمر العمل الدولي، الدورة الـ 108، جنيف، شباط/ فبراير 2019:

https://www.ilo.org/ilc/ILCSessions/108/reports/reports-to-the-conference/WCMS_673728/lang--en/index.htm.

• *قفزة نوعية لتحقيق المساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية): من أجل مستقبل أفضل للعمل للجميع* [الملخص التنفيذي]، منظمة العمل الدولية، آذار/ مارس 2019:

https://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_674595/lang--en/index.htm.

الأنشطة المتعلقة بالشباب للعام 2018-2019

عن الأنشطة المنجزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2018 والأنشطة القادمة

تقرير إلى منتدى البرلمانيين الشباب

أكّد الاتحاد البرلماني الدولي التزامه بمشاركة الشباب في السياسة من خلال اعتماد قرار مشاركة الشباب في العملية الديمقراطية في الجمعية العامة الـ 122 للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في بانكوك في العام 2010. وأنشأ الاتحاد البرلماني الدولي بعد ذلك منتدى البرلمانيين الشباب في العام 2013. ويوفر المنتدى للشباب وجهة نظر لوضع السياسات العالمية والمناقشات الدولية الأوسع. إنّه يساعد البرلمانيين الشباب على تكوين شبكات في جميع أنحاء العالم. كما يشجع الشباب على المشاركة في البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي، ويعزّز تأثير عملهم في الحالتين.

وفي العام 2014، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي برنامجاً داخل الأمانة العامة لتعزيز تمكين الشباب. ومنذ العام 2017، تتضمن استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي تمكين الشباب كأحد أهدافه الرئيسية. ويركّز الاتحاد البرلماني الدولي العمل في هذا المجال على البحث ورصد مشاركة الشباب في البرلمانات، وتيسير الآليات التي يقودها الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي لتربط بين البرلمانيين الشباب وتمكنهم، ودعم البرلمانات لتحسين دمج وجهات نظر الشباب في العمل البرلماني، وزيادة مشاركة الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمداولات والعمل الاجمالي.

ولتحقيق هذه الغاية، اقترح المنتدى سلسلة من التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لزيادة تعزيز مشاركة الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. تمّ اعتمادها من قبل المجلس الحاكم في تشرين الأول/أكتوبر 2018. وتهدف التعديلات إلى رفع نسبة الشباب البرلمانيين المشاركين في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى 25٪ على الأقل، ووضع سلسلة من الحوافز للبرلمانات لإدراج شاب أو شابّة واحدة على الأقل في وفودهم.

ومنذ تشرين الأول/ أكتوبر 2018، نظّم الاتحاد البرلماني الدولي أنشطة مشاركة الشباب التالية:

- منتدى البرلمانيين الشباب في الجمعية العامة الـ 139 في جنيف (15 تشرين الأول/ أكتوبر 2018)؛
- المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب في باكو (14-15 كانون الأول/ ديسمبر)؛
- إطلاق تقرير الاتحاد البرلماني الدولي عن *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية للعام 2018*؛
- تسهيل مشاركة أعضاء البرلمانات الشباب في منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للعام 2019 في نيويورك (8-9 نيسان/ أبريل 2019).

تتوفر المزيد من المعلومات حول هذه الأنشطة أدناه. ويتضمن هذا التقرير أيضاً قائمة بالأعمال المستقبلية.

1. نظرة عامة على الأنشطة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2018

اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب في الجمعية العامة الـ 139

اجتمع منتدى البرلمانيين الشباب في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2018. وحضر ما مجموعه 64 نائباً شاباً، 50 بالمئة منهم من النساء. وقام المشاركون بتقييم التقدّم المحرز مؤخراً والتحديات التي تمّت مواجهتها فيما يتعلق بمشاركة الشباب في بلدانهم المعنية. كما استعرضوا مشاركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي لمراقبة تنفيذ التدابير التي أُدخلت حديثاً لتعزيز مشاركة الشباب في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

كجزء من نقاشات المنتدى حول تعزيز عدد الشباب في البرلمانات، حدّد أهدافاً عالمية لمشاركة الشباب. وتمّ تحديد الحدّ الأدنى من المعايير التي يتعين تحقيقها بحلول العام 2035 على النحو التالي:

- نسبة 15 بالمائة على الأقل من البرلمانيين الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن 30 عاماً، وهو ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و29 عاماً من سكان العالم (18٪)؛
- نسبة 35 بالمائة على الأقل من البرلمانيين الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن 40 عاماً، وهو ما يعادل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و39 عاماً من سكان العالم (38٪)؛
- نسبة 45 بالمائة على الأقل من البرلمانيين الشباب الذين تقلّ أعمارهم عن 45 عاماً، وهو ما يمثل نسبة الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و44 عاماً من سكان العالم (48٪).

وينصّ كل هدف على تحقيق المساواة بين النساء والرجال (المساواة الجندرية) بنسبة 50 بالمائة من الشابات و50 بالمائة من الشباب.

المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب

انعقد المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب يومي 14 و15 كانون الأول/ ديسمبر في باكو، أذربيجان. وجمع 130 من أعضاء البرلمان الشباب، وكان 36 بالمئة منهم من النساء، وذلك من 43 دولة. وقد انضمّ إليهم ممثلون عن المنظمات الدولية والشبابية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

وتناول موضوع *تعزيز الاستدامة وحماية مصالح الأجيال المقبلة*، وأعلن أعضاء البرلمان الشباب أنّ وقت الكلام قد انتهى عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة وتغيّر المناخ وتمكين الشباب. وناقشوا حلولاً مبتكرة لتقديم نماذج أكثر مسؤولية للإنتاج والاستهلاك، بما في ذلك تشريعات للتخفيف من الإفراط في استغلال الموارد والقضاء على استخدام المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد.

كما دعا أعضاء البرلمان الشباب إلى أن يكون التعليم في متناول الجميع والتكيّف مع وظائف المستقبل. وبالمداولة حول مستقبل العمل، اتّفق النواب الشباب على أنّ الحلّ للتقدم السريع في التكنولوجيا لم يكن الخوف، بل بمزيد من خفة الحركة.

كما أكدوا على ضرورة دمج حقوق ومصالح الأجيال المقبلة في عمليات صنع القرار. وأشاد أعضاء البرلمان الشباب بالآليات، مثل اللجان البرلمانية المعنية بالمستقبل، ومندوبي جيل المستقبل، ودعوا إلى استمرار إنشائها وتعزيزها (انظر الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب، المرفق 1).

إطلاق تقرير الاتحاد البرلماني الدولي *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية 2018*

شهد المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب إطلاق تقرير الاتحاد البرلماني الدولي *مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية 2018*. استناداً إلى البيانات المستقاة من مسوحات لأكثر من 200 مجلس برلماني في 150 دولة، كشف تقرير عام 2018 أنّ 2.2 بالمئة فقط من البرلمانيين هم أصغر من 30 عاماً، بزيادة طفيفة مقارنة بعام 2016 (1.9 ٪).

كما وجد التقرير أيضاً أنّ أكثر من 30 بالمئة من مجالس النواب في البرلمان لا يوجد فيها نواب تقلّ أعمارهم عن 30 عاماً، بينما كان هذا الرقم 76 بالمئة بالنسبة لمجالس الشيوخ. وارتفعت نسبة النواب الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً من 14.2 بالمائة في العام 2016 إلى 15.5 بالمائة في العام 2018. وارتفع عدد أعضاء البرلمان الذين تقلّ أعمارهم عن 45 عاماً من 26 بالمئة في العام 2016 إلى 28.1 بالمائة في العام 2018.

كما قدّم تقرير الاتحاد البرلماني الدولي توصيات للمساعدة في زيادة مشاركة الشباب في البرلمانات، بما في ذلك الحصص الانتخابية للشباب، ومواءمة سنّ الناخبين مع السنّ المؤهلة للحصول على منصب وإنشاء مؤتمرات ولجان للشباب في البرلمانات.

منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي 2019

في يومي 8 و9 نيسان/ أبريل 2019، سيحضر أعضاء المجلس الحالي والسابق لمنتدى الاتحاد البرلماني الدولي للشباب البرلمانيين منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يحمل عنوان "التمكين والشمول والمساواة". الذي سيعقد في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك. وسيقوم الوفد بأدوار رئاسية في هذا الحدث وبتبادل وجهات نظر منتدى البرلمانيين الشباب بشأن تمكين الشباب وإدماجهم.

2. الأنشطة المقبلة المتعلقة بالشباب

- **الاحتفال باليوم الدولي للشباب** (12 آب/ أغسطس 2019)؛
- **جائزة سياسة المستقبل العالمية بشأن سياسات الشباب** (بلغراد، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)؛
- **دورة منتدى البرلمانيين الشباب** (بلغراد، تشرين الأول/ أكتوبر 2019)؛
- **المؤتمر العالمي السادس للبرلمانيين الشباب** (يتم تأكيد المكان والزمان لاحقاً).

المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب

تعزيز الاستدامة وحماية مصالح الأجيال القادمة

باكو، أذربيجان، 14 و15 كانون الأول/ ديسمبر 2018

الوثيقة الختامية

المقررون المشاركون: السيد س. إسماعيلوف، عضو البرلمان (أذربيجان)،

والسيدة م. أوسورو، عضو البرلمان (أوغندا)، رئيس مجلس البرلمانات الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي

"عشرة، خمسين، مائة سنة من الآن، والعديد من الأجيال فيما بعد، فليُقال إنه خلال وجودنا، في حين أن الموهبة بالذكاء والبصيرة، مع الامتياز والموقف، مع ثراء الحكمة، ومع حرية وقوة إرادة إنسانية، فليُقال إنه في وقتنا، خلال وجودنا، أتممنا واجبنا، وربما، ربما فقط، سنحدث فرقاً ضئيلاً."

نحن، 130 برلمانياً شاباً، 36 بالمائة منهم من النساء، اجتمعوا في باكو من 43 بلداً في المؤتمر العالمي للاتحاد البرلماني الدولي الخامس للبرلمانيين الشباب. كان متوسط أعمارنا 37.7 سنة. انضمّ إلينا ممثلون عن حكومة أذربيجان، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الدولية ومنظمات الشباب والبرلمانات والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وكان بيننا أيضاً ثلاثة من المسؤولين الحكوميين الحاليين والسابقين عن الجيل المستقبلي.

نحن، بصفتنا برلمانيين شباب، نواجه تحديات خلقتها الأجيال السابقة لنا. وقد أدّت القرارات المتخذة وطرق عمل الأشياء إلى تدهور بيئي وأنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة قبل أن نولد. ومع ذلك نحن – والأجيال القادمة – الذين يتعيّن عليهم إصلاح الضرر.

تقع على عاتقنا مسؤولية التأكد من أنّ أطفالنا وأحفادنا وكلّ من يتبع أفضل حالاً مما نحن عليه اليوم. الأجيال القادمة لها حقوق. ومع ذلك، فإنّ الطريقة التي تتّخذ بها القرارات غالباً ما تكون قريبة النظر. هذا هو الظلم والهزيمة الذاتية على حدّ سواء. إنّ كوكبنا على حافة الهاوية، وببساطة لا يمكننا انتظار جيل آخر لكي يتصرف. انتهى وقت الكلام.

لقد أشدنا في مباحثاتنا بمبدأ الجيل السابع: ينبغي أن تدرس المداولات اليوم الأثر الذي ستتركه بعد سبعة أجيال من الآن. هذا مهم بشكل خاص عند النظر في إجراءات لإنقاذ كوكبنا. الجهود المبذولة حتى الآن لحماية البيئة ومعالجة الأنشطة المؤدية إلى تغيّر المناخ لم تكن فعّالة بما فيه الكفاية. على الرغم من تحقيق اتفاق باريس، إلّا أنّنا ما زلنا خارج المسار. ازدادت انبعاثات الكربون لدينا منذ العام الماضي. الاخفاق في العمل وعكس هذه الاتجاهات سوف يسبب ضرر لا رجعة فيه وغير قابل للإصلاح.

بالنسبة لتغير المناخ، نحتاج إلى مناخ من التغيير. هناك حاجة إلى الحدّ من الكربون والتكيّف معه، كما أنّ البحث والتكنولوجيا والابتكار هما مفتاح هذا الأمر. هذه مسؤولية مشتركة حيث أنّ تغيّر المناخ لا يعرف الحدود. لقد ناقشنا أنّ هذه الحلول المبتكرة تحتاج إلى المشاركة عبر الحدود وأن تكون في متناول الجميع. ولذلك، لا غنى عن نقل التكنولوجيا ومشاركة الممارسات الجيدة والدعم التقني. إن الحروب والصراعات هي أكبر الأخطار بالنسبة للناس والبيئة. يدفع الكثير من الشباب ثمناً باهظاً في حالات النزاع عندما يُمنعون من الوصول إلى التعليم والعمل والسلامة. يجب أن تتوقف مثل هذه الحالات لأنّنا لا نستطيع تحمّل خسارة الأجيال. يلعب الشباب دوراً كبيراً في بناء السلام والاستدامة وينبغي إشراكهم وتمكينهم من القيام بذلك.

لقد استلهمنا أيضاً أمثلة للحكمة المحلية التي تدعو إلى تخصيص وقت لترك الحياة والطبيعة والكرة الأرضية تستريح من النشاط البشري على الأقل لبضع ساعات مرة في السنة.

في باكو، حدّدنا إجراءات إضافية لحماية البيئة بشكل أفضل للأجيال القادمة، بما في ذلك:

- دعم تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ من خلال التشريعات، مثل وضع ثمن لانبعاثات الكربون، وإخضاع حكوماتنا للمساءلة عن الالتزامات الوطنية والدولية التي تعهّدت بها؛

- اعتماد قوانين وسياسات لتعزيز الطاقات المتجدّدة بشكل أفضل، بما في ذلك من خلال زيادة الموازنات؛ و

- تنبيه صانعي السياسة والشعب كإجراء مطلوب على جميع المستويات بدءاً من الفرد والأسرة والمجتمع والأمة والعالم ككل. كما ندعو الاتحاد البرلماني الدولي للنظر في إنشاء شبكة من البرلمانيين الشباب من أجل البيئة.

حماية البيئة جنباً إلى جنب مع تقديم نماذج مسؤولة أكثر عن الإنتاج والاستهلاك. نحن مجرّد أمناء على مواردنا، واستعارتها من أجيالنا المستقبلية. أهداف التنمية المستدامة(SDGs)، وخاصة هدف التنمية المستدامة رقم 12، تقدم لنا إطاراً لإرساء هذه الجهود. في باكو، وقفنا في انسجام تامّ وتعهّدنا بالعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تعدّ الآليات البرلمانية، مثل لجان أهداف التنمية المستدامة، ومجموعة أدوات التقييم الذاتي، وسائل مفيدة لتنسيق جهودنا وتعزيزها.

يتشابك الاستهلاك والإنتاج ويرتبطان بقوة بشباب اليوم: فبينما يحتاج الشباب إلى المزيد من الأغذية والمنتجات المستدامة، لا بدّ أن تتّبع أنماط الإنتاج. نحن نعلم أن العقليات تمرّ بالفعل بنقلة نمطية؛ ومع ذلك، يجب علينا البرلمانيين الشباب أن نعمل على تسريع هذا التحوّل. لتحقيق اقتصادات أكثر مسؤولية، تقلّل أو تزيل النفايات، والتي تكون أكثر دائرية بتفضيل إعادة الاستخدام وإعادة التدوير، اتفقنا على:

- التشريع واعتماد سياسات للحدّ من استهلاك الطاقة، وتحسين حماية الحياة البرية وموارد المياه، وتعزيز التنوّع البيولوجي على كوكبنا، بما في ذلك عن طريق زراعة الأشجار؛

- ضمان بنود في موازنات الدولة لأهداف التنمية المستدامة والاستثمار في مشاريع الاستدامة، بما في ذلك البحوث والتكنولوجيا؛

- اتخاذ إجراء تشريعي للتخفيف من الاستغلال المفرط للموارد، والقضاء على استخدام المواد البلاستيكية، لا سيما المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الوحيد وحقائب البلاستيك

- تشجيع الحوافز لممارسات الاستهلاك والإنتاج الأكثر مسؤولية، بما في ذلك من خلال الإعانات والتعويضات؛

- دعم مشاريع الإدارة الفعّالة للنفايات –ومن الناحية المثالية صفر- نفايات–، وتحويلها إلى منتجات قابلة لإعادة الاستخدام والطاقة.

إن واحدة من أكثر الطرق فعالية لتحويل النماذج التي ترتكز على كيفية تفكيرنا في بيئتنا واستخدام الموارد هي من خلال التعليم. لا يقتصر التعليم على إعداد الأشخاص الأكثر ذكاءً فحسب، بل أيضاً على المواطنين الأكثر مسؤوليةً اجتماعيةً. لقد طالبنا بالتعليم الذي يركّز بشكل أكبر على التنمية المستدامة والمواطنة العالمية.

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن يكون التعليم متاحاً للجميع. إنه الترياق للفقر وعدم المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى توفير التعليم المجاني والإلزامي للجميع، قمنا أيضاً بدعم وضع موازنة أكثر صرامة فيما يتعلق بالمنح الدراسية والمنح والقروض الطلابية العادلة، بحيث يمكن للجميع الاستفادة من الثمار التي يمكن أن يحملها التعليم. لقد أكّدنا على أهمية توفير فرص التعلم الحياتي للجميع حتى يتكيّف التعليم مع التغيرات في سوق العمل، ولكن أيضاً للتطوير الذاتي الفردي.

التعليم هو أيضاً عامل أساسي لتحقيق الازدهار للأجيال القادمة في عالم يتّسم بحقائق تكنولوجية سريعة التغيّر. التطورات التكنولوجية تحرك الصفائح التكتونية للعمل تحت أقدامنا. ومع ذلك، لا يمكننا – ولا يجب علينا – الخوف من الابتكار البشري؛ يجب علينا التكيّف بدلاً من ذلك، لأنّ التقدم في التكنولوجيا قد أدى دائماً إلى عدم استقرار الوضع الراهن.

من المراحل المبكرة للمدرسة، يجب أن تكون المناهج الدراسية استشرافية وأن تعدّ الشباب من أجل وظائف المستقبل. ومع ذلك، لا يتعلق الأمر فقط بما نتعلمه ولكن كيف نتعلم. يجب أن يركّز تعليمنا على الكفاءات الرئيسية التي لا تستطيع التقنيات الحديثة تكرارها، مثل التفكير غير التقليدي، والإبداع، وريادة الأعمال، والتفكير النقدي، ومحو الأمية الرقمية. يجب أن يركّز أيضاً على المهارات الشخصية مثل العمل الجماعي والاتصالات.

إذا قمنا بتحديث هواتفنا الذكية كل عامين، يمكننا أيضاً تحديث مدارسنا. للقيام بذلك، فقد اقترحنا:

- إعطاء الأولوية للتعليم في تخطيطنا وموازناتنا واستخدام أدوات الرقابة البرلمانية لمحاسبة الحكومات؛
- خفض الإنفاق العسكري لصالح الاستثمارات في تمكين الشباب ورفاه الناس؛

- الاستعداد للتحول نحو تعليم أعظم عبر الإنترنت، والذي سيتجاوز في يوم من الأيام البرامج التقليدية؛
- تعزيز التعليم الذي يعزّز مهارات المستقبل، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM). كما يجب مضاعفة الجهود من أجل تمثيل الفتيات والنساء الشابات على قدم المساواة في هذه المجالات؛ و
- ربط أفضل بين مدارسنا وجامعاتنا مع الصناعة، بما في ذلك من خلال نظم التلمذة الصناعية.

ولكي تكون الاستثمارات في التعليم مفيدة حقاً، يجب أن تقترن بتوفير العمل اللائق. غالباً ما تكون مؤسساتنا السياسية بطيئة جداً في التكيّف مع سرعة التغيير في العالم الصناعي والاقتصادي. نحن في الثورة الصناعية الرابعة، ويجب أن تكون دولنا ومؤسساتنا أكثر مرونة في كيفية إعداد: التغيير قادم، سواء كنا مستعدين له أم لا. التكنولوجيا هي ضاغط كبير من أجل التغيير، ولكن هناك محركات أخرى، بما في ذلك التحولات الديموغرافية والجغرافية.

سيتمّ عزل الوظائف، بما في ذلك عوامل مثل الذكاء الاصطناعي(AI)، والأتمتة، والطباعة ثلاثية الأبعاد. في غضون خمس سنوات فقط، سيتم استبدال وظائف الملايين من الموظفين، والمحاسبين، وعمال المصانع بأدوار جديدة متاحة لمحللي البيانات، والمتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، والناس لتصميم وبناء أجهزة الكمبيوتر والروبوتات. إن الوظائف التي تتعرض لخطر الانقراض ليست مجرد وظائف روتينية، بل هي أيضاً أعمال ذوي الياقات البيضاء التي يعتقد عادة أنّه لا يمكن استبدالها بالآلات.

يكمن الحلّ في التأكّد من أنّ اقتصاداتنا تتسم بالمرونة والقابلية للتكيّف. المستقبل ليس بطالة جماعية ولكن إعادة انتشار شامل. الخطوات الملموسة التي يمكننا اتخاذها لتسهيل ذلك هي:

- مسارات تكنولوجية أفضل في بلداننا من خلال ربط البرلمانات لدينا بالقطاع الخاص عبر آليات مخصصة؛
- تعزيز التعلم مدى الحياة، بما في ذلك برامج التدريب المهني الأكثر استهدافاً والأسرع لتيسير الانتقال إلى وظائف جديدة؛

- ضمان المرونة في أنظمة الضمان الاجتماعي وأنظمة سوق العمل لأولئك الذين يمرّون بمرحلة انتقالية، فضلاً عن المرونة في ترتيبات العمل، على سبيل المثال من خلال العمل عن بعد، والعمل الحر، والمهنة المتنقلة؛
- تعزيز الاقتصادات الرقمية والابتكار وريادة الأعمال، من خلال المنح والقروض والبرامج، بما في ذلك المنشآت الصاعدة.

لتحقيق هذه الأهداف، يجب دمج احتياجات الأجيال القادمة ومصالحها في عمليات صنع القرار لدينا. ولذلك نثني على الآليات المنشأة في عدد من البلدان التي تعمل بمثابة حراس للأجيال القادمة ونأمل في إنشاء وتقوية آليات مماثلة في بلداننا. وتشمل هذه اللجان البرلمانية أو الوكلاء المستقلين في البرلمان الذين يربطون الناس بحكوماتهم ويحاسبون الحكومة على أدائها في تنفيذ الالتزامات. ويمتدّ ذلك أيضاً لمكاتب مراجعة الحسابات، وأمناء المظالم والمفوضين. يجب أن تتمتع هذه الآليات بمهام واسعة تضمن الوصول والشفافية، ويمكن أن تشمل: إجراء التحقيقات، وتسهيل الالتماسات والشكاوى، والمشاركة في الدعوة البرلمانية والتشريعية، وربط المستقبل مع البرلمانات من خلال العمل كمؤسسات فكرية. كما سلطنا الضوء على منتديات البرلمانيين الشباب واللجان البرلمانية للشباب كآليات يمكن أن تشمل أجيال المستقبل في مهامها.

إنّ المشاكل العالمية التي نواجهها جميعاً خطيرة، ويتطلب حلّها الشجاعة والتعاون والحلول المبتكرة. نحن، البرلمانيون الشباب، أكدنا بجرأة في باكو أنّنا على مستوى هذه المهمة. ومع ذلك، لإحداث فرق نحتاج إلى الحصول على مقعد في طاولة صنع القرار. إن وجود نسبة 2.2 بالمائة من برلمانيي العالم الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ليس كافياً تقريباً. تتطلب العدالة والحاجة إلى حلول إبداعية أن يتم إدراجنا بالكامل. ولذلك، فإننا نؤيّد أهداف تمثيل الشباب التي اقترحها منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، بحيث يكون 15 بالمائة من أعضاء البرلمان دون سنّ الـ 30 سنة بحلول عام 2035، و35 بالمائة دون سنّ الـ 40، و45 بالمائة دون سنّ الـ 45.

في التحليل النهائي، هناك حاجة إلى جميع الأيدي على سطح السفينة ويجب تسهيل التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة. البرلمانات هي منصّة تجمع الناس والمؤسسات معاً. سوف نعمل مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والحكومات المحلية وجميع أصحاب المصلحة الآخرين الذين

يريدون أن يكونوا جزءاً من الحل. ومع ذلك، حتى لا نترك أي شخص وراءنا، يمكننا أيضاً إنشاء المساحة اللازمة في مجتمعاتنا للجميع لكي يشارك.

وعلى الرغم من أنّ عملنا يكمن في ربط الجهات المكونة لآلية مؤسسات الدولة، فإنّ حماية حقوق ومصالح الأجيال القادمة وتعزيزها هي أيضاً مهمّة شخصية. عندما نقول أنّ الوقت قد حان للعمل، فإنّ هذا يتعلق أيضاً بممارساتنا اليومية. يبدأ التغيير مع كل واحد منا. كقادة المجتمع ونماذج القدوة، يمكن أن يكون لمثالنا تأثيراً مضاعفاً. نحتاج فقط إلى النظر في مبدأ الجيل السابع لفهم أنّه حتى الخطوات الصغيرة في حياتنا اليوميّة يمكن أن تحدث فرقاً ذا مغزى. ليس مستقبل البشرية في أيدينا فحسب بل أيضاً مستقبل كوكبنا. كإيماءة ملموسة وبسيطة، ندعو الاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة تحوّله نحو ترشيد استخدام الورق، واستخدام الورق المعاد تدويره فقط في وثائقه.

ونعرب عن شكرنا للجمعية الوطنية لأذربيجان لاستضافتها المؤتمر العالمي الخامس للبرلمانيين الشباب هذا وليكون بمثابة منصّة لتحقيق حياة أكثر ازدهاراً للأجيال القادمة. لقد انتهى وقت الكلام، حان الآن وقت العمل.

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

دورة ربيع 2019 – الدوحة

مشروع جدول أعمال المؤتمر

تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في جنيف والمقترحات للمداخلات الواردة منذ ذلك الحين. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية، ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.

يمكن قراءة مساهمات (أوراق عمل) المناقشات العامة عبر الإنترنت على الموقع الإلكتروني لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

الأحد 7 نيسان/أبريل (طوال اليوم)

برنامج ثقافي

نظمت الجهات المضيفة في دولة قطر برنامجاً ثقافياً ليوم واحد:

09:30 صباحاً: تجمّع أمام المدخل الرئيسي لفندق الشيراتون

10:00 – 12:00: زيارة ***متحف الفن الإسلامي في الدوحة***

12:00 ظهراً: التوجه إلى منطقة " اللؤلؤة" في الدوحة

12:30 – 14:00: غداء يقيمه الأمين العام رئيس مجلس الشورى القطري على شرف أعضاء الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، **مطعم ياسمين بالاس**

14:00: التوجه إلى ***المؤسسة القطرية***

14:30-16:00: زيارة **المؤسسة القطرية**

الإثنين 8 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 11:00

- افتتاح الدورة
- جدول أعمال الدورة
- الأعضاء الجدد

***

- كلمة الترحيب وعرض حول النظام البرلماني في دولة قطر من قبل السيد فهد بن مبارك الخيارين، السكرتير العام لمجلس الشورى في دولة قطر.

الموضوع: في الأخبار

مداخلة من السيدة كلاريسا سورتيس، نائب كاتب مجلس النواب، برلمان أستراليا، حول انتخابات العام 2019: اختتام برلمان غير مألوف

الإثنين 8 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

- عرض التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي.

الموضوع: المعلومات في البرلمان

- المناقشة العامة يديرها: السيد نجيب الخدي، الكاتب العام لمجلس النواب في المملكة المغربية "خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة."

ستهدف هذه المناقشة العامة لدراسة النماذج المختلفة المستخدمة من البرلمانات لتلبية احتياجات البرلمانيين المتعلقة بالمعلومات والوثائق.

إن الأعضاء مدعوون لتقديم النهج المستخدمة من برلماناتهم لتوفير هذه المعلومات لأعضائهم، أكانت موحدة أو لا: سواء أكان عن طريق المكتبة داخل البرلمان، أو دائرة بحوث داخلية، عبر الاستفادة من المؤسسات العامة الخارجية، أو من مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، أو من مراكز البحوث في الجامعات، إلخ.

مداخلة من السيدة سنيهلاتا شريفستافتا، الأمين العام، لوك سابا، الهند: " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان الهندي: تعزيز الشفافية والكفاءة "

مداخلة من السيد ب. بودنار، نائب أول للأمين العام، في المجلس الأعلى لأوكرانيا، حول المنصة الرقمية لتبادل الآراء حول مواضيع المبادرة التشريعية: الرئيس، مجلس الوزراء، وأعضاء البرلمان في أوكرانيا.

الساعة 16:30: الموعد النهائي لتقديم أسماء المرشحين لملء منصب في اللجنة التنفيذية (عضو عادي)

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

الموضوع: التعاون بين البرلمانات

- مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه، الأمين العام لبرلمان جورجيا: التعاون الإقليمي: الفوائد والمنظورات
- مداخلة من الدكتور جورج كافيرو، نائب أمين عام، المجلس الاتحادي، ألمانيا: برامج التدريب والتبادل لموظفي البرلمان

الموضوع: الرقابة البرلمانية

- مداخلة من السيد مانويل كافيرو، أمين عام مجلس الشيوخ، إسبانيا: نطاق مراقبة الحكومة من قبل مجلس الشيوخ في إسبانيا: مشاركة الرئيس في الجلسة العامة

الثلاثاء 9 نيسان/أبريل (بعد الظهر)

الساعة 14:30

الموضوع: المسؤولون والبرلمانيون: التوقعات وأشكال الحماية

المناقشة العامة: قياس النشاط البرلماني

مدير الجلسة (المناقشة): على أن يتم التأكيد لاحقاً

تهدف هذه المناقشة العامة إلى تحديد المعايير التي يتم من خلالها تقييم نشاط البرلماني.
إن ظهور المواقع الإلكترونية التي تقيس النشاط البرلماني من خلال معايير كمّية (عدد التعديلات أو المقترحات التشريعية المقدمة، وعدد المساهمات في الجلسات العامة ومدتها)، المؤدية إلى التصنيفات، قد يكون لديها نتائج سلبية. إن الأعضاء مدعوون للنظر في كيفية تقييم النشاط البرلماني في أسلوب نوعي أكثر، بما في ذلك الأخذ بالاعتبار نشاط البرلمانيين في دائرتهم الانتخابية.

الساعة 17:00: إجراء الانتخابات لملء منصب شاغر في اللجنة التنفيذية (عضو عادي)

الأربعاء 10 نيسان/أبريل (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

***

الساعة 10:30

الموضوع: سن القوانين

المناقشة العامة: كيف نضع تشريعات أفضل؟

مدير الجلسة (المناقشة): السيد خوسيه مانويل أروخو، نائب الأمين العام للجمعية التشريعية في جمهورية البرتغال

يتطلب التشريع، الذي يعتبر مهمة نبيلة للبرلمانات، درجة عالية من المسؤولية، بهدف الحصول على قوانين واضحة، وبسيطة، وشفافة، ومدعومة بدراسات سابقة ولاحقة لتقييم الأثر.

في البرلمانات، ترد صعوبات خاصة في إصدار تشريع ذي جودة عالية، مع الأخذ بالاعتبار الحاجة إلى جمع التعددية للمواقف السياسية التي تتدخل في العملية، معاً مع المشاركة العامة، سواء أكان مباشرة من المواطنين أو عبر الجماعات المنظمة، من الاتحادات إلى جماعات الضغط.

ومن أجل تفادي تدهور نوعية القانون، علينا أن ندرك مخاطر ما يسمى بالتشريع الشامل.

- مداخلة من السيد محمد علي كومزوغلو، أمين عام الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا:" سن قوانين في الجمعية الوطنية الكبرى في تركيا: دور المعلومات والتكنولوجيا"
- المسائل الإدارية
- مشروع جدول الأعمال للاجتماع المقبل في بلغراد (صربيا)، تشرين الأول/أكتوبر 2019

الأربعاء 10 نيسان/أبريل (بعد الظهر)
الساعة 14:00 – 16:00 المؤتمر المشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي: الابتكار في البرلمان

الاتحاد البرلماني الدولي

UNION INTERPARLEMENTAIRE

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيد بدرو بودنار

نائب أول للأمين العام، في المجلس الأعلى لأوكرانيا

حول

المنصة الرقمية لتبادل الآراء حول مواضيع المبادرة التشريعية:

الرئيس، مجلس الوزراء، وأعضاء البرلمان في أوكرانيا.

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

إنه لشرف عظيم لي أن أقدم النتائج الأولى للإصلاح المؤسسي الداخلي للبرلمان الأوكراني، إلى هذه الجمعية العامة الكريمة. وأود أن أشارككم تجربة التوصل إلى حلول مبتكرة وتنفيذها، تحوّل بدورها العملية التشريعية والبرلمان بأكمله إلى مؤسسة تكنولوجية، ومنفتحة، وخاضعة للمساءلة أمام ناخبيها.

وأود أن أبدأ بتقديم فكرة موجزة عن التشريع الوطني.

فكما هو معروف، استناداً إلى دستور أوكرانيا (المادة الثالثة والتسعون (93)) "يحق لرئيس أوكرانيا، وأعضاء برلمان أوكرانيا، ومجلس وزراء أوكرانيا في اتخاذ المبادرة التشريعية، في المجلس الأعلى لأوكرانيا."

واستناداً إلى قانون أوكرانيا، حول "النظام الداخلي للمجلس الأعلى لأوكرانيا" (المادة التاسعة والثمانون (89)) "ينفذ الحق في اتخاذ المبادرة التشريعية من خلال تقديم مشاريع قوانين وقرارات، ومشاريع نصوص لقوانين تابعة للمجلس الأعلى لأوكرانيا، ومقترحات لمشاريع قوانين وتعديلات عليها للمجلس الأعلى لأوكرانيا."

وينبغي تقديم مشروع القانون، ومسودة قانون آخر من أجل التسجيل، مع مشروع قرار مقترح اعتماده من قبل المجلس الأعلى لأوكرانيا، بالاستناد إلى نقاشه، وقائمة بمعدي مشروع القانون، ومقترح ترشيح مقرر في الجلسة العامة، ومذكرة تفسيرية.

ويتم تقديم المستندات المذكورة خطياً للتسجيل إلى الأمانة العامة للمجلس الأعلى لأوكرانيا، مع ملفاتها الإلكترونية.

وخلال السنوات الأربع لعمل المجلس الأعلى لأوكرانيا في دعوته الثامنة (اعتباراً من بداية شهر آذار/مارس 2019)، تم تسجيل ثلاثة عشر ألف ومئة واثنين مشروع قانون. وتم اعتماد ألفين وستة مئة وتسعة وتسعين من مشاريع القوانين هذه بأكملها، وتم سحب ورفض أربعة آلاف وتسعة مئة واثنين وثمانين من مشاريع القوانين *(تبين الشريحة رقم واحد جدولاً إحصائياً حول مشاريع القوانين المسجلة)*. وتعرف هذه الظاهرة "بالسبام التشريعي" من البعثة الخاصة للبرلمان الأوروبي الخاصة لتقييم الاحتياجات للمجلس الأعلى لأوكرانيا، برئاسة بات كوكس. وتشكل هذه واحدة من أهم التحديات الحالية في تنظيم عمل البرلمان الفعال.

تحديات رئيسية أخرى ***(كيف هي لهذا اليوم)***:

النماذج الورقية لمشاريع القوانين (مليونان وخمس مئة ألف صفحة بنسخة A4 فقط في العام 2018 – ما يعني عشرة أطنان على الأقل من الورق!)؛

وتبدأ الدورة العمرية لمشاريع القوانين والوثائق الثبوتية فقط من لحظة تسجيلها؛ إن تقديم عرض لمراحل إقرار مشاريع القوانين ضمن اللجان والاستعداد للنظر فيها من المجلس الأعلى لأوكرانيا غير كامل على الموقع الإلكتروني للبرلمان *(تبين الشريحة رقم اثنين صورة عن الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني مع قسم مشاريع القوانين، تظهر أي وثائق ثبوتية يتم نشرها)*؛

ويتم وضع مشاريع القوانين المقدمة للتسجيل من دون الامتثال لمقتضيات المادتين تسعين وواحد وتسعين من النظام الداخلي، المسجلة من الأمانة العامة للمجلس الأعلى لأوكرانيا يوم تقديمها؛

وإن جميع أنواع الوثائق المقدمة كمبادرة تشريعية، التي يتم إعدادها في عملية الصياغة، والنظر فيها، والتنقيح، وإقرار مشروع القانون ذات الصلة من المجلس الأعلى لأوكرانيا، وكذلك الوثائق التي أعدتها هيئات المجلس الأعلى لأوكرانيا، والهيئات الحكومية، والمؤسسات، والمنظمات، يتم جمعها من الأمانة العامة للمجلس الأعلى لأوكرانيا واللجنة الرئيسية التي تستخدم أيضاً تقنيات الورق التقليدية، وذلك بطلب من المجلس الأعلى لأوكرانيا.

الحلول لمواجهة التحديات ***(كيف ستبدو غداً)*** :

وبحسب التوصية رقم واحد من تقرير وخريطة الطريق للإصلاح الداخلي وتعزيز القدرات للمجلس الأعلى لأوكرانيا، الذي أعدته البعثة البرلمانية الأوروبية، برئاسة بات كوكس، "يجب اعتماد مبدأ العملية التشريعية "المتواصلة"، استناداً إلى تنسيق معزز بين منشئي المقترحات التشريعية في مجلس الوزراء، والإدارة الرئاسية، والمجلس الأعلى لأوكرانيا" (*تبين الشريحة رقم ثلاثة غلاف "خريطة الطريق للإصلاح الداخلي"*).

ما تم تحقيقه:

وتم إنشاء نظام مشروع قانون إلكتروني جديد للصيغة الرقمية لمشاريع القوانين. ومن الوضح أنه خلال المرحلة الانتقالية، سيتضمن ملف مشروع القانون المرسل إلى الأرشيف النسخ الأصلية للنصوص المطبوعة، والوثائق الأصلية مع ختم وتوقيعات شخصية؛

وتبدأ الدورة العمرية لمشاريع القوانين والوثائق الثبوتية الآن من لحظة التخطيط لها وصياغتها، بحسب الصيغ والنماذج الموحدة، مع تحقق إلزامي للنوعية، وفقاً للمادتين التسعين، والواحدة وتسعين من النظام الداخلي،

واعتدالها، وعندها تسجيلها (*تبين الشريحة رقم أربعة صورة عن الصفحة الرئيسية لنظام مشروع القانون الإلكتروني. إنها بطاقة مشروع القانون*).

وسيكون عرض مراحل مشاريع القوانين ضمن اللجان واستعدادها (في اللجنة الرئيسية) كي ينظر فيها المجلس الأعلى لأوكرانيا كاملاً بقدر الإمكان: ستنشر المجموعات ذات الصلة من البيانات على الموقع الإلكتروني للبرلمان تلقائياً ضمن الأحكام المنصوص عليها في النظام الداخلي، بالإضافة إلى صيغة البيانات المفتوحة (*تبين الشريحة رقم خمسة صورة عن الصفحة الرئيسية لقسم مشاريع القوانين على الموقع الإلكتروني الرسمي*)؛

إن جميع الأطراف الذين يتحلون بحق المبادرة التشريعية وهم رئيس أوكرانيا، وأعضاء برلمان أوكرانيا، ومجلس وزراء أوكرانيا، يعملون في منصة رقمية موحدة – إنه الحل الموحد الوحيد، الذي يسمح لكم بالتخطيط، وصياغة جميع أنواع الوثائق المعنية، والرصد بفعالية إقرارها ضمن اللجان وكذلك التواصل مع بعضكم البعض. وينبغي أن يكون ذلك لكل وزارة خاصة من كل طرف للمبادرة التشريعية، ومجموعة من النماذج المناسبة، وصيغة موحدة، ووثيقة طرق التوثيق الموحدة (وهي عبارة عن توقيع رقمي إلكتروني)، ورسائل فورية، وأدوات لورش العمل المخطط لها، والاجتماعات، والأدوات لتنظيم عمل الفريق لصياغة مشاريع القوانين، وصيغ تتبع الوثائق، إلخ. (*تبين الشريحة رقم ستة صورة عن الصفحة الرئيسية لكل وزارة خاصة لأطراف المبادرة التشريعية*).

النتيجة المتوقعة: تكنولوجيات لا تعتمد على الورق، من أجل تخطيط مشاريع القوانين، وصياغتها، والتحقق من نوعيتها، والنظر فيها في اللجان وخلال الجلسات العامة.

النظام التدريجي **للعقلنة**: استخدام الخدمات المعرفية (ترجمة آلية لمشاريع القوانين إلى اللغة الإنجليزية)، والتحقق من المصطلحات لمشاريع القوانين، امتثالاً مع تشريعات الاتحاد الأوروبي (مع مساعدة من الصيغة الأوكرانية من منصة المصطلحات القانونية للاتحاد الأوروبي EuroVoc Thesaurus) (*تبين الشريحة رقم سبعة وثمانية صورة عن الصفحة الرئيسية لEuroVoc Theasurus*)، والنشر المباشر لمشاريع القوانين في صيغ البيانات المفتوحة، في اللغة الإنجليزية.

إن اتساع المشاركة للخبراء من البرلمان الأوروبي، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، والبرلمانات الوطنية للدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي، من أجل تدقيق الخبراء لمشاريع القوانين المترجمة إلى اللغة الإنجليزية والتي تم نشرها في صيغ البيانات المفتوحة، وبالتالي تحسين نوعية مشاريع القوانين.

واليوم، يتم وضع الصيغة النهائية للنظام بشكل فعال، وإدماجها مع أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية، واجتماع اللجنة الإلكتروني، والمجلس التوفيقي الإلكتروني، وجدول أعمال الجلسة العامة الإلكتروني، مع

التفاعل الإلكتروني لنظام الهيئات الحكومية، والعناوين الإلكترونية لأعضاء البرلمانات، والطلبات، والمدخل للمناقشة العامة لمشاريع القوانين.

وسنبدأ بعمل كامل النطاق مع البرلمان الجديد في دعوته التاسعة!

شكراً على حسن انتباهكم!

الاتحاد البرلماني الدولي

UNION INTERPARLEMENTAIRE

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيد مانويل كافيرو

أمين عام مجلس الشيوخ، إسبانيا

حول

نطاق مراقبة الحكومة من قبل مجلس الشيوخ في إسبانيا: مشاركة الرئيس في الجلسة العامة

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

1. حالة محددة

حدث غير مسبوق ولم يسمع به في مجلس الشيوخ الإسباني بتاريخ 24 كانون الثاني/يناير 2019: تم استدعاء مجلس الشيوخ لعقد جلسة عامة، وكانت هذه الجلسة استثنائية وذلك لأنه لم تُعقد أي جلسات عادية في كانون الثاني/يناير، حيث تم استدعاء الرئيس الإسباني لإعلام المجلس بشأن "مطالب رئيس حكومة كتالونيا الإقليمية المذكورة في الوثيقة التي تم تسليمها إلى الرئيس خلال الاجتماع الثنائي الذي عقد في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وكذلك أي اتفاقات تم التوصل إليها أو أي تنازلات تم تقديمها". وستكون هناك مناقشة مع أعضاء مجلس الشيوخ بعد تدخل الرئيس.

وطلب الاستدعاء هذا قدمه أعضاء مجلس الشيوخ من المجموعة البرلمانية الشعبية، في المعارضة.

وتم افتتاح الجلسة إلا أن الرئيس لم يمثل أمام الجلسة العامة، وكذلك لم يفعل أي وزير من الوزراء. وعلاوة على ذلك، لم تقدم الحكومة أي تفسير رسمي لمجلس الشيوخ، باستثناء البيانات التي أدلى بها المتحدث الرسمي باسم الحكومة في مؤتمر صحافي عقد قبل ثلاثة أيام من الاجتماع بشأن الأسباب وراء عدم حضور الرئيس للجلسة العامة لمجلس الشيوخ.

2. الأسس القانونية

وفقاً للخدمات القانونية في مجلس الشيوخ، فإن واجب أي عضو في الحكومة، بما في ذلك الرئيس، المثول أمام الجلسة العامة للمجلس عندما يوافق مجلس الشيوخ على ذلك ليكون موضع التدقيق في ظل نقاش عام ومتناقض، وهذا واضح من منظور القانون الدستوري الإسباني. ويعتمد هذا البيان على البراهين التالية:

وتخوّل المادة 66.2 من الدستور الإسباني كلاً من مجلس النواب ومجلس الشيوخ تأدية دور مسيطر في الإجراء الذي اتخذته الحكومة.

ويتم تحديد هذا الدور المسيطر العام من خلال العديد من الأدوات. وفي هذا الصدد، تنص المادة 110.1 من الدستور على أنه "يجوز للغرف ولجانها طلب حضور أعضاء الحكومة."

وبالنظر إلى هذا الأساس الدستوري الصريح، قد يوافق كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ على إبلاغ أعضاء الحكومة، إما في جلسة عامة أو في أي جلسة من جلسات لجانهما، وهناك واجب دستوري يفرض على الحكومة المثول أمام الجلسة البرلمانية التي ينطبق عليها هذا.

تحدد الأوامر الدائمة للمجلس النواب، بوضوح، هذا النوع من جلسات الاستماع من قبل الحكومة (وبالتالي الرئيس) قبل الجلسة العامة. ولا تحدد الأوامر الدائمة لمجلس الشيوخ هذا؛ ومع ذلك، لم يكن الأمر عقبة أمام أعضاء الحكومة – الرئيس أو الوزير – ليكونوا موضوع جلسة استماع في جلسة عامة لمجلس الشيوخ بشأن عدد محدود لكن مهم من المناسبات، وبالتالي ممارسة سلطة ممنوحة للمجلس مباشرة وبوضوح بموجب الدستور.

وتصلح هذه السوابق لتحديد نطاق السيطرة الذي يمارسه مجلس الشيوخ على الحكومة على شكل جلسات استماع قبل الجلسة العامة: وهي لا تتعارض مع أي قاعدة خطية وتتوافق تماماً مع الدستور.

أما فيما يتعلق بالسابقة الأخيرة، فقد مثل الرئيس، الذي لم يحضر يوم 24 كانون الثاني/يناير 2019، أمام الجلسة العامة لمجلس الشيوخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018؛ أي قبل أكثر من شهر واحد بقليل.

وعلى الرغم من وجود أساس واضح في الدستور، إلا أن إصلاح الأوامر الدائمة لمجلس الشيوخ سيكون ملائماً لإدراج تنظيم مباشر للإجراءات لممارسة هذا النوع من سيطرة الحكومة: أي من يمكنه طلب مثل هذه الجلسة، وأي هيئة ينبغي أن توافق عليها.

ومع ذلك، وعلى أي حال، عندما يطالب المجلس بعقد جلسة، فإن على الحكومة واجب دستوري في الحضور. ولا توجد عقوبة قانونية لعدم الامتثال لمثل هذا الواجب، على الرغم من أن هناك مجالاً واضحاً للتأنيب السياسي والمؤسساتي.

3. القضية السياسية

إن ما يكمن وراء هذا الوضع، الذي تضر عواقبه بمجلس الشيوخ كمؤسسة، هو صراع سياسي: فمجموعة الأغلبية البرلمانية في مجلس الشيوخ (وهي المجموعة البرلمانية الشعبية في مجلس الشيوخ، التي تضم عدداً من أعضاء مجلس الشيوخ يتجاوز الأغلبية المطلقة للغرفة) وهي تعارض الحكومة الاشتراكية التي تشكلت بعد تصويت حجب الثقة من قبل مجلس النواب في حزيران/يونيو 2018.

إن المبادرات التي اتخذتها المجموعة المذكورة أعلاه للاستماع إلى الرئيس قبل الجلسة العامة لمجلس الشيوخ كانت قائمة منذ صيف عام 2018. ولم تكن المفاوضات بين الأشخاص المعنيين من دون توتر، وكانت نتائجها في الاجتماع المذكور أعلاه في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018، عندما حضر الرئيس لإعلام

الجلسة العامة لمجلس الشيوخ، وليكون، نتيجة لذلك، موضوع نقاش يستلزم التدقيق البرلماني للحكومة من قبل المجموعات السياسية المختلفة الممثلة في مجلس الشيوخ.

أما رسمياً، فقد تناول المثول (الذي حدث في جلسة واحدة مع مناقشة مشتركة) قضيتين اثنتين:

- الاطلاع على الخطوط العامة لنشاط الحكومة، بناءً على طلب الحكومة نفسها.
- الإبلاغ عن أزمة الهجرة التي تعاني منها إسبانيا، بناء على طلب المجموعة البرلمانية الشعبية.

ووفقاً للبيانات التي تم الإدلاء بها في محادثات غير رسمية، فقد تم التوصل إلى اتفاق بين المجموعة البرلمانية الشعبية في مجلس الشيوخ والحكومة، حيث يجوز للرئيس وفقاً لهذا الاتفاق أن يمثل أمام الجلسة العامة مرة واحدة كحد أقصى كل نصف سنة. وكانت الجلسة التي عُقدت في 18 كانون الأول/ديسمبر هي النتيجة الأولى لهذا الاتفاق.

وعلى الرغم من ذلك، وقبل مرور شهر على جلسة الاستماع هذه، طلبت المجموعة البرلمانية الشعبية في مجلس الشيوخ عقد جلسة جديدة من قبل الرئيس قبل الجلسة العامة لمجلس الشيوخ لإعلامهم، كما ذكر في البداية، "بالمطالب التي قدمها رئيس حكومة كتالونيا الإقليمية في الوثيقة التي سلمت إلى الرئيس خلال الاجتماع الثنائي الذي عقد في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018، وكذلك أي اتفاقات أو تنازلات تم التوصل إليها". وبعد قيام الجمعية بتوجيه الدعوة للحضور، لم يحضر أي أحد.

4. حلول ممكنة

المسألة المطروحة هي إلى أي مدى قد تفرض الغالبية المطلقة من أعضاء مجلس الشيوخ، من دون وقت محدد أو قيود أخرى، جلسة استماع على الرئيس في كل مرة يعتبرون ذلك مناسباً أو ضرورياً.

وينص القانون الإسباني بالفعل على إمكانية ظهور الرئيس وهذا أمر ليس موضع تساؤل. فالقضية هنا هي ما إذا كان ينبغي وضع ضمانات متوازنة للجانبين السياسيين المتأثرين بهذه القضية: أي مجلس الشيوخ والرئيس.

ومن المحتمل أن يكون كافياً التوصل إلى اتفاق سياسي يحترمه كلا الطرفين ويتكرر مع مرور الوقت، وقد يتبلور مثل هذا الاتفاق ليصبح ممارسة برلمانية. ويبدو أن هذا هو الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر 2018. ومن المحتمل أن يكون هذا هو الحل الأفضل.

أما البديل عن اتفاق سياسي سليم يحترم القوانين فسيكون عبر تبني قانون، من خلال إصلاح الأوامر الدائمة لمجلس الشيوخ التي لا تحدد فقط مثل هذا النوع من جلسات الاستماع، كما هو مذكور في القسم 2 أعلاه، وإنما تحدد أيضاً تواريخ انعقادها بشكل دوري وظروف تعديل هذه التواريخ بموجب هذا القانون.

5. الخلاصة

على أي حال، وعلى الرغم من عدم معالجة الأبعاد المختلفة لهذه المشكلة، فإن حالة الأمر الواقع في 24 كانون الثاني/يناير 2019 هي حالة سلبية مزدوجة:

- لمجلس الشيوخ، عن طريق الدعوة لحضور جلسة لا تحضرها الحكومة، الأمر الذي يلحق الضرر بصورته كغرفة برلمانية.
- للحكومة، من خلال تجاهل الواجب الدستوري وتشويه توازن القوى في النظام الدستوري الإسباني.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تجاهل تكرار هذه القضية بعد الانتخابات العامة المقررة في 28 نيسان/أبريل 2019.

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

الدكتور جورج كليمان
نائب الأمين العام في المجلس الاتحادي في ألمانيا

حول

برامج التدريب والتبادل المتقدمة لموظفي البرلمان

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

حضرة السيدات والسادة،

من يمكن أن يكون أكثر وعياً بأهمية الحفاظ على الاتصالات الدولية أكثر من المشاركين المواظبين على حضور اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، مثلكم، وكم يمكن أن يكون تبادل الآراء مع زملاء من برلمانات أخرى أمراً مجزياً؟ لقد أصبحت الدبلوماسية البرلمانية عنصراً حاسماً، على نحو متزايد، لا غنى عنه في الحوار السياسي بين الدول. وهذا ينعكس بشكل خاص في الاتصالات الثنائية العديدة بين برلماناتنا، ناهيك عن العدد المتزايد من المؤتمرات البرلمانية الدولية.

ومع ذلك، أود اليوم التركيز على جانب مختلف إلى حد ما من التعاون البرلماني الدولي وهو تعزيز الخبرة الدولية والكفاءة بين الثقافات كمؤهلات رئيسية في الإدارات البرلمانية. وبالنسبة للمجلس الاتحادي في ألمانيا، ينطوي أحد العناصر المهمة لتطوير الموظفين على إعطاء أكبر عدد ممكن من موظفينا فرصةً للنظر خارج نطاق سياقهم الوطني واكتساب نظرة ثاقبة على الأقل في السياقات السياسية والإدارية الأخرى. وتقليدياً، نجد أن برامج تبادل الموظفين قد أدت دوراً رئيسياً في هذا الصدد، إلا أن الحاجة إلى ضمان استمرار عمل الإجراءات البرلمانية تحدّ بشكل طبيعي من عدد هذه البرامج وطولها، خاصة بالنسبة للإدارات الصغيرة.

ويقوم المجلس الاتحادي في ألمانيا، مع البرلمان الاتحادي الألماني، بإدارة برامج تبادل منتظمة من خمسة إلى عشرة أيام مع جيراننا الغربيين والشرقيين في فرنسا وبولندا، بالإضافة إلى الحفاظ على تقليد قديم من التبادلات مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن إدارة مخططات التبادل الإضافية أو القيام بمزيد من البرامج العادية طويلة الأجل يعدّ أمراً صعباً نظراً لقلّة عدد الموظفين لدينا.

واستجابةً لهذه العقبة، توصلنا إلى فكرة تطوير برنامج دراسة في المجلس الاتحادي في ألمانيا ودعوة الزملاء من البرلمانات الأخرى للحضور إلى برلين. كما ظهرت هذه الفكرة في الوقت المناسب لأنها أصبحت واضحة أثناء زيارات الوفود البرلمانية من الخارج عبر إبداء اهتمام متزايد بالهيكل الاتحادي لألمانيا ودور المجلس الاتحادي في ألمانيا كغرفة برلمانية تمثل الولايات الاتحادية.

وبالطبع هذه الفكرة ليست فكرة جديدة بالمجمل، لأن هناك بالفعل العديد من برامج الدراسة الناجحة للموظفين البرلمانيين في كندا وأستراليا، على سبيل المثال. ويتضمن مفهومنا أيضاً الخبرة التي اكتسبها

موظفو المجلس الاتحادي في ألمانيا أثناء مشاركتهم في هذه البرامج. ومع ذلك، بدلاً من مجرد نسخ البرامج الموجودة، فقد حاولنا تحديد القيمة المضافة الملموسة التي يمكن أن يقدمها المجلس الاتحادي في ألمانيا وكذلك الحصول على هذا النوع من البرامج. ولمعالجة هذه المشكلة، حددنا الجوانب التالية:

أولاً: نحن نركز على كفاءتنا الأساسية. فالقضايا المتعلقة بالاتحادية والمشاركة الإقليمية في العمليات التشريعية الوطنية أو عبر الوطنية لها تتمتع بأهمية خاصة لدى المجلس الاتحادي في ألمانيا باعتباره الهيئة التي تمثل الولايات الاتحادية على مستوى الاتحاد، وبالتالي فإنه يعدّ كهيئة اتحادية بين المؤسسات الدستورية الألمانية. ويعتبر المجلس الاتحادي في ألمانيا فريد من نوعه بين البرلمانات الوطنية، وسيظل كذلك، حيث أن تكوينه وآليات صنع القرار فيه تتأثر بشدة بالتطور التاريخي والثقافة السياسية في ألمانيا. ومع ذلك، فإن البلدان التي تناقش مسألة النظام الاتحادي أو حتى مجرد اللامركزية تعبر بانتظام عن اهتمامها بهذا النموذج، نظراً إلى الملامح القوية للولايات الاتحادية ونطاقها في المشاركة في صنع القرار الاتحادي. وعلاوة على مسألة النظام الاتحادي، وبالتعاون مع المشاركين من جميع أنحاء أوروبا، فإننا نركز على كيفية مشاركة المناطق والغرفة الثانية في صنع القرار على المستوى الأوروبي.

وهذا يبرز خصوصية ثانية وهي أننا نتواصل مع نظرائنا المباشرين، الغرف الثانية. وعلى الرغم من وجود اختلافات كبيرة في تركيبة هذه المجالس وكفاءاتها، فإنها غالباً ما تواجه تحديات مماثلة. أما النقاشات التي تقارن الوضع القانوني في كل بلد والتي تمكّن جميع المشاركين من المساهمة بخبراتهم استناداً لخلفيتهم البرلمانية، فتشكل مكوناً مهماً في برنامجنا. وأعتقد أن فهم هياكل صنع القرار وخلفيات البرلمانات الوطنية الأخرى أمر مهم بشكل خاص لضمان التعاون الناجح، خصوصاً في سياق الاتحاد الأوروبي.

ولذلك يسعى البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

من ناحية، نحن نهدف إلى نقل معلومات حول النظام السياسي في ألمانيا، لا سيما دور المجلس الاتحادي في ألمانيا وكيفية مشاركة الولايات الاتحادية الألمانية في عملية صنع القرار في عملية صنع القرار المركزية في الولاية. وبالإضافة إلى التركيز على الممارسات والإجراءات البرلمانية في المجلس الاتحادي في ألمانيا، فإننا نناقش أيضاً مواضيع أخرى في سياق المجالس الأخرى، مثل المساواة بين الجنسين، وتمثيل الموظفين، وأنشطة التواصل الاجتماعي، والعلاقات الدولية.

ومن ناحية أخرى، نحن نسعى أيضاً إلى توفير منصة للتبادل وإقامة الاتصالات والحفاظ عليها بين الزملاء، وقد تم تصميم هذا البرنامج في الغالب لتعزيز النقاش بين الزملاء حيث يقوم موظفونا بالإبلاغ عن إجراءات العمل اليومية عند معالجة مختلف القضايا المتخصصة، مما يؤدي إلى إجراء حوار مع المشاركين الآخرين.

ثالثاَ، لذلك نعتبر البرنامج مفيداً جداً لموظفينا. وإذا حاولت أن تخبر الآخرين عن وظيفتك، فإنك ستدرك أن العديد من الأشياء التي تعتبرها أمراً مفروغاً منه ليست واضحة دائماً للآخرين. لذا فإن هذه المناقشات بين النظراء تتيح فرصةً للتفكير في أنشطة المرء وإجراءاته وتبني اقتراحات جديدة والمشاركة في مختلف السياقات الثقافية والسياسية.

وبالفعل، رحبنا على مدار العامين الماضيين بضيوف من سبعة عشر بلداً ومن كل قارة تقريباً، وكانت ردود الأفعال على البرنامج من جميع ضيوفنا والموظفين ردوداً إيجابية باستمرار. وقد شجعنا هذا على تقديم برنامج لدراسة اللغة الإنجليزية هذا لمدة أسبوع لموظفي البرلمان على أساس منتظم. ويسعدني أن تتاح لي الفرصة للترحيب أيضاً بأحد موظفيكم في برلين في المستقبل.

صناعة القانون في مجلس الأمة التركي الكبير

دور المعلومات والتكنولوجيا

محمد علي كومبوزولو

الأمين العام لمجلس الأمة التركي الكبير (GNAT)

نيسان/ أبريل عام 2019، اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية (ASGP)

الدوحة/قطر

General Assembly

The history of Parliament in Türkey extends to *Meclis-i Umumi* which was established in 1876 with the declaration of Constitutional Monarchy and was a bicameral parliament consisted of *Meclis-i Mebusan* (lower house) and *Meclis-i Ayan* (upper house).

تاسس مجلس الامة التركي الكبير

في 23 نيسان/أبريل عام 1920 أثناء النضال لحصول على الاستقلال الوطني، وكان البرلمان منذ حينها عاملا مهماً في العملية الديموقراطية في تركيا.

وقد جرت العديد من التعديلات على الدستور الذي تم اعتماده بعد انقلاب 1980 حتى الآن. وكجزء من العملية الديموقراطية التي جرت بتصميم وعزم، قام أعضاء مجلس الأمة التركي الكبير باعتماد مجموعة أخرى من التعديلات الدستورية بتاريخ 20 كانون الثاني/يناير عام 2017. وصادق الشعب بنسبة 51.4% على التعديلات عبر استفتاء جرى بتاريخ 16 نيسان/أبريل عام 2017.

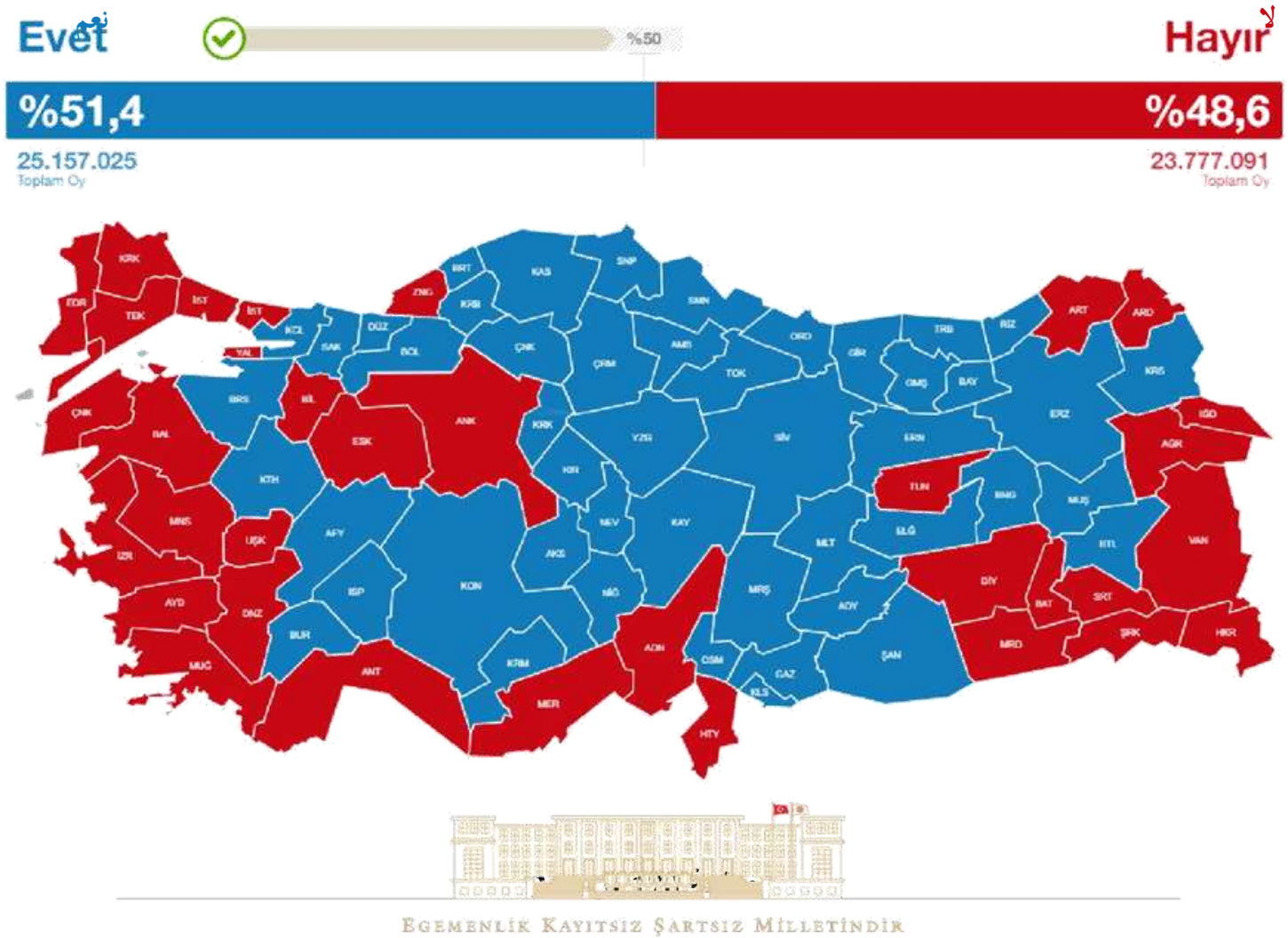

ومن خلال هذه التعديلات الدستورية جرت تغييرات هامة تؤثر على الهيئة التشريعية والعملية التشريعية.

وضمنت الحقوق والواجبات الجديدة الممنوحة لمجلس الأمة التركي الكبير تعزيز البنية التشريعية،

كما تم تعزيز آليات التدقيق البرلمانية.

وانخفض السن القانوني للحصول على مقعد في البرلمان من 25 عام إلى 18.

وازداد عدد أعضاء البرلمان من 550 إلى 600 عضو.

كما تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معاً كل خمس سنوات. وإذا قرر الرئيس إعادة الانتخابات البرلمانية، فإن فترة حكمه/ها تنقضي مع تجديد الانتخابات أيضاً.

ويتحمل الرئيس المسؤولية السياسية والجنائية على حدٍ سواء لأنشطته وأفعاله أياً كان نوعها.

وأضيف مبدأ عدم الانحياز القانوني إلى الدستور وأصبحت الهيئة القضائية هيئة مدنية

كما تم إعادة هيكلة مجلس القضاة والادعاء العام (HSK).

وينتخب مجلس الأمة التركي الكبير 7 أعضاء من أصل 13 من مجلس القضاة.

وبما أن التنظيم الإداري للدستور العام يأخذ مجراه عبر المراسيم الجمهورية،

فإن مجلس الأمة التركي الكبير لن يهدر وقته بالأنظمة حول الهيكلية البيروقراطية.

ومع تسهيل الإحالة إلى المحكمة العليا، فقد ازداد نفوذ الهيئة التشريعية

للتدقيق في عمل الهيئة التنفيذية.

ومع إجراء الانتخابات في 24 حزيران/يونيو عام 2018، والتي كانت حدثاً مهماً لنظام الحكومة الجديد، فقد تم تشكيل الهيئات التشريعية والتنفيذية على حدٍ سواء.

وقد تنافس ستة مرشحين على المنصب الرئاسي، وتم انتخاب رجب طيب أردوغان ليصبح رئيساً بحصوله على 52.6% من الأصوات.

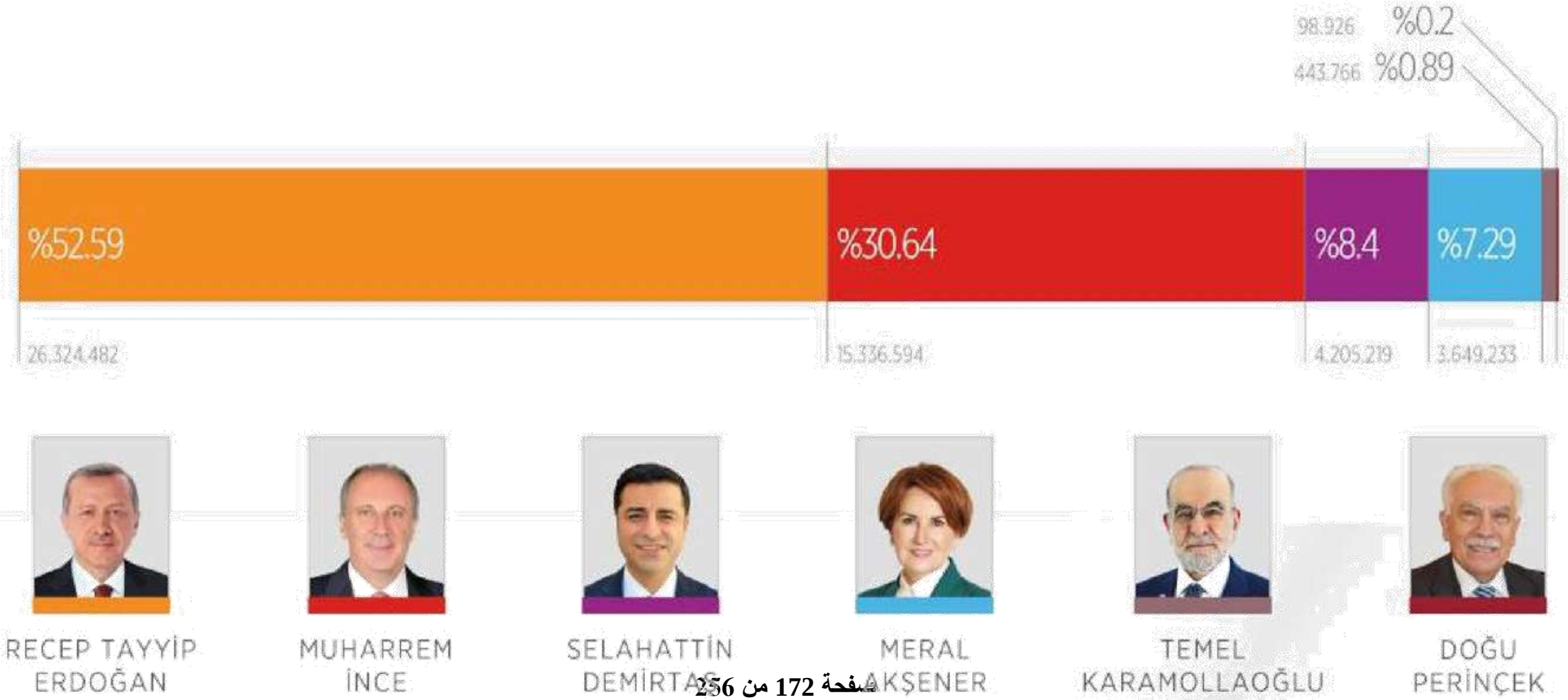

ومع إجراء الانتخابات في 24 حزيران/يونيو عام 2018، فقد تم أيضاً تشكيل هيكلية مجلس الأمة التركي الكبير لدوره التشريعي السابع والعشرون

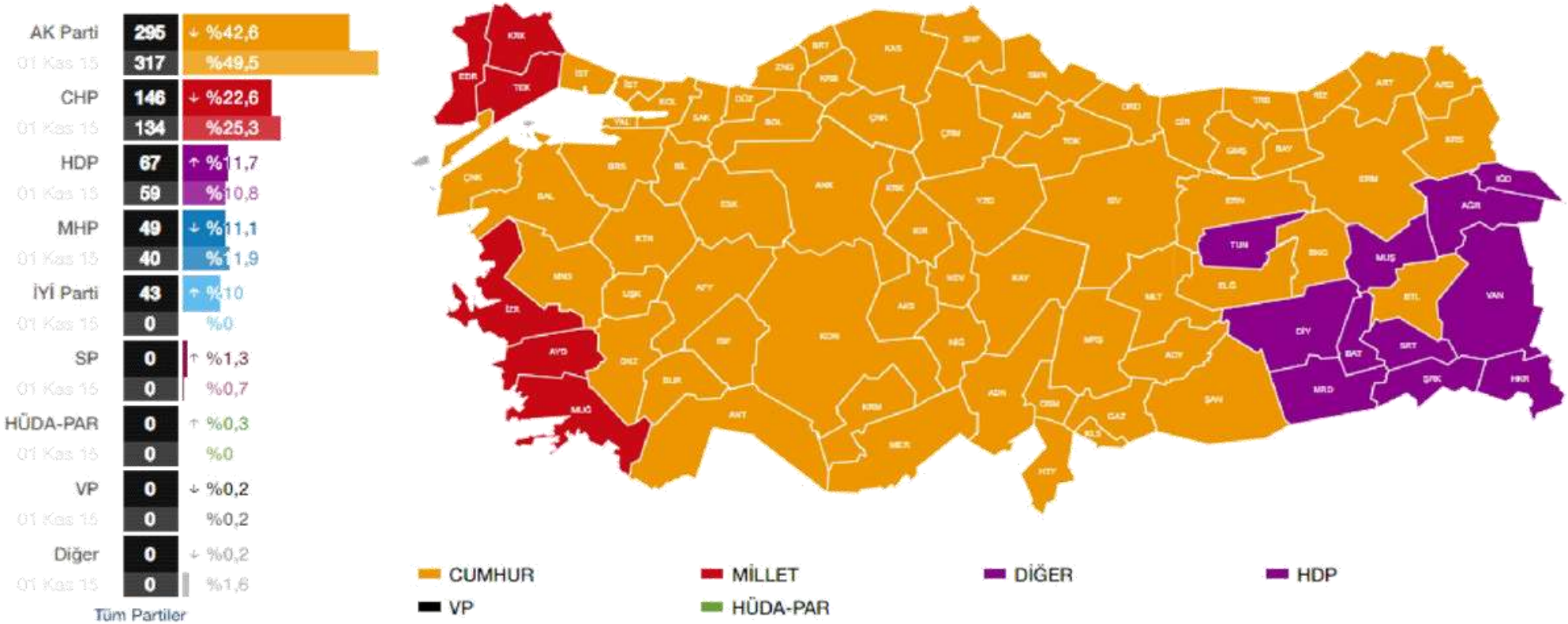

EGEMENLİK KAYITSIZ ŞARTSIZ MİLLETİNDİR

وخلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة، كانت الأحزاب السياسية قادرة على الدخول في الانتخابات عبر تشكيل أحلاف للمرة الأولى في تاريخها.

ويعود الفضل بذلك لهذا النظام الجديد، حيث أصبح من حق العديد من الأحزاب السياسية، التي ليست في موقع يخولها من خوض الانتخابات لوحدها، أن تتمثل في البرلمان. وهناك تسعة أحزاب سياسية ومستقلين سياسيين ممن حصلوا على 99.9% من الأصوات في المجلس.

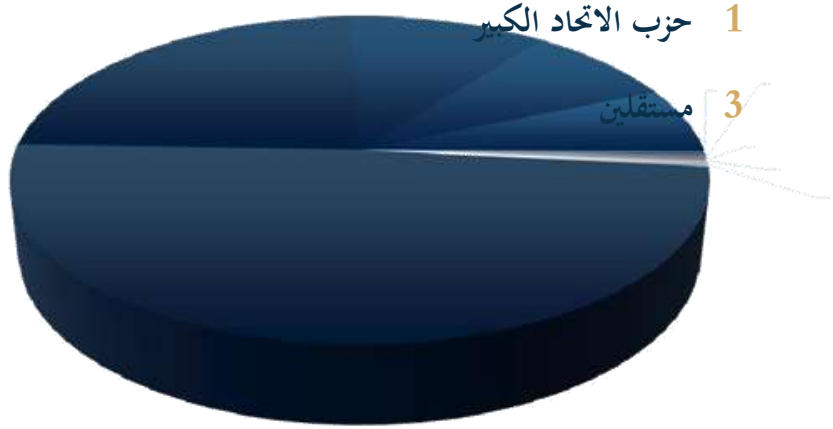

291 حزب العدالة والتنمية

142 حزب الشعب الجمهوري

65 حزب الديموقراطي الشعبي

49 حزب الحركة القومية

39 الحزب الصالح

2 حزب السعادة

توزيع المقاعد
142
65
49
2
39
1
1
3
291
حزب العدالة والتنمية
حزب الشعب الجمهوري
حزب الديموقراطي الشعبي
حزب الحركة القومية
الحزب الصالح
حزب السعادة
حزب العمال في تركيا
حزب الديموقراطيين
حزب الاتحاد الكبير
مستقلين

وانتخب السيد مصطفى شنتوب كرئيس مجلس الأمة التركي الكبير الـ29 عبر حصوله على 336 صوت في الانتخابات التي جرت بتاريخ 24 شباط/فبراير عام 2019.

نظام حكومة جديد، ودور تشريعي جديد

مع اعتماد هذه التعديلات الدستورية عبر الاستفتاء بتاريخ 16 نيسان/أبريل عام 2017، جرى إصلاح رئيسي في نظام الحكومة.

ومع وجود النظام الجديد، انفصلت الهيئات التشريعية عن الهيئات التنفيذية كلياً عن بعضها الآخر كما تم فصل السلطات عن بعضها.

ومع توضيح الفصل بين الهيئات التشريعية والتنفيذية، تم إنشاء آليات مراقبة وتوازن قوية للسماح لكلتا الهيئتين بالسيطرة على بعضهما البعض.

ولم يعد هناك قانون بأن الحزب الحائز على الأغلبية في السلطة التشريعية يجب أن يكون نفسه الحزب الذي يشكل الحكومة.

وللمرة الأولى منذ عام 2002 أصبح الحزب الحاكم حالياً لا يتمتع بالغالبية في مجلس الأمة التركي الكبير.

وقد تم منح السلطة التشريعية لمجلس الأمة التركي الكبير بصورة حصرية ومنعت الحكومة من الهيمنة على التشريع عبر مشاريع القوانين الحكومية.

نظام حكومة جديد، ودور تشريعي جديد

بوجود النظام الجديد، اكتسب مجلس الأمة التركي الكبير موقعاً أقوى من موقع الهيئة التنفيذية، وازداد تأثير البرلمانين في عملية صناعة القرار.

وفي هذا النظام الجديد، أصبح التشريع محصوراً بسلطة مجلس الأمة التركي الكبير. وسيكون مصدر القانون النواب ذاتهم وليست الحكومة كما كان عليه الحال قبل التعديل. في النظام البرلماني، يمكن رؤية سلطة الحكومة في العملية التشريعية عبر الجدول أدناه.

المشرع	*عدد القوانين*	مشاريع قوانين أطلقتها الحكومة	*مشاريع قوانين أطلقها النواب*	*نسبة مشاريع القوانين التي أطلقتها الحكومة إلى إجمالي مشاريع القوانين المعتمدة (%)*
22	**914**	**821**	93	***89.4***
23	**548**	**514**	34	***93.7***
24	**418**	**385**	33	***92.1***
26	**491**	**477**	14	***97.1***
المجموع	**3006**	**2812**	194	***93.5***

لأن السلطة التشريعية تعود بشكل كامل إلى مجلس الأمة التركي الكبير مع النظام الجديد، فعلى التنظيم الإداري لمجلس الأمة التركي الكبير العمل بسرعة وبصورة أكثر فاعلية.

وفي هذا السياق، نفذت الأمانة العامة لمجلس الأمة التركي الكبير أنشطة من أجل تقديم استخدام أكثر كثافة للمعلومات وتقانة المعلومات.

وفي هذا السياق، فإن ممارستنا تعدّ ممارسة جديرة بالملاحظة،

كما تعدّ مثالاً يحتذى به لبعض البرلمانات الأخرى:

1) تطبيق المحمول يعمل على الهواتف والأجهزة اللوحية
2) خدمات الكترونية لمحاضر الجلسات
3) ملاحظات معلوماتية يعدها قسم خدمات الأبحاث

إمكانية الوصول إلى البرلمان على مدار الساعة 7/24

بفضل تطبيق الهاتف المحمول، أصبحت جميع الأنشطة التشريعية متاحة من خارج البرلمان، وهذا يشمل معلومات حول العملية التشريعية بأكملها، مثل المرحلة التي يتم فيها إعداد مشروع قانون معين، ومَن الذي قدمه، وإمكانية الوصول إلى التقارير التي تعدها اللجان من خلال هذا التطبيق.

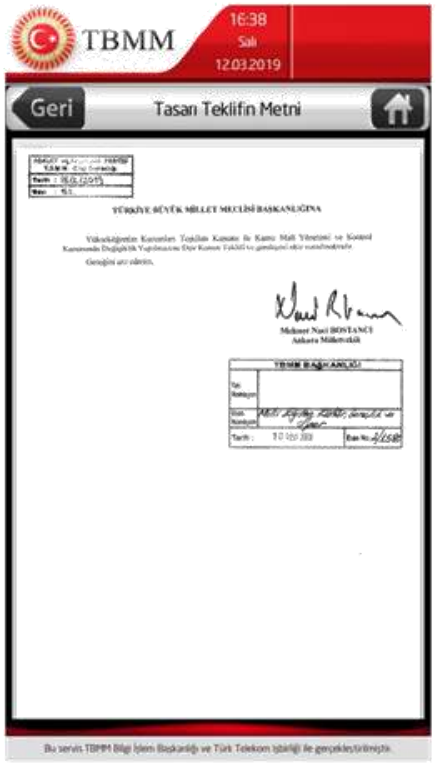

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الوصول إلى محاضر جميع الجلسات العامة من خلال هذا التطبيق. ومع خيار محاضر الجلسات الأخيرة، يمكن متابعة محاضر الخطابات لحظياً في الجمعية العامة. ومن الممكن أيضا البحث في المحاضر حسب التاريخ أو الاسم.

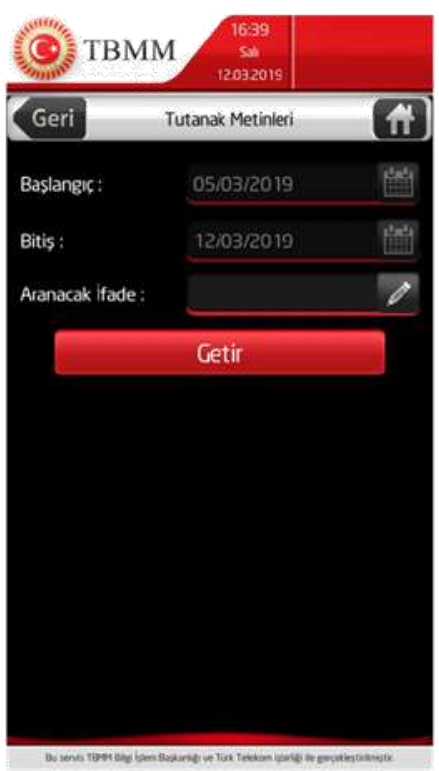

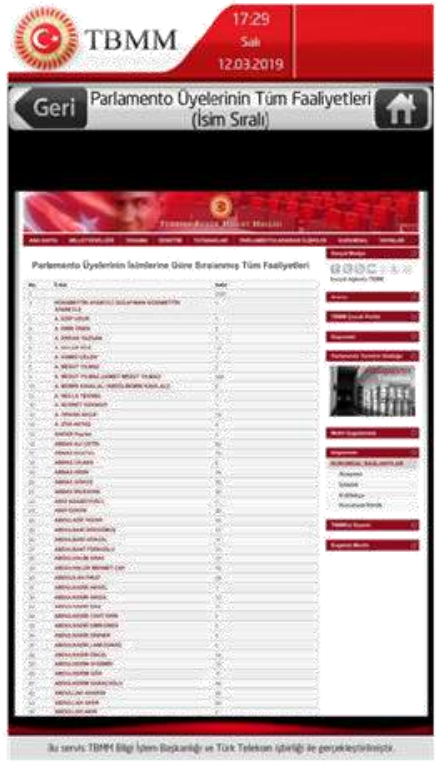

إمكانية الوصول إلى البرلمان على مدار الساعة 7/24

يوفر التطبيق أيضاً إمكانية الوصول إلى أنشطة تدقيق المجلس على الهيئة التنفيذية. كما يمكن الوصول إلى الأسئلة التي يطرحها النواب والإجابات التي تقدمها الحكومة على هذه الأسئلة من خلال التطبيق.

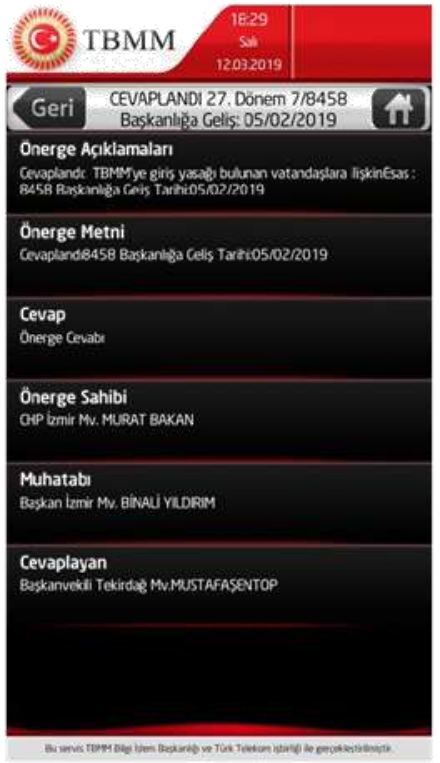

إمكانية الوصول إلى البرلمان على مدار الساعة 7/24

يمكن مشاهدة الجلسات العامة للمجلس مباشرة عبر تلفاز ميكليس. ويتم إعلام الجمهور باستمرار بفضل أساليب العمل الشفافة للمجلس.

بالإضافة إلى ذلك، هناك إمكانية الوصول إلى أنشطة النواب عبر بوابة الأخبار.

Information Source of Legislative

Library of Grand National Assembly of Turkey

المكتبة جاهزة لتقديم المعلومات لنوابنا من خلال مئات الآلاف من الكتب والكتب الإلكترونية والمحفوظات المرئية. ويمكن الوصول إلى المكتبة من خلال تطبيق الهاتف المحمول، ويمكن البحث في فهرس المكتبة، ويمكن تنزيل الكتب الإلكترونية وقراءتها بتنسيق PDF.

Our Principles

Accuracy and Simplicity

يجب أن تكون الدراسات دقيقة، وموثوقة وقصيرة وموجزة ومفهومة

Impartiality

يجب أن تكون الدراسات موضوعية، وغير حزبية (لا تمثل أي رأي سياسي) وعلى مسافة واحدة من جميع المجموعات والمنظورات السياسية

Analytic Style

إن اللغة المستخدمة في الدراسات لا يجب أن غير إلزامية بل توصيفية، وثائقية وتحليلية

Fit for Purpose

يجب أن يكون نطاق، وشكل وفترة تحضير الدراسات ملائمة لهدف استخدام البرلمانيين

Confidentiality

تبقى هوية صاحب الطلب وموضوعه سرية

Contact Us

اتصل بنا

+90 312 420 68 38 +90 312 420 78 00

Iletisim.armer@tnmm.gov.tr

TBMM Ek hizmet binasi,

أتاتورك بلفاري رقم: 153 بكانكيلير/ أنقرة

http://tbmm.intranet/armer

https://www.tbmm.gov.tr/armer_eng/index.html

(الصفحة الإنجليزية)

قسم الاقتصاد والتمويل em.armer@tbmm.gov.tr

+90 312 420 80 14

قسم القانون Hkm.tarmer@tbmm.gov.tr

90 312 420 80 17

GRAND NATIONAL ASSEMBLY OF TURKEY

DEPARTMENT OF RESEARCH SERVICES

Tailored information to MPs

منذ عام 1982، يقوم القسم بموظفيه البالغ عددهم 60 متخصص في مجال عملهم بدعم العملية التشريعية من خلال إعداد وثائق معلومات صحيحة وغير متحيزة مخصصة وتحليلية وفقاً لمطالب نوابنا ولجاننا. يمكن للنواب توجيه طلباتهم للحصول على المعلومات عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو الهاتف أو وجهاً لوجها.

أنواع وأعداد الوثائق المعدة خلال الفترة التشريعية الـ26 (2015–2017)

Number	أنواع المنتجات
5	كتاب
23	تقرير
91	موجز
167	ملاحظة المعلومات
180	تجميع الوثائق
334	تجميع المعلومات
16	مؤشرات
35	معلومات شفهية
159	إجابات المركز الأوروبي للأبحاث البرلمانية
1010	*المجموع*

EGEMENLİK KAYITSIZ ŞARTSIZ M

شكراً لحسن إصغائكم

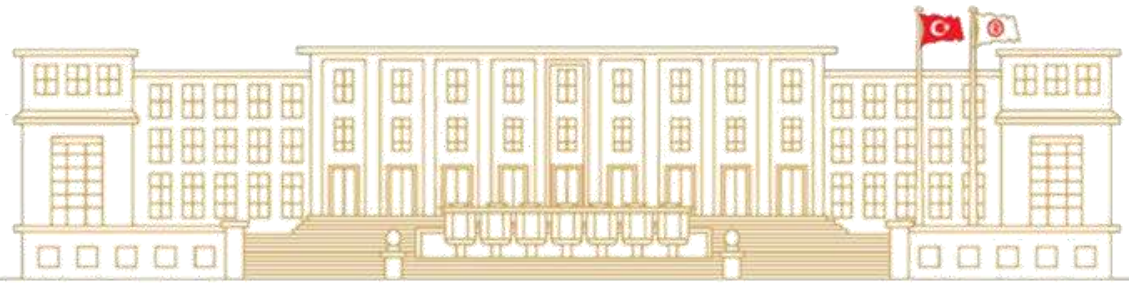

EGEMENLİK KAYITSIZ ŞARTSIZ MİLLETİNDİR

الاتحاد البرلماني الدولي

UNION INTERPARLEMENTAIRE

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيد غيفي ميكانادزيه

الأمين العام لبرلمان جورجيا

حول

التعاون الإقليمي: الفوائد والمنظورات

دورة الدوحة

نيسان/أبريل 2019

السيد الرئيس، الزملاء الكرام، السيدات والسادة الأعزاء،

يعد كلاً من التعاون والتواصل أمراً مهماً دائماً. ويمكن القيام بهما على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف؛ كما أنه يمكن أن يوجد على المستويين الإقليمي والعالمي. واليوم، نجتمع في إطار جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، وهي منصة فريدة للتعاون والتواصل. وبالرغم من أننا مشغولون للغاية بالروتين اليومي في برلماناتنا، إلا أننا ما نزال نجد الوقت والاهتمام للتعاون وإقامة الروابط. وهناك سؤال يطرح نفسه: لماذا نحن مهتمون جداً بالتعاون والتواصل؟ وسأدرج أهم النقاط من وجهة نظري: يعدّ التواصل بمثابة منصة لتبادل المعلومات؛ والروابط؛ والترويج؛ والمصداقية؛ والجهود المشتركة والفرص الجديدة .وكل هذه الأمور تمثل الجوانب الإيجابية وتوفر حججاً قوية لإقامة التعاون وتطويره.

ويُمارس التعاون بين البلدان على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف في كل مكان تقريباً، ويمكن العثور على هذا النوع من التعاون في كل مجال من المجالات. وتدل الممارسة المتبعة على أن التعاون يعتمد دائماً على الأطراف، إذا كان له فوائد ذات صلة. لذا فإن وجود أطراف أكثر التزاماً وتفانياً، وإيجاد قيم ومصالح مشتركة، يمكن أن يجعل تحقيق الأهداف والغايات المخططة أكثر واقعية.

وفي عرضي هذا، سأشارككم مثالاً لقصة ناجحة مع إنجازاتها التي كانت نتيجةً للتعاون الإقليمي بين رؤساء إدارات برلمانات البلدان التي تمثل منطقة الشراكة الشرقية (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وجورجيا ومولدوفا وأوكرانيا).

وفي نهاية أيلول / سبتمبر 2018، ومن خلال مبادرة إدارة برلمان جورجيا وبدعم وحسن نية من أمناء برلمانات الدول المشاركة لأول مرة في تاريخ دول الشراكة الشرقية، عُقد اجتماع عمل لمدة يومين للأمناء العامين للبرلمانات في ستة بلدان، تمثل منطقة الشراكة الشرقية، في تبليسي، جورجيا، في قصر البرلمان، حيث تم توفير اهتمام كبير باجتماع العمل هذا من خلال افتتاح الاجتماع من قبل رئيس البرلمان لجورجيا ومشاركة جميع الأمناء العامين لبرلمانات دول الشراكة الشرقية، وكذلك سفراء هذه الدول في جورجيا. وشاركت إدارة البرلمان الاتحادي في ألمانيا ممثلةً بنائب الأمين العام، البروفيسور شولر، في الاجتماع حصرياً لمناقشة إمكانية مشاركة البرلمان الاتحادي في ألمانيا وإسهامه في تطوير التعاون الإقليمي. كما دعمت المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) هذا النشاط.

وعلى الرغم من أن الدول المشاركة تمثل منطقة واحدة، إلا أن هناك اختلافات وأوجه تشابه فيما بينها، الأمر الذي يجعل هذا التعاون أكثر إثارة للاهتمام من وجهات نظر مختلفة. وعلى وجه الخصوص، هناك ثلاثة بلدان من أصل ستة (أرمينيا وجورجيا ومولدوفا) لديها نموذج جمهورية برلمانية، في حين أن الدول الثلاثة الأخرى (أذربيجان وبيلاروسيا وأوكرانيا) لديها نموذج جمهورية رئاسي. وجميع بلدان المنطقة لديها برلمان مؤلف من غرفة واحدة، إلا أن بيلاروسيا وحدها هي الاستثناء، حيث يوجد لديها غرفتين، الأولى والثانية. وخلال اجتماع العمل في برلمان جورجيا، قامت الأطراف بتبادل المعلومات حول الإنجازات الحديثة والمشاريع الجارية والمخططة والإصلاحات المتعلقة بمواصلة تطوير الإدارات البرلمانية .وقد حدد تبادل المعلومات بكل سهولة إمكانية مساعدة أوكرانيا على تطوير القانون بشأن موظفي إدارة البرلمان من التجربة الأرمنية، حيث تم تنظيم زيارة خاصة للنظراء الأوكرانيين إلى أرمينيا بشأن هذه المسألة.

وقد أسّست "مذكرة تبليسي"، الموقّعة من الطرفين، شبكة الأمناء العامين لبلدان الشراكة الشرقية. وتشجع هذه الوثيقة الأطراف على إقامة التعاون وتعميقه بين الإدارات البرلمانية على جميع المستويات. لذلك، فإن هذه الوثيقة توفر الأساس للتواصل ليس فقط على مستوى الإدارة، بل على جميع مستويات عمل الإدارات البرلمانية ومجالاتها.

واتفق الطرفان على خطة العمل للنصف الأول من العام 2019، وتقرر إنشاء أكاديميات شتوية وصيفية للعاملين من ستة بلدان، بالإضافة إلى عقد ورشة عمل حول استراتيجيات التوعية العامة وتدريب النواب وموظفي الإدارة البرلمانية. وتم تحديد مكان جميع الأنشطة الثلاثة في جورجيا، وأكاديميات الشتاء والصيف في تبليسي، وورشة العمل في باتومي، وسيتم تقديم المدربين والخبراء في جميع الأنشطة الثلاثة من إدارة البرلمان الاتحادي في ألمانيا أو من الخبراء الألمان الذين يعملون مع البرلمان الاتحادي في ألمانيا.

ونظرت الأطراف المعنية في مواضيع الأكاديميات الشتوية والصيفية، واستناداً إلى الاهتمام المشترك فيما بينها فقد اتفقت على أن موضوع أكاديمية الشتاء سيكون "منهجية أنشطة البحث والخبرات"، وموضوع الأكاديمية الصيفية "وظيفة الرقابة البرلمانية".

وتم تحديد جهات الاتصال (المنسقين) من كل بلد، لتكون مسؤولة عن الاتصال المنتظم وتبادل المعلومات ضمن إطار الشبكة. وقد حضر جميع المنسقين اجتماع تبليسي، الأمر الذي يتيح إمكانية التعرف على بعضهم البعض وتبادل تفاصيل الاتصال فيما بينهم.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، تم عقد مؤتمر دولي حول "تعزيز وظيفة الرقابة البرلمانية في بلدان الشراكة الشرقية" في كييف وأوكرانيا، بدعم من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZوالحكومة الألمانية ومنظمة UKaid. وشارك ثلاثة أمناء عامين من أرمينيا وجورجيا وأوكرانيا في هذا النشاط وألقوا خطابات عامة لإلقاء الضوء على أنشطة إداراتهم دعماً للتنفيذ السليم لوظيفة الرقابة في البرلمانات. وشارك في المؤتمر موظفو إدارات البرلمانات ومكاتب التدقيق الحكومية من خمس دول من منطقة الشراكة الشرقية، باستثناء بيلاروسيا.

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018 وخلال اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، وافق الأمناء العامون من أرمينيا وجورجيا وأوكرانيا على تنظيم اجتماع العمل الثاني لشبكة الأمناء العامين في بلدان الشراكة الشرقية وعقده في كانون الأول/ ديسمبر، وإنشاء شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية (EPPRN).

وفي بداية كانون الأول/ ديسمبر 2018، عُقد اجتماع العمل الثاني للأمناء العامين لدول الشراكة الشرقية في يريفان في أرمينيا، ووقع الأطراف على ملحق يريفان لمذكرة تبليسي لإنشاء شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية، وهذه الشبكة مشابهة تماماً للمركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني (ECPRD)، إلا أنه يضم عدداً من المزايا الإضافية، وهي على وجه الخصوص: (أ) تبادل أسرع للمعلومات (يستغرق أسبوعاً واحداً بعد تقديم الطلب)؛ (ب) سهولة تبادل المعلومات والوصول إليها (تترجم جميع البلدان التشريعات إما باللغة الإنجليزية أو الروسية)؛ (ج) بيلاروسيا ليست عضواً في الاتحاد الأوروبي، ولا في مجلس أوروبا، وبالتالي، لا يمكن أن تكون عضواً في المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلمانيECPRD وليس لديها إمكانية للاستفادة من هذه الشبكة. لذا فإن المشاركة في شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية EPPRNتتيح إمكانية حصول بيلاروسيا على معلومات بشأن التشريعات التي تهمها من خمسة بلدان في المنطقة؛ (د) الشبكة المتنقلة – توفر شبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية إمكانية إجراء أنشطة بحوث مقارنة على المستوى الإقليمي.

وقد تم تحديد الوظائف الرئيسية لشبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية EPPRNعلى النحو التالي:

- تشجيع تبادل المعلومات والأفكار والخبرات والممارسات الجيدة بين الإدارات البرلمانية لشبكة الشراكة الشرقية،
- جمع الدراسات وتبادلها ونشرها وهي الدراسات التي تنتجها الخدمة البرلمانية لأعضاء شبكة الشراكة الشرقية،

- التركيز على الأنشطة المتعلقة بإدارة البرلمانات ووضع النواب والتشريعات والبحوث والدراسات ذات الطبيعة المقارنة.
- التعاون مع شبكة المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني وغيرها من الشبكات المماثلة.

وشارك المراسلون الخاصون الذين يمثلون وحدات البحث في برلمانات دول الشراكة الشرقية في الاجتماع، وعليه فقد أقاموا اتصالاً مباشراً للقيام بمزيد من الأنشطة.

وقد قدم الأمين العام لبرلمان مولدوفا مسودة لائحة تنفيذية لشبكة أبحاث برلمانات الشراكة الشرقية وقد تم النظر فيها وسيتم اعتمادها في اجتماع العمل الثالث للأمناء العامين لبرلمانات الشراكة الشرقية، المقرر عقده في أيار/مايو 2019 في لفيف، أوكرانيا.
ونتيجة لذلك، قدمت مختلف بلدان الشبكة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 وحتى شباط/ فبراير 2019 (3 أشهر)، 6 طلبات كهذه ومعلومات ذات صلة تشاركتها الدول الأطراف خلال فترة زمنية أقل من أسبوع واحد.

بالإضافة إلى ذلك، انتخبت الدول الأطراف في اجتماع يريفان إدارة برلمان جورجيا رئيساً للشبكة لمدة عام واحد (حتى 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2019). وعليه فإن جميع الأنشطة ضمن إطار الشبكة تجري بالتنسيق مع النظراء في جورجيا.

وقد ناقش الأمناء العامون في اجتماع العمل الثاني إنشاء موقع إلكتروني مشترك بشأن أنشطة الشبكة ووافقت عليه. واستنادًا إلى مفاوضات النظراء في جورجيا مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، فإن الموقع الإلكتروني هذا قيد الإنشاء وسيتم إطلاقه اعتباراً من 1 أيلول/ سبتمبر 2019. كما تم وضع الموقع باللغة الإنجليزية وهو يهدف في الغالب إلى توفير معلومات حول أنشطة الشبكة مع الشركاء الدوليين ونظرائهم. ومع ذلك، سيكون كل طرف في الشبكة مسؤولاً عن ترجمة المحتوى باللغة الوطنية وإتاحته للمجتمع المحلي.

وأقامت أكاديمية الشتاء نشاطاً في الفترة من 11 إلى 15 شباط / فبراير 2019. وشارك في هذا النشاط ثلاثة عشر باحثاً من ست دول، أجرى التدريب خبراء البرلمان الاتحادي في ألمانيا، الذين أطلعوا المشاركين على الخبرة الألمانية في مجال البحث وقدموا معلومات حول قواعد البيانات والموارد الأكثر استخداماً أثناء أنشطة البحث.

ولقد بدأنا مفاوضات مع مجلس النواب البولندي ومجلس الشيوخ، وكذلك المجلس السويدي بشأن التعاون مع الشبكة. وكان كلاهما المبادرين لتأسيس الشراكة الشرقية. وكان رد فعل كلا البلدين إيجابياً على هذه المبادرة، خصوصاً وأن اجتماع عمل للمستشارين البولنديين في مجلس النواب البولندي ومجلس الشيوخ مع الأمناء العامين للشبكة سيعقد في تموز/ يوليو 2019 في وارسو. وقبل شهر، أي في حزيران/ يونيو، من المتوقع أن يعقد اجتماع عمل للجان الدراسات في ستوكهولم، وستكون المشاريع المشتركة لمواصلة التنفيذ ودعم الشبكة وتعزيز قدرتها الموضوع الرئيسي لهذه الاجتماعات.

وفي كانون الثاني/ يناير 2019، قمنا بزيارة إلى ستراسبورغ، حيث التقينا بإدارة الأمانة العامة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والمركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني ECPRD. وكان أحد المواضيع التي تمت مناقشتها يتعلق بالندوة المشتركة بمشاركة قيادة إدارات برلمانات الشراكة الشرقية، وقد تم الاتفاق على أنه في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 2019، ستُعقد ندوة بمشاركة شبكة الأمناء العامين لبلدان الشراكة الشرقية والأمين العام للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ستراسبورغ لمناقشة المزيد من الأنشطة المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق في شباط/ فبراير 2019، بناءً على المفاوضات مع إدارة الأمانة العامة لبرلمان الاتحاد الأوروبي، على تنظيم اجتماع عمل للجان الدراسات في شبكة دول الشراكة الشرقية في بروكسل. وسيتم تخصيص هذا الاجتماع لمناقشة كيف يمكن لبرلمان الاتحاد الأوروبي دعم شبكة الشراكة الشرقية وتعزيزها.

ويبدو جلياً أن شبكة الشراكة الشرقية للأمناء العامين للبرلمانات قد قدمت في مثل هذا المدى القصير (من أيلول/ سبتمبر 2018 وحتى آذار/ مارس 2019 (6 أشهر)) نتائج واضحة للعيان، وأثبتت مرة أخرى أن الدافع والتفاني واستعداد الأطراف قد جعل تحقيق الأهداف التي حددتها مذكرة تبليسي أمراً ممكناً.

ولقد كانت جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مصدر الإلهام لهذا التعاون الإقليمي بين دول الشراكة الشرقية. ومع ذلك، يتبادر سؤال إلى ذهني: هل هناك إمكانيات إضافية لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية لتعزيز التعاون الإقليمي ودعم إقامة تعاون أكثر انتظاماً بين الدول المجاورة؟ الجواب واضح بالنسبة لي، وهو نعم بالتأكيد. لذلك، لماذا لا تركز على أنشطة إضافية لمساعدة التعاون الإقليمي وتطويره بين أعضائها، أنشطة يمكن أن تكون فعالة بين اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لممثلي قيادة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية وممثلي اللجنة التنفيذية المشاركة في اجتماعات هذه الشبكات الإقليمية نيابة عن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، وبالتالي تقديم رسالة قوية مفادها أن جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية مهتمة للغاية وتدعم عمل هذه الشبكات. وأخيراً وليس آخراً، يمكن لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية تكريس نصف يوم على الأقل في كل اجتماع لتسليط الضوء على أنشطة التعاون الإقليمي وانجازاته.

زملائي الأعزاء، لا يمكن التعاون الإقليمي إلا أن يوفر لنا الفوائد، وكما ذكرت أعلاه، فإن نتائج هذا التعاون لا تعتمد إلا على إرادتنا والتزامنا؛ ويمكن لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، بصفتها منظمة جامعة لنا جميعاً، أن تؤدي دوراً مهماً في توحيد جميع الأطراف المعنية وفي تحقيق هذه النتائج.

شكراً جزيلاً على إتاحة الفرصة لي لتبادل خبراتنا من خلال نهج التعاون الإقليمي، وكذلك لتسليط الضوء على بعض مجالات الأنشطة المستقبلية المحتملة واقتراحها ضمن إطار عمل جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية. وسأكون سعيدًا بالإجابة على أي أسئلة وبتقديم معلومات أكثر تفصيلاً.

شكراً لحسن إصغائكم

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيدة كلاريسا سورتيس

نائب كاتب مجلس النواب

برلمان أستراليا

حول

انتخابات العام 2019: اختتام برلمان غير مألوف

دورة الدوحة

2019 نيسان/أبريل

مقدمة

ستجري انتخابات وطنية في أستراليا في العام 2019. ولم يحدد موعد الانتخابات بالتشريع، بل أن رئيس الوزراء الحالي المعترف به كشخص قادر على تحديد تاريخ الانتخابات المحدد، طالما أنه يتم مراعاة متطلبات الدستور الأسترالي المكتوب.

ويجب على رئيس الوزراء أن يبلغ الحاكم العام رسمياً لحل مجلس النواب ويؤدي ذلك إلى البدء بعملية الانتخابات العامة. ويبدو من التصريحات العلنية لرئيس وزراء أستراليا أن البرلمان الخامس والأربعين منذ تشكيل الاتحاد الأسترالي في العام 1901 قد بات في أسابيعه الأخيرة، وأن العد التنازلي غير الرسمي لإجراء "انتخابات عامة عادية" قد بدأ.

ولتحديد موعد الانتخابات في أيار/مايو، على النحو الذي تنبأ به رئيس الوزراء، يحدد يوم الموازنة الثلاثاء 2 نيسان/أبريل، بدلاً من الثلاثاء الثاني في أيار/مايو كما جرت العادة، ومن المرجح أن تعرض مشاريع القوانين "للإمدادات" التي تنص على توفير 12/5 من الاعتمادات المقترحة في وقت مبكر، في 2 نيسان/أبريل، قبل تقديم مشاريع قوانين الاعتمادات الرئيسية نفسها.

وإن هذه الترتيبات حول الموازنة هي أحدث الميزات الأكثر غرابة التي اتسم بها البرلمان الـ45 هذا، الذي أنتخب جميع ممثليه وأعضاء مجلس الشيوخ الـ226 في العام 2016 في حدث غير مألوف لحل المجلسين.

الانتخابات العامة

في أستراليا يتألف البرلمان من مجلسين، يضم مجلس النواب ومجلس الشيوخ، وينص دستورها المكتوب على أن يستمر البرلمان مدة أقصاها ثلاث سنوات، استناداً إلى مدة ولاية مجلس النواب:

28 مدة ولاية مجلس النواب

يستمر كل مجلس نواب لمدة ثلاث سنوات من الاجتماع الأول لمجلس النواب، ولا يزيد عن ذلك، ولكن يمكن أن يحله الحاكم العام في وقت أقرب.

ويمنح هذا النص أعضاء مجلس النواب (150 عضواً حالياً) فترة عضوية لثلاث سنوات اعتبارية، ويعتمد ذلك على حل المجلس. وعلى غرار ذلك، ينشئ الدستور مجلس شيوخ دائم، ما لم يكن هناك "خلاف رسمي بين المجلسين"، بموجب المادة 57، مانحاً بذلك معظم أعضائه البالغ عددهم 76 عضواً فترة ست سنوات محددة:

7 مجلس الشيوخ

...

يتم اختيار أعضاء مجلس الشيوخ لمدة ست سنوات، ويصادق الحاكم على أسماء أعضاء مجلس الشيوخ المختارين لكل ولاية لدى الحاكم العام.

وبموجب الدستور، فإن المسار المعتاد هو أن نصف عدد أعضاء مجلس الشيوخ من جميع الولايات (36 عضواً فقط)، إلى جانب جميع أعضاء مجلس الشيوخ من الأقاليم (أربعه أعضاء من مجلس شيوخ)، يخوضون الانتخابات كل ثلاث سنوات في الوقت نفسه كجميع أعضاء مجلس النواب، وهو ما يصنف على أنه "انتخابات عامة عادية". وكجزء من المسار المعتاد للأحداث، يدعى البرلمان للانعقاد قبل حل مجلس النواب:

5 جلسات البرلمان–التمديد للبرلمان وحله

ويجوز للحاكم العام أن يعين أوقاتاً لعقد دورات البرلمان كما يراه مناسباً، ويجوز له أيضاً من حين لأخر، بموجب الإعلان أو بغير ذلك، أن يقوم بالتمديد للبرلمان، ويجوز له أن يحل مجلس النواب بطريقة مماثلة.

ومن المتوقع أن يتم إجراء في العام 2019 انتخابات عامة "عادية". إلاَّ أنه لم يكن هذا هو الحال في الانتخابات الأخيرة في العام 2016.

حل المجلسين معاً – حل مزدوج

ينص الدستور أيضاً على الاستثناء من المسار المعتاد للأحداث، فيما يتعلق 'بالخلاف الرسمي بين المجلسين'، المادة 57. وفي بعض الظروف، قد يحل الحاكم العام مجلس الشيوخ ومجلس النواب معاً بسبب عدم إقرار القوانين المقترحة أو رفضها أو عدم الموافقة عليها. وتستند هذه العملية إلى الحتمية الدستورية التي تقتضي موافقة كل من العناصر الثلاثة للبرلمان –مجلس النواب ومجلس الشيوخ والحاكم العام– على جميع التشريعات، بالشكل نفسه.

ولم يكن هناك سوى سبع عمليات حل متزامنة لكلا المجلسين في السنوات 118 منذ نشوء الاتحاد، بما في ذلك عمليات حل أفضت إلى الانتخابات العامة الأخيرة يوم السبت 2 تموز/يوليو 2016. وحدثت المناسبات الأخرى في العام 1914، 1951، 1974، 1975، 1983، 1987.

ويمكن أن تطرح مرة أخرى في البرلمان المقبل أي قوانين مقترحة اعتمد عليها بشكل صحيح لتأييد الحل المزدوج. وإذا طرأ خلاف رسمي مرة أخرى بين المجلسين، يجوز للحاكم العام أن يدعو إلى عقد جلسة مشتركة بين المجلسين للنظر في القوانين المقترحة والتصويت عليها، وهي الحالة الوحيدة لعقد جلسة مشتركة. وكاستثناء من العملية التشريعية المعتادة، يمكن إقرار هذه القوانين المقترحة بالأغلبية المطلقة للعدد الإجمالي لأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب، المادة 57. ونظراً إلى أن المجلسين قد أقراهما على النحو الواجب، تقدم القوانين المقترحة إلى الحاكم العام للموافقة عليها بالطريقة المعتادة.

حالة المجلس في البرلمان الـ45 (2016–2019)

وفي حين قدمت المادة 57 من الدستور أساساً غير مألوف للبرلمان الـ45 من خلال الحل المتزامن للمجلسين، فقد كانت المادة 44 هي التي شكلت إلى حد كبير الفترة البرلمانية.

فبعد الانتخابات في العام 2016، استمر التحالف الرسمي للحزب الليبرالي (60) والحزب الوطني (16) لتشكيل الحكومة لولاية ثانية. وعلى نحو غير اعتيادي، تشكلت حكومة بأغلبية منخفضة جداً إلى أدنى حد تألفت من 76 عضواً من أصل 150 مقعد لمجلس النواب. وشمل الأعضاء المتبقون حزب العمل الأسترالي (69)، وحزب الخضر الأسترالي (1)، وتحالف المركز (1)، وحزب كاتتير الأسترالي (1)، والمستقلين (2).

وفي السياق الدستوري، مرت الأشهر 12 الأولى للمجلس بشكل جيد. ومع ذلك، فقد واجه المجلس دقيق التوازن تحديات متعلقة بالاستيضاح حول جنسية أعضائه ومتطلبات المقطع المادة 44 من الدستور.

المادة 44 من الدستور–تنحية الأعضاء

في حين أثيرت مسائل تتعلق بأحكام أخرى من المادة 44 فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، فقد برزت في آب/أغسطس 2017 قضية في كلا المجلسين تتعلق بمسألة الجنسية بموجب المادة 44.

وفي كلا المجلسين وجميع الأحزاب السياسية تقريباً، استقال الأعضاء والشيوخ على السواء أو وجدوا أنفسهم غير مؤهلين من قبل المحكمة العليا (المنعقدة بصفتها محكمة النتائج الانتخابية المتنازع عليها) لأنهم خالفوا واحداً أو أكثر من أحكام هذه المادة:

44 التنحية

إن أي شخص:

1. أقسم اعترافاً بالولاء أو الطاعة أو الالتزام بسلطة أجنبية، أو هو من الرعايا أو المواطنين أو يحق له التمتع بحقوق أو امتيازات رعايا أو مواطني دولة أجنبية؛ أو
2. ارتكب الخيانة، أو أدين أو محكوم عليه، أو معرض للحكم عليه، بأي جريمة يعاقب عليها بموجب قانون الكومنولث أو إحدى الدول، بالسجن لمدة سنة واحدة أو أكثر؛ أو
3. إذا كان مفلساً أو معسراً؛ أو
4. يشغل منصب للربح بموجب القانون الملكي، أو أي لديه أي معاش مستحق الدفع لمدة غير محددة من أي من إيرادات الكومنولث؛ أو
5. لديه أي مصلحة مالية مباشرة أو غير مباشرة في أي اتفاق مع الخدمة العامة في الكومنولث بخلاف عضويته أو اشتراكه مع الأعضاء الآخرين في شركه مؤسسة تتألف من أكثر من خمسة وعشرين شخصاً؛

يتعذر اختياره أو أن يكون كعضو في مجلس الشيوخ أو مجلس النواب.

ولكن الفقرة 4 الفرعية لا تنطبق على منصب أي من وزراء الدولة لدى الملكة في الكومنولث، أو على أي من وزراء الملكة للدولة، أو على تلقي الأجر أو نصف الأجر أو المعاش التقاعدي، من قبل أي شخص كضابط أو عضو في بحرية الملكة أو جيشها، أو استلام الأجر بصفته موظفاً أو عضواً في القوات البحرية أو العسكرية التابعة للكومنولث من جانب أي شخص لا تستخدم الكومنولث خدماته بالكامل.

وكان مستوى عدم اليقين الناجم عن هذه الاستقالات وقرارات التنحية بالغ الأثر على البرلمان، والضغط الذي فرض على مجلس النواب المتوازن بدقة وعلى حكومة بأغلبية بمقعد واحد كان كبيراً.

ففي العامين الأولين من البرلمان، فقد مجلس الشيوخ 11 عضواً من أعضاءه، في حين خسر مجلس النواب سبعة من أعضائه بسبب المادة 44 من الدستور، سواء وجدت المحكمة العليا أنه يتعذر اختيارهم كبرلمانيين، أم أنهم استقالوا بسبب المخاوف من كونهم غير قادرين. وفيما يتعلق بأعضاء المجلس، أجريت في كل حالة انتخابات فرعية لملء المقعد الذي شغر، واحتفظ العضو أو الحزب الحالي بالمقعد. وتختلف عملية الاستبدال لمجلس الشيوخ اختلافاً كلياً. فقد قررت المحكمة العليا أنه لا يجوز اختيار الشخص نفسه ليكون عضواً بديلاً في مجلس الشيوخ على الرغم من أن كل مرشح بديل اختير بسبب الانتماءات السياسية نفسها كعضو مجلس الشيوخ المستبعد.

تغيير رئيس الوزراء

تماماً كما بدا أن التحديات التي تطرأ على المادة 44 من الدستور قد خفت حدتها، فقد تم حل غالبية مقاعد الحكومة في النصف الأخير من العام 2018، عندما تم عزل رئيس الوزراء بالتصويت في غرفته البرلمانية الليبرالية. وأدى تغيير رئيس الوزراء هذا إلى تخفيض عضوين من الحزب الليبرالي وزيادة مقابلة في عدد المستقلين في المجلس. واستقال رئيس الوزراء المستبعد من البرلمان وفاز عضو مستقل بالانتخابات الفرعية الناجمة عنها؛ واستقال عضو آخر ليبرالي من الحزب وانتقل إلى مقاعد البدلاء في الجهة المقابلة، وظل بصفته كمستقل.

وللمرة الثانية في هذا العقد، وجدت الحكومة الوطنية نفسها أقلية، وهو أمر ملفت نظراً لأنه قبل العام 2010، كانت المرة الأخيرة التي أمست فيها الحكومة أقلية كانت منذ أكثر من 70 عاماً في العام 1940.

المعادلة الحاسمة للمجلس الآن هي على النحو التالي:

الحكومة– الحزب الليبرالي، 58، والحزب الوطني ، 16	74–واحد منهم هو رئيس مجلس النواب
المعارضة– حزب العمل الأسترالي	69
الأحزاب الصغيرة– حزب الخضر الأسترالي + تحالف المركز + حزب كاتتير الأسترالي	3
المستقلون	4

وبعد الانتخابات، ينتخب الحزب (أو الأحزاب) الذي يحظى بدعم أغلبية أعضاء مجلس النواب، أحد أعضائه كزعيم، ويكلف الحاكم العام هذا الشخص برئاسة الوزراء لتشكيل الحكومة. ولم يتم التعبير عن هذه السمة الحاسمة في الدستور الأسترالي المكتوب، بل أنها جزء من عرف وممارسة يقوم عليها النظام الدستوري الأسترالي.

ومن النتائج المترتبة على ذلك أنه بعد إجراء الانتخابات العامة، كلما حدث تغيير في الحكومة، يتغير رئيس الوزراء. وقد حدث هذا التغيير في اثنتين من الانتخابات العامة الثلاثة الأخيرة –تغيير الحكومة وتغيير رئيس الوزراء. إضافة إلى ذلك، في كل من البرلمانات الأربعة الأخيرة حدث تغيير آخر لرئيس الوزراء خارج سياق الانتخابات العامة– حيث تم عزل رؤساء الوزراء بالتصويت في غرف الحزب. وتتمثل النتيجة بسبعة تغييرات في منصب رئيس الوزراء خلال 11 عاماً. فطوال السنوات الإحدى عشرة الماضية، كان هناك رئيس وزراء واحد فقط.

واختتم بياني بالملاحظة مفادها أننا في نهاية العام 2018 نشرنا طبعة جديدة سابعة، من نصنا المتخصص في الممارسة والإجراءات، *ممارسة مجلس النواب*، وكان هناك الكثير من المواد الجديدة التي ينبغي إدراجها.

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيدة ليندا كيب

نائب الأمين العام لمجلس النواب الهولندي

في المناقشة العامة

بشأن

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات:

دراسة مقارنة

دورة الدوحة

2019 نيسان/أبريل

زملائي الأعزاء،

"**المعرفة هي القوة**". وهذا أمر بديهي، كلنا على دراية به. أمَّا غير المعروف لكم –على الأقل– حتى الآن، فهو أنه أيضاً عنوان تقرير مؤثر لأعضاء مجلس النواب في هولندا. وقد أرسى هذا التقرير الأساس للأفكار الجديدة والتغييرات التنظيمية المتعلقة بتعزيز البرلمانات ***البحث والمعرفة ووضع المعلومات***.

إنه لمن دواعي سروري أن أشاطركم هذه التجربة الأخيرة للمجلس في تعزيز ***البحث والمعرفة ووضع المعلومات***. اسمي ليندا كيب، نائب الأمين العام لمجلس النواب الهولندي. وخلال العرض التقديمي سأشرح الطريقة التي نظمنا بها خدماتنا البحثية والإعلامية والوثائقية لأعضاء البرلمان. إضافة إلى ذلك، فاني فخورة أيضاً بمشاركة النتائج الإيجابية لتقييم الأداء والرضا بين أعضاء البرلمان والموظفين السياسيين بشأن طريقة العمل الجديدة هذه.

1) لمحة: النواب الغير راضين

في 2016، كلفت رئيس مجلس النواب، السيدة خديجة عريب، مجموعة من أعضاء البرلمان بدراسة السؤال: ما البحوث والمعارف والخدمات والإجراءات التي يحتاجها النواب لأداء مهامهم البرلمانية في وضع القوانين والتمحيص بعمل الحكومة بأفضل الطرق وأكثرها اطلاعاً؟ وقد جمعت تحليلاتهم واستنتاجاتهم وتوصياتهم المتعلقة بالتحسينات في التقرير *'المعرفة هي القوة'* (2016 تشرين الثاني/نوفمبر).

ويذكر التقرير ما يلي:

- ينوء النواب بأحمال المعلومات الضخمة (فهم لا يستطيعون معالجة أو تقييم كل شيء)
- التفاوت المتزايد لتكافؤ الفرص في المعرفة والمعلومات لجميع أعضاء البرلمان في اللجان الدائمة
- اتساع الهوة بين العمليات والإجراءات وثقافة العمل في المجلس من جهة والاحتياجات المتغيرة باستمرار للمعرفة والمعلومات من جهة أخرى.

وكانت التوصيات كما يلي:

➢ تركيز كل الدعم المتعلق بالمحتوى من الخدمات البرلمانية المختلفة (البحث، الاتحاد الأوروبي، القانونية، المعلومات والوثائق، مكتب الميزانية الخ) حول اللجان الدائمة.

- توافق اللجان الدائمة على أجندة المعرفة السنوية التي تتضمن مواضيع وأنشطة يرغب النواب في المزيد من البحث أو المعرفة بشأنها–مستقله عن المعلومات المقدمة من الحكومة والمؤسسات الحكومية وبالإضافة إليها.

- دعم اللجان الدائمة بفرق متعددة التخصصات كي يكون دعم الموظفين قريباً وكاملاً وسهل التعرف عليه، ويمكن معالجة المعلومات والاحتياجات المعرفية لأعضاء البرلمان على الفور بالتواصل المباشر مع الموظفين.

- مواصلة تحسين المعلومات والمنتجات والخدمات المعرفية على أساس منتظم.

وتمخض عن هذا التقرير –التي تلقته رئاسة مجلس النواب بترحاب بالغ – إعادة تنظيم مختلف الخدمات الإدارية واستحداث أسلوب عمل جديد في اللجان الدائمة وحولها.

2) إعادة ابتكار وتحسين المعارف البرلمانية ودعم المعلومات

في فتره قصيرة نسبياً –بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2017– قام مجلس النواب بإعادة تنظيم خدمات الوثائق والمعلومات السابقة وخدمات البحوث. وأصبحت خدمة الوثائق والمعلومات أصغر بكثير وأخذ موقعها بالانسحاب تدريجياً إلى المكاتب الخلفية. كما تم توسيع مكتب البحوث الصغيرة السابقة (فانتقل من الغرفة FTE 12 إلى FTE 33) وصار اسمه قسم التحليل والبحوث –وأصبح بمثابة المكتب الأمامي. ويضم القسم 15 من وسطاء المعرفة (جميعهم من الباحثين الأكاديميين) و15 من المختصين بالمعلومات.

وتضطلع إدارة التحليل والبحوث بالمهام التالية:

- تحليل وهيكلة وصياغة المعلومات إلى معرفة ذات صلة مباشرة بالعملية البرلمانية
- تقديم المشورة للجان الدائمة والمقررين في الميزانية السنوية ودورة المساءلة
- إجراء بحوث مستقلة (بناءً على طلب هيئة الرئاسة أو اللجنة الدائمة)
- الاستعانة بمصادر خارجية للبحوث
- دعم وتنسيق البحوث البرلمانية والتحقيقات البرلمانية.

واعتباراً من 1 أيلول/سبتمبر 2018، بدأت جميع اللجان الدائمة تقريباً بالعمل وفقاً للصيغة الجديدة المنشودة. ويتركز الآن موظفو الدعم في فريق متعدد التخصصات، بالقرب من أعضاء البرلمان وبات يسهل التعرف عليهم، بهدف تعزيز الموقف المعرفي والمعلوماتي للجان الدائمة. ويتألف موظفو اللجنة من أمين سر للجنة، ونائب واحد أو نائبين، ووسيط معرفي، وأخصائي معلومات من إدارة التحليل والبحوث، بالإضافة

إلى مستشار للاتحاد الأوروبي. نحن في الواقع نعمل في مصفوفة منظمة، مع احترام دور ومسؤوليات ومهام كل عضو من أعضاء الفريق حيث يؤدي أمين سر اللجنة دور القائد اليومي "الوظيفي" غير الرسمي.

وتتمثل مهمة وسيط المعرفة – بالتعاون مع اختصاصي المعلومات – في الإجابة بنشاط عن الأسئلة المعرفية لأعضاء البرلمان، والاستعانة بمصادر خارجيه للبحوث، وبناء شبكة مع مؤسسات المعرفة والجامعات والمراكز الفكرية لاستجلاب المعرفة من الخارج وتزويد أعضاء البرلمان بالمزيد من الملاحظات القصيرة والإبداعية والمرئية الجذابة لمساعدتهم على هضم الحمولة الزائدة من المعلومات. كما يدعم وسيط المعرفة واختصاصي المعلومات اللجنة الدائمة في وضع جدول أعمالها السنوي للمعارف. ويعمل موظفو اللجنة بصفتهم فريقاً يعمل حسب طلب أعضاء البرلمان ويقدمون خدمات عالية الجودة وحديثة عاجلة.

3) نواب راضون؟ نعم!

إنني متأكدة من أنه بعد الشرح التقني نوعاً ما عن إعادة التنظيم وإدخال صيغه العمل الجديدة لدينا في اللجان الدائمة، لا بد أنكم تتساءلون: هل نجحت هذه الصيغة؟ هل لاحظ النواب ذلك؟ هل باتوا أكثر معرفة وأفضل اطلاعاً؟ هل هم أكثر سعادة وأكثر رضا عن خدماتنا؟

وفي خريف 2018، أجري تقييم للأداء والرضا للصيغة الجديدة بين أعضاء البرلمان والموظفين السياسيين. ونوقشت هذه المسألة في اجتماعات اللجان الدائمة، وأجريت مقابلات مع رؤساء اللجان، كما جرت دراسة استقصائية بين موظفي الأحزاب السياسية. وكانت النتيجة العامة إيجابية للغاية!

- ✓لاحظ النواب وثمنوا الصيغة الجديدة التي تهدف إلى تعزيز وضعهم المعرفي والمعلوماتي. فالموظفون أكثر استجابة لاحتياجاتهم بكثير.
- ✓كان للعمل مع جدول أعمال سنوي للمعرفة تأثير إيجابي على التفكير في المستقبل حول نوع البحث والمعرفة المطلوبة؛ وقد أدى ذلك إلى أنشطة جديدة وتوسع عمل اللجان بشأن بعض المواضيع لخلق المساواة في المعرفة لجميع أعضاء اللجنة
- ✓ منتجات وخدمات الموظفين هي موضع تقدير كبير جداً. مما يشجع الموظفين حتى علي ابتداع المزيد من المبادرات.

في الختام: بعد 18 شهراً من الخبرة في العمل وفقاً للصيغة، تم تغيير الكثير للأفضل. ومع ذلك، ما زلنا نتعلم ونحن متحمسون جداً لمواصلة تحسين خدماتنا ومنتجاتنا.

شكراً لاهتمامكم.

الاتحاد البرلماني الدولي

NION INTERPARLEMENTAIRE

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيدة سنيهلاتا شريفستافتا
الأمين العام لمجلس الشعب (لوك سابها) في الهند

في المناقشة العامة حول

كيف نجعل التشريع أفضل؟

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

السيد الرئيس، زملائي الأمناء العامين والسيدات والسادة:

- انه لشرف لي أن أقدم لكم وجهات نظرنا بشأن سبل تشكيل قوانين جيدة وكيف نضمن وضع قوانين أفضل لتعزيز مصلحة الأمة وشعبها.

- إن القانون بوصفه أحد أساسيات الحوكمة الرشيدة، يجب أن يمثل ويعكس الإرادة الجماعية للشعب. وبما أن المعيار يتطلب أن تكون القوانين ضرورية وفعالة وواضحة ومتماسكة ومتاحة، فإنه يجب فهم وضع القانون من حيث توجيهات السياسات المناسبة وكذلك عملية وضع القوانين. فالعصر الرقمي اليوم يوفر فرصاً جديدة أيضاً، متمثلة في أدوات وتقنيات للتشخيص والتنبؤ بالطريقة التي ينبغي أن يكون عليها القانون وكيفية استخدام القانون.

- وفي ديمقراطياتنا، يعد القانون في غاية الأهمية لأنه أعلى من الأعمال التي تقوم بها الحكومة والشعب. وفي الهند، فإن الدستور هو الذي تستمد منه جميع مؤسسات ديمقراطيتنا السلطة وكذلك الحكمة أيضاً. إن أي قانون نضعه أو نغيره ينبغي ألا يصاغ بواسطة المستشارين التشريعيين/محرري القوانين القادرين على تحقيق ذلك والفعالين فحسب، بل ينبغي أيضاً أن يكون منسجماً مع أحكام الدستور، ولا سيما الحقوق الأساسية للمواطنين.

- إن مبدأ سيادة القانون، وفقاً لما أفهمه، يفترض مسبقاً أن الأشخاص الذين يتأثرون بالقانون ينبغي أن يتقنوا من معناه وأثره. وبالتالي، فإن أي قانون يتم إنفاذه ينبغي أن يكون بسيطاً ودقيقاً ومجرداً من أي لبس. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يراعي القانون المصاغ أيضاً التشريعات الأخرى ذات الصلة وقت الصياغة.

- اسمحوا لي الآن أن أطلعكم على عملية سن القوانين في الهند التي تتم بشكل منفصل على مستويات مختلفة حيث تقوم حكومة الاتحاد بوضع القوانين للبلد بأكمله فيما تقوم حكومات الولايات بوضع قوانينها الخاصة بالولايات وينطبق الأمر نفسه على لمجالس البلدية المحلية، على صعيد المقاطعات.

- في الهيئات التشريعية لدينا، يمكن لكل من الحكومة وكذلك العضو الخاص الشروع في سن تشريع. ويسمى مشروع القانون الذي بادرت به الحكومة مشروع قانون حكومي، في حين أن مشروع قانون بمبادرة عضو من غير الوزراء، بصرف النظر عن انتمائه الحزبي، يعرف باسم مشروع قانون العضو

الخاص. ويمكن طرح مشاريع القوانين عدا مشروع قانون الأموال في أي من مجلسي البرلمان. ولا يمكن تقديم مشروع قانون الأموال إلا في مجلس الشعب (لوك سابها) بناء على توصية من الرئيس.

- في حالة مشروع قانون حكومي، تقدم الوزارة الإدارية أولاً اقتراحاً تشريعياً. وتستشار أيضاً وزارات أخرى (عندما يتعلق الموضوع بها). ويجري النظر في الجوانب القانونية والدستورية بالتشاور مع وزارة القانون والعدل. وبعد موافقة مجلس الوزراء، تقوم الوزارة الإدارية بإعداد بيانات الأهداف والأسباب وترسل مشروع القانون إلى الأمانة العامة للمجلس حيث يقترح طرحه فيه.

- في البرلمان، نتبع عملية شاملة لإقرار القوانين تتألف من ثلاث قراءات لمشاريع القوانين. تبدأ القراءة الأولى لمشروع القانون بطلب إذن من المجلس لتقديم مشروع القانون. وقد يحال مشروع قانون، بعد تقديمه، إلى اللجنة الدائمة المعنية بالإدارات. ولدى برلماننا نظام لجان محكم يضم 24 لجنة دائمة ذات صلة بالإدارات، والتي تنظر من، جملة أمور أخرى، في مشاريع القوانين المتعلقة بالوزارات/الإدارات المعنية على النحو الذي يحيله إليها رئيس مجلس الولايات راجيا سابها أو رئيس مجلس النواب لوك سابها. وتنظر اللجنة في المبادئ والبنود العامة لمشروع القانون المحال إليها وتقدم تقارير عنها، تكون مقنعة واستشارية الطابع. وفي حال قبول الحكومة لأي من توصيات اللجنة، يجوز لها أن تقدم تعديلات رسمية في مرحلة النظر في مشروع القانون.

- تكون القراءة الثانية أكثر شمولاً وتتألف من النظر في مشروع القانون على مرحلتين –مناقشة مشروع القانون ككل والنظر في كل بند على حدة. وفي المرحلة الأولى من القراءة الثانية، يجوز للبرلمان إحالة مشروع القانون إلى لجنة مختارة من البرلمان أو لجنة مشتركة من المجلسين أو تعميمها بغرض التماس الرأي العام. وفي الحالات التي عمم فيها مشروع قانون لالتماس الرأي وبعد تلقي الآراء وطرحها في المجلس، فإن المقترح التالي المتعلق بمشروع قانون يجب أن يكون بإحالتها إلى لجنة مختارة/مشتركة. وتنظر اللجنة المختارة/المشتركة في فقرات مشروع القانون فقرة بفقرة كما يفعل المجلس. ويمكن لأعضائها نقل التعديلات على البنود المختلفة.

- كما نتلقى أيضاً التماسات من الناس بشأن مشاريع القوانين. وتنظر لجنة الالتماسات الخاصة بالمجلس في هذه التماسات وتعممها بين الأعضاء *بأكملها* أو بشكل موجز بحيث يكون الأعضاء على بينة من ردود فعل الناس على مشروع قانون معين. وتتمثل المرحلة الثانية من القراءة الثانية في النظر في فقرات مشروع القانون في المجلس فقرة بفقرة كما أدرجت أو على النحو الذي رفعته اللجنة

المختارة/المشتركة. ويجري النقاش على كل فقرة ويمكن نقل التعديلات في هذه المرحلة. ويطرح كل تعديل وكل فقرة للتصويت في المجلس.

- وبعد ذلك، يمكن للعضو المسؤول أن يقترح إقرار مشروع القانون (أو مشروع القانون بصيغته المعدلة). وتعرف هذه المرحلة بالقراءة الثالثة لمشروع القانون. ويسمح فقط بالتعديلات الشكلية أو اللفظية أو التبعية في هذه المرحلة.

- عندما يتم إقرار مشروع القانون في أحد المجلسين، يحال إلى المجلس الآخر حيث يخضع مشروع القانون للمراحل الثلاث كما هو الحال في المجلس الأصلي.

- بعد إقرار مشروع قانون من كلا المجلسين، وبعد أن يصبح مشروع القانون في حوزتها آخر المطاف تستحصل الأمانة العامة للبرلمان على موافقه الرئيس. ولا يصبح مشروع القانون قانوناً إلا بعد منح الرئيس موافقته.

- زملائي، نحن جميعاً على دراية جيدة بأن القوانين الأفضل تتطلب ليس فقط تحسين عملية الصياغة أو عملية وضع السياسات بل أيضاً سهولة الوصول إلى الناس عن طريق النشر والاتصالات المكثفة، الخ. وفي هذه الحقبة المتقدمة تكنولوجياً، اعتقد أن قاعدة بيانات موحدة، يمكن للجميع الوصول إليها بسهولة، قد تساعد حقاً في تحسين عملية وضع القوانين. كما أن وسائل الإعلام الاجتماعية أيضاً يمكن أن تساهم بدور كبير في نشر مقترحات التشريعات والحصول على الرأي العام في هذا الشأن، وكذلك الآراء حول سهولة الوصول وفعالية ونجاح التشريعات الموجودة.

- وبهذه الكلمات، أشكر الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عقد هذا الاجتماع. ويحدوني الأمل في الاستفادة من الرؤى والممارسات الفضلى المتبعة في البرلمانات الأخرى أثناء صياغة تشريعات أفضل وتنفيذها. وبما أن الانتخابات في بلدنا لانتخاب حكومة جديدة ستجري قريباً، فإنني متأكدة من أن المناقشات اليوم ستؤهلني بشكل أفضل لاطلاع رئيس البرلمان على السبل والوسائل الجديدة لضمان تحسين التشريعات.

شكراً.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد سيرجي مارتينوف
الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية

في المناقشة العامة حول

كيف نجعل التشريع أفضل؟

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

السيدات والسادة!

1. يكتسب كل برلمان تجربة تشريعية فريدة. وهذه التجربة موجودة أيضاً في البرلمان الروسي. إن صيغة اجتماع اليوم تتيح لنا أن نتشاطر هذه التجربة لتكرار أنجح التطورات.

يبدأ مجلس الاتحاد العمل بالقوانين في مراحل مبكرة جداً من إعدادها. بما في ذلك مرحلة تطوير مفهوم مشاريع القوانين ومرحلة النظر فيها في إطار القراءات "صفر" والأولى والثانية. وهذا يسمح للمجلس بالموافقة على القوانين التي وافق عليها مجلس الدوما أو رفضها، استناداً إلى **موقف معلل ومثبت**.

2. يولي مجلس الاتحاد، بوصفه مجلساً يمثل أقاليم بلدنا، اهتماماً خاصاً **للنهوض بالمبادرات التشريعية للكيانات المكونة للاتحاد الروسي**. ولهذا الغرض، أنشئت **مجلس المشرعين في الاتحاد الروسي**[3]. وهي هيئة استشارية وتشاورية توحد قيادة غرف الجمعية الاتحادية لروسيا ورؤساء جميع البرلمانات الإقليمية. ومن أهم وظائف مجلس المشرعين هو **تحسين نوعية مشاريع المبادرات التشريعية للبرلمانات الإقليمية**[4]. وتجدر الإشارة إلى أن الهيئات التشريعية في المناطق الروسية، التي تخضع لمبادرة تشريعية، لها الحق في تقديم مشاريع قوانين إلى البرلمان الاتحادي.

3. ولتحسين نوعية القوانين، **يتفاعل مجلس الاتحاد مع جميع الأشخاص الخاضعين لحق المبادرة التشريعية**[5]. وفي عملية وضع القوانين، يؤخذ **الموقف القانوني للمحكمة الدستورية للاتحاد الروسي** بالضرورة في الاعتبار.

---

[3] عقد الاجتماع الأول لمجلس المشرعين في الاتحاد الروسي في إطار الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في 31 أيار/مايو 2012.

[4] الجزء 5 الأحكام المتعلقة بمجلس المشرعين في الاتحاد الروسي في إطار الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي (وتمت الموافقة عليها بقرار مجلس المشرعين في الاتحاد الروسي في إطار الجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي في 31 أيار/مايو 2012).

[5] وفقاً للجزء 1 من المادة. 104 لدستور الاتحاد الروسي، إن الحق في المبادرة التشريعية هو لرئيس الاتحاد الروسي، ومجلس الاتحاد، وأعضاء مجلس الاتحاد، ونواب الدوما، وحكومة الاتحاد الروسي، الهيئات التشريعية (التمثيلية) للكيانات المكونة للاتحاد الروسي. كما يعود الحق في المبادرة التشريعية أيضا إلى المحكمة الدستورية للاتحاد الروسي والمحكمة العليا للاتحاد الروسي في نطاق اختصاصهما.

ولتنسيق أعمال مجالس الجمعية الاتحادية وحكومة الاتحاد الروسي، **ترسم**[6] **البرامج والخطط للنشاط التشريعي**. وتعمل على نحو مستمر **اللجنة الحكومية للأنشطة التشريعية**[7]. وهي تضم النائب الأول لرئيس مجلس الاتحاد[8]. كما يشارك الممثلون الآخرون للمجلس المكتب التنفيذي أيضاً في أعمال اللجنة. وهذا يضمن **سياسة تشريعية منسقة للبرلمان والحكومة**.

4. تعلق أهمية كبيرة على **تقييم الخبراء ومقترحاتهم المتعلقة بمشاريع القرارات التشريعية التي ينظر فيها المجلس**.

في السنة الماضية 2018، **تم التوقيع على اتفاق تعاون بين مجلس الاتحاد والأكاديمية الروسية للعلوم**[9]. وتم التوصل إلى اتفاق بشأن اجتذاب العلماء إلى رصد التشريعات وإنفاذ القوانين، ودراسة القوانين التنظيمية. وقد أبرمت في وقت سابق اتفاقيات التعاون بين مجلس الاتحاد والمؤسسات التعليمية العليا الرائدة في روسيا[10].

إضافةً إلى ذلك، هناك **هيئات استشارية وهيئات خبرة** في المجلس[11]، ومنها تحديداً، **مجلس الخبراء العلميين التابع لرئاسة مجلس الاتحاد**، الأمر الذي يساعد البرلمانيين على اتخاذ قرارات مستنيرة ومبررة علمياً.

يتم تنظيم جلسات استماع برلمانية وموائد مستديرة ومؤتمرات واجتماعات وفعاليات في الهواء الطلق في المناطق، **لمناقشة مشاريع القوانين**. وتجري مناقشة عامة لمشاريع القوانين القانونية، وكذلك على **الموقع الشبكي لمجلس الاتحاد** على شبكة الإنترنت[12]. وهو ما يسمح بأخذ الراي العام في الاعتبار عند العمل على القوانين.

---

[6] على وجه الخصوص، برنامج الرصد في مجلس الاتحاد للبرنامج التقريبي للعمل التشريعي للدوما خلال دورة الربيع 2019 بخصوص مشاريع القوانين التي تخضع للنظر على سبيل الأولوية (التي وافق عليها رئيس مجلس الاتحاد في 29 يناير 2019).

[7] قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم 264 الصادر في 2 حزيران/يونيو 2004 بشأن "الموافقة على اللائحة المتعلقة بلجنة حكومة الاتحاد الروسي بشأن أنشطة وضع القوانين".

[8] تشكيل لجنة حكومة الاتحاد الروسي المعنية بأنشطة وضع القوانين (في صياغة قرار حكومة الاتحاد الروسي رقم 737 المؤرخ 24 حزيران/يونيو 2017) النائب الأول لرئيس مجلس الاتحاد N.V. فيدوروف وفقاً لقرارات رئيس مجلس الاتحاد رقم 211rp بتاريخ 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ورقم 238rp-SF المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2017.

[9] في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبرم اتفاق التعاون بين مجلس الاتحاد والمؤسسة الاتحادية لميزانية الدولة "الأكاديمية الروسية للعلوم".

[10] جامعة لومونوسوف موسكو الحكومية، الأكاديمية الرئاسية الروسية للاقتصاد الوطني والإدارة العامة.

[11] أنشئت في مجلس الاتحاد الهيئات الاستشارية الدائمة للخبراء والمستشارين: 3 لرئاسة مجلس الاتحاد، و15 لمجلس الاتحاد.

[12] وهكذا، في الوقت الحاضر، مناقشة مشروع القانون الاتحادي رقم 614271-7 بشأن "تعديلات القانون الاتحادي للاتصالات" وغيرها من القوانين التشريعية للاتحاد الروسي، من حيث ضمان حق المواطنين في الحصول على خدمات الاتصالات "(مقدم من أعضاء

في إطار **"وقت الخبراء"**، يدعى العلماء والشخصيات البارزة في الثقافة والفنون والشخصيات العامة المعروفة للتحدث عن القضايا الحالية في اجتماعات المجلس. وهناك شكل جديد للعمل بعنوان **"حوار مفتوح" مع الوزراء** وهو الآن في طور الانتشار.

5. ويكلف المكتب التنفيذي لمجلس الاتحاد بمهمة دعم عملية وضع القوانين. ووفقاً للنظام الأساسي للمجلس، تكفل التقسيمات الفرعية للمكتب التنفيذي **إجراء المراجعات القانونية والاجتماعية–الاقتصادية ومكافحة الفساد لمشاريع القوانين والقوانين**[13]، ويقيِّمون **أثار تمرير القوانين.**

6. وبفضل كل هذا، يتم ضمان جودة عالية للقوانين التي تم تمريرها. ومع ذلك، يجري **تحسين النشاط التشريعي بشكل مستمر.**

ومن الشروط الضرورية لتحسين أنشطة صنع القوانين الواسعة **استخدام تكنولوجيا المعلومات**[14]. فبمساعدتها، سيكون من الممكن تحديد الأعراف المتقادمة وغير العملية، فضلاً عن الأعراف التي تحتاج إلى تحسين. ومن المقرر أيضاً مواصلة تطوير النظم القانونية المرجعية الإلكترونية المستخدمة في البرلمان الروسي. وستكون ثمرة هذا العمل إنشاء **نظام مؤتمت لدعم القرارات القانونية المتعلقة التي تعتمد استخدام الذكاء الاصطناعي.**

شكراً لاهتمامكم

مجلس الاتحاد L.N. بوكوفا، A.A. Klisll'sD.F. مزنتسيف, O.V. ميلنيتشينكو في 24 ديسمبر 2018، تم فتح مناقشة في 25 كانون الأول/ديسمبر 2018.

[13] عندما يتسلم مجلس الاتحاد قانوناً اتحادياً يقره برلمان الدولة، فانه لا يرسل إلى اللجنة المسؤولة فحسب، بل إلى الإدارة القانونية للمكتب التنفيذي للمجلس لتحضير الآراء (الجزء 7 من المادة 103 من النظام التنظيمي لمجلس الاتحاد).

أثناء قيام عضو (أعضاء) مجلس الاتحاد بإعداد مشروع قانون، يمكن إرسال نصه للنظر فيه... على التوالي إلى الإدارة القانونية التابعة للمكتب التنفيذي لمجلس الاتحاد والي الإدارة التحليلية التابعة للمكتب التنفيذي لمجلس الاتحاد من أجل المراجعة القانونية والاجتماعية–الاقتصادية (الجزء 3 من المادة 1411 من النظام الأساسي لمجلس الاتحاد).

[14] وافقت حكومة الاتحاد الروسي على خطة عمل لقسم "العمل التنظيمي" من برنامج "الاقتصاد الرقمي للاتحاد الروسي"، الذي ينص على وضع 53 مشروع قانون في 2018–2019. وفي بداية 2019، أعدت حكومة الاتحاد الروسي مشروع قانون بشأن "النظم القانونية التجريبية في مجال الابتكارات الرقمية في الاتحاد الروسي"، قدم للمناقشة العامة (في كانون الثاني/يناير 2019، كما نشر مشروع القانون على بوابة تحسين إدارة الحكومة)www.ar.gov.ru().

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد سيرجي مارتينوف
الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية

في المناقشة العامة

حول

قياس النشاط البرلماني

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

السيدات والسادة!

1. على مدار **25** عاماً من نشاط المجلس الاتحادي، وافق على **أكثر من ثمانية آلاف قانون**[15]. ومع ذلك، بالطبع، لا يمكن أن تكون الأرقام هي المعيار الرئيسي لتقييم نوعية عمل البرلمانيين.

ومن المؤشرات الرئيسية لفعالية النشاط البرلماني هي تحسين نوعية حياة المواطنين وحل المشكلات الملحة في الاقتصاد والمجال الاجتماعي. وبالنسبة إلى الناس، فإن عواقب تطبيق القوانين مهمة. فهم يقيّمون أنشطة البرلمانيين، في المقام الأول، **خلال الانتخابات**. يقاس تقييم أنشطة المشرعين في سياق **البحوث الاجتماعية**[16].

2. يتم إجراء التقييم الرئيسي لعمل أعضاء المجلس الاتحادي من قبل الناخبين في المناطق[17]. تعتمد فعالية نشاط عضو مجلس الشيوخ إلى حد كبير على مدى دفاعه عن مصالح منطقته على المستوى الفيدرالي و "تعزيزها".

وهناك فرص واسعة لهذا الغرض. وخلال الجلسة البرلمانية، يعمل أعضاء الغرفة في العاصمة وفي مناطق المجلس الاتحادي[18]. وكذلك، في إطار ما يسمى **الأسابيع الإقليمية، والتي يتم توفيرها في جدول العمل على أساس شهر**[19]. وخلال هذه الفترة، يزور أعضاء الغرفة الكيانات التي تتألف منها روسيا

---

[15] في الفترة من 1994 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أقرت الغرفة على 8187 قانوناً لروسيا الاتحادية بشأن تعديل دستور روسيا الاتحادية والقوانين الدستورية الاتحادية وغيرها من القوانين الاتحادية. اعتباراً من 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، وفقاً للإدارة القانونية في مكتب المجلس الاتحادي.

[16] **يُجري مركز أبحاث الرأي العام الروسي (VCIOM) بحثًا مستمراً عن التقييمات العامة لأنشطة المؤسسات الحكومية والعامة،** ويشكل ما يسمى **بتقييمات القبول**. تم إجراء واحد من أحدث الاستطلاعات في كانون الأول/ ديسمبر 2018 على عينة تمثيلية روسية بالكامل لسكان المدن والأرياف الذين يبلغ عددهم 1600 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً وما فوق. تعتمد العينة على القائمة الكاملة لأرقام الهواتف التي تعمل في الأراضي الروسية.

ويتم إجراء دراسة استقصائية **لقياس الثقة المؤسسية للمواطنين لدى السلطات** بشكل دوري بواسطة مركز يوري ليفادا التحليلي (مركز ليفادا). أجريت واحدة من أحدث الدراسات الاستقصائية في أيلول/ سبتمبر 2018 على عينة تمثيلية لجميع الروس من سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يبلغ عدد سكانهم 1600 شخص تتراوح أعمارهم بين 18 عاماً وما فوق في 136 مستوطنة في 52 منطقة في روسيا الاتحادية.

[17] يضمن إجراء تشكيل المجلس الاتحادي الاستخدام الواسع لآليات التعبير عن إرادة الناخبين. ويتم تمكين عضو في المجلس الاتحادي من قبل سلطة الدولة المعنية من الكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية على أساس الإرادة التي أعرب عنها الناخبون لهذا الكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية.

18 المادة 41 من لائحة المجلس الاتحادي.

19 على وجه الخصوص، ينص جدول اجتماعات المجلس الاتحادي لدورة الربيع للعام 2018 (الذي تمت الموافقة عليه في اجتماع المجلس الاتحادي في 20 كانون الأول/ديسمبر 2018) على 7 فترات شهرية من عمل أعضاء الغرفة في المناطق (الأسابيع الإقليمية): 9-11 كانون الثاني/يناير، 18-22 شباط/فبراير، 18-22 آذار/مارس، 15-19 نيسان/أبريل، 6-9 أيار/مايو، 3-7 حزيران/يونيو، 1-5 تموز/يوليو.

الاتحادية التي يمثلونها. ويقدم أعضاء مجلس الشيوخ تقارير عن نتائج أنشطتهم، ويستقبلون المواطنين، ويساعدون في حل القضايا الفعلية والموضوعية.

وبالنسبة إلى أعضاء المجلس الاتحادي، يعد المكتب التنفيذي **مواد** دقيقة وكاملة **تعكس نتائج أعمال الغرفة خلال الفترة ذات الصلة**[20]. ولا تحتوي على مؤشرات كمية فحسب[21]، بل تحتوي أيضًا على معلومات حول التغييرات في التشريعات وأهم مشاريع القوانين.

3. من أجل تقييم واقعي وكافي لأنشطة البرلمانيين، يحتاج المواطنون إلى **معلومات موثوقة**. لذلك، في الظروف الحديثة، فإن **الانفتاح و "الشفافية" للنشاط البرلماني** لهما أهمية خاصة.

يقوم المجلس الاتحادي بعمل جاد في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء أول **قناة تلفزيونية برلمانية** في روسيا، "**Together–RF**". وتم تحديث **الموقع الإلكتروني للغرفة**. ولقد أصبح حديثاً وتفاعلياً. أما الآن يتوفر عدد كبير من المعلومات والوثائق على الموقع الإلكتروني، بما في ذلك في اللغة الإنجليزية.

ويتم **بث** جميع **جلسات الغرفة على الموقع الإلكتروني**، على الإنترنت.

4. تقييم أداء أعضاء مجلس الشيوخ لا يعتمد فقط على كثافة سن القوانين. كما يغطي **العمل مع نداءات المواطنين، والامتثال للمعايير الأخلاقية وتشريعات مكافحة الفساد، وعمل البرلمانيين في اجتماعات اللجان وجلسات الغرفة.**

وهكذا، على سبيل المثال، يمارس رئيس المجلس الاتحادي **السيطرة على الانضباط البرلماني من قبل أعضاء الغرفة وهو مخول لإرسال المعلومات ذات الصلة إلى المنطقة التي يمثلها عضو مجلس الشيوخ**[22].

يوجد هناك **لجنة المجلس الاتحادي** لمراقبة دقة المعلومات المتعلقة بالتزامات الدخل والممتلكات المقدمة من أعضاء الغرفة[23]. وتتوفر معلومات عن عمل هذه اللجنة، وكذلك معلومات عن دخل أعضاء مجلس الشيوخ وممتلكاتهم على الموقع الإلكتروني للمجلس الاتحادي.

شكراً لاهتمامكم.

---

20 على سبيل المثال، معلومات ومواد تحليلية عن أنشطة المجلس الاتحادي في الفترة من 10 أيلول/سبتمبر إلى 16 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

21 عدد الاجتماعات التي يعقدها المجلس الاتحادي، واجتماعات لجان المجلس، والقوانين الاتحادية المعتمدة، ومشاريع القوانين المقدمة من أعضاء المجلس الاتحادي، والفعاليات التي عقدت، إلخ

22 لرئيس المجلس الاتحادي الحق في إرسال معلومات حول حضور عضو المجلس الاتحادي اجتماعات هذا المجلس إلى سلطة الدولة للكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية الذي اتخذ قرارًا بشأن تمكين عضو في المجلس الاتحادي (من لائحة المجلس الاتحادي، المادة 4 من قرار المجلس الاتحادي رقم 33-SF المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2002.)

23 تم تشكيله بقرار من مجلس الاتحاد رقم 63-SF المؤرخ 28 آذار/مارس 2012 "بشأن تنفيذ بعض أحكام القانون الاتحادي" بشأن وضع عضو في المجلس الاتحادي ووضع نائب للدولة مجلس دوما الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية "ولائحة المجلس الاتحادي للجمعية الاتحادية لروسيا الاتحادية".

الاتحاد البرلماني الدولي

UNION INTERPARLEMENTAIRE

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد سيرجي مارتينوف
الأمين العام في المجلس الاتحادي في الجمعية الاتحادية الروسية

في المناقشة العامة

حول

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

السيدات والسادة!

1. تتيح تكنولوجيا المعلومات اليوم زيادة كفاءة الإدارة في جميع مجالات الحياة. بالطبع، هذا ينطبق أيضاً على أنشطة المشرعين. لذلك، يبذل **المكتب التنفيذي للمجلس الاتحادي**[24]، المجلس الأعلى للبرلمان الروسي، جهودًا لتحسين دعم المعلومات.
2. ويتم إيلاء اهتمام خاص، على وجه الخصوص، **لتطوير سير العمل الإلكتروني**. ومنذ العام 2007، نحن نستخدم **التوقيع الإلكتروني**.

وتم تقديم نظام **إدارة الوثائق الإلكترونية المشتركة بين الإدارات** لجميع الروسيين، الذي يدعم تبادل المعلومات **مع السلطات الاتحادية والإقليمية**.

وبالنسبة إلى جميع الفعاليات الأكثر أهمية التي تقيمها الغرفة، يتم إنشاء **"ملف إلكتروني" للوثائق المواضيعية**[25]، وبالنسبة إلى الفعاليات الخارجية، يتم استخدام **تطبيق على الهاتف المحمول "ملف إلكتروني للمشارك"** (ملف إلكتروني)[26].

وتم إدخال نظام **المعلومات "مكان العمل المحمول لأحد أعضاء المجلس الاتحادي"**[27]. وهو يوفر للبرلمانيين إمكانية الوصول إلى المواد من أجهزتهم المحمولة في أي مكان في العالم.

ونحن نستخدم **نظام الاتصال المرئي** على نطاق واسع مع السلطات الإقليمية. ففي العام 2018، استخدمنا مراراً وتكراراً هذه الأشكال من الاجتماعات البرلمانية الدولية مثل عقد **مؤتمرات عبر الفيديو والمؤتمرات عن بعد**.

3. يبذل المكتب التنفيذي للغرفة الكثير **لتوسيع نطاق مصادر المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الشيوخ**. ونحن نسعى جاهدين لتحقيق أقصى قدر من **الاستفادة من إمكانات الخبراء الخارجيين**. ونحن نشركهم في حضور جلسات المجلس ولجانه، وجلسات الاستماع البرلمانية، والمناقشات في إطار المجالس الاستشارية وفحص الخبراء لمشاريع القوانين.

وتم تسهيل هذا العمل من خلال **اتفاقيات التعاون** التي أبرمها المجلس الاتحادي مع الجامعات المحلية الرائدة، والأكاديمية الروسية للعلوم وغرفة التجارة والصناعة.

---

[24] في المكتب التنفيذي للمجلس الاتحادي، تُسند مهمة دعم المعلومات إلى الإدارة التحليلية، والإدارة القانونية، وإدارة الدعم التنظيمي، وإدارة تكنولوجيا المعلومات وإدارة الوثائق، التي تقوم بإعداد المعلومات في مجالات اختصاصها.

[25] يوفر نظام المعلومات "إنشاء ملف إلكتروني (ملف إلكتروني) لمواد المعلومات للمعلومات في المجلس الاتحادي" إمكانية إنشاء حزم من المستندات في النموذج الإلكتروني.

[26] نظام التزويد التشغيلي للمواد الإعلامية ودعم المعلومات في الفعاليات الخارجية.

[27] يوفر النظام إمكانية عرض معلومات حول الفعاليات وجداول الأعمال والعمل مع مشاريع القوانين وغيرها من الوثائق في أشكال مختلفة.

وتحت رئاسة المجلس الاتحادي، يعمل **مجلس الخبراء العلمي** الذي يجمع حوالى ثمانين عالماً روسياً جيدي السمعة[28]. وإجمالاً، تم تشكيل **ثمانية عشرة هيئة استشارية**[29]، التي توحد العلماء البارزين والشخصيات العامة والمتخصصين والخبراء في القضايا الرئيسية لجدول الأعمال الاجتماعي-الاقتصادي والاجتماعي-السياسي، وتعمل على أسس مستمرة تحت المجلس الاتحادي ورئيس الغرفة. وفي إطار لجان غرفتنا، تعمل هياكل للخبراء متخصصة، خاصة بنا.

وأود التأكيد على أن جميع خبرائنا الخارجيين وأعضاء الهيئات الاستشارية يعملون **على أساس طوعي ومجاني**.

4. يتضمن جدول أعمال اجتماعات المجلس الاتحادي بانتظام مجموعات مواضيعية خاصة: "**ساعة الكيان التأسيسي لروسيا الاتحادية**" و "**الساعة الحكومية**" و "**وقت الخبير**". وقد أصبحت هذه الأشكال عنصراً هاماً في دعم المعلومات لعمل البرلمانيين. وفي إطار بنود جدول الأعمال هذه، يتم الاستماع إلى تقارير **رؤساء المناطق، ونائب رئيس وزراء الحكومة والوزراء الفيدراليين، وكذلك العلماء والشخصيات العامة الشهيرة**.
5. إن أداة دعم المعلومات الهامة الأخرى هي **استخدام موارد المكتبة البرلمانية للجمعية الاتحادية**. والعمل جارٍ **لتنظيم بوابة عامة للمكتبة**. ومن المخطط أن يكون **محتواها الرقمي متوفراً** ليس فقط للروسيين، بل أيضًا لمستخدمي الإنترنت الأجانب.

شكراً لاهتمامكم.

.

[28] مرسوم رئيس مجلس الاتحاد المؤرخ في 30 آذار/ مارس 2012 رقم rp-SF-89 "بشأن مجلس الخبراء العلمي برئاسة المجلس الاتحادي في الجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية"

[29] تم إنشاء هيئات استشارية دائمة للخبراء في المجلس الاتحادي: 3 تحت رئاسة المجلس الاتحادي، و15 بموجب الغرفة.

الاتحاد البرلماني الدولي

UNION INTERPARLEMENTAIRE

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد يعقوب كوالسكي
الأمين العام لمجلس الشيوخ في بولندا

في المناقشة العامة حول

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

1. ترتبط بدايات خدمات البحث والمعلومات في مجلس الشيوخ ارتباطًا وثيقًا بالتغيرات السياسية التي حدثت في بولندا بعد انتخابات 1989. عندها بدأ مجلس الشيوخ عملية تطوير إدارة جديدة بالكامل. أدى كونغرس الولايات المتحدة دورًا مهمًا في هذه العملية. أثارت الانتخابات الديمقراطية الأولى لمجلس الشيوخ المولود في جمهورية بولندا اهتمام مجلس الشيوخ الأمريكي بديمقراطية بولندا الناشئة وإدارتها الجديدة المنتخبة ديمقراطياً. صوت أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي لمساعدة نظيرهم البولندي. يتعلق التصويت بإنشاء برنامج *نعمة الديمقراطية*. بموجب هذا البرنامج، في نيسان/أبريل 1990، عين مجلس النواب فرقة العمل الخاصة المعنية بتطوير المؤسسات البرلمانية في أوروبا الشرقية. وقد أطلق عليها اسم "فرقة عمل فروست سولومون" — نسبةً إلى أسماء رئيسها، مارتن فروست، عضو في الكونجرس من الحزب الديمقراطي، وعضو جمهوري في الكونغرس داعم لهذه المبادرة، جيرالد ب. سولومون. كان البرلمان البولندي أول مؤسسة في أوروبا الشرقية تتلقى المساعدات الأمريكية. في قرار 26 تشرين الأول/أكتوبر 1989، ذكر الكونغرس الأمريكي أنه "نظرًا لانتخاب بولندا أول برلمان لها بتصويت الأغلبية على مدار أكثر من خمسين عامًا، فإن البرلمان ملتزم بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية وبحرية الفرد، بينما يفتقر إلى الخبرة، التدريب، المعدات التقنية، خدمات البحث، الإجراءات المتطورة، يوافق الكونغرس، الذي يتمتع بخبرة تشريعية قوية وإمكانيات تشغيلية، على برنامج نعمة الديمقراطية من كونغرس الولايات المتحدة لمجلس الشيوخ الجديد ومجلس النواب في بولندا ". كان أول إجراء اتخذه الأمريكيون هو تسليم المعدات التقنية اللازمة، مثل: أجهزة الكمبيوتر. سمح هذا البرنامج لمجلس الشيوخ ومجلس النواب للبدء في إنشاء خدمات البحوث والمعلومات المهنية، حيث قدم الشركاء الأمريكيون مجموعة متنوعة من الدورات التدريبية وعدد من الزيارات الدراسية التي تنطوي على نقل معرفة كيفية عمل هذه الخدمات.

بعد فترة وجيزة من انتخابات عام 1989، بدأ العمل في بناء الهيكل التنظيمي لإدارة مجلس الشيوخ والتي كان لابد من إنشاؤه من الصفر. عُهد إلى نائب المارشال في مجلس الشيوخ، أندريه ويلوفيسكي، مهمة إنشاء مجلس الشيوخ الجديد. لقد أشرف على خطط الهيكل المذكور، وتنفيذ قواعد عمله، وتعيين الموظفين. يصف هذه الفترة في مقابلة على الشكل التالي: "ببساطة لم يكن

هناك مستشارية لمجلس الشيوخ. كان هناك أعضاء في مجلس الشيوخ وبعض التدابير، نعم، تم إحضارهم مؤقتًا. ثم كان هناك مسؤولو مباني مجلس النواب (...) لقد ذكرتموني بـ [...] إنشاء هذه المستشارية وهذا العمل الكتابي الشاق والمجهد والمتخصص. حسنًا، في النهاية، نحن نمضي قدمًا بطريقة ما. "

في عام 1990، تم إنشاء مكتب البحوث والتحليلات. تم تأسيس هيكلها ومسؤولياتها الأساسية في أيلول/سبتمبر عام 1991 وتم توسيعها في أيار/مايو 1992. وكان من المهم بشكل خاص في ذلك الوقت أن يتمكن من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين حديثًا في أول انتخابات حرة لمجلس الشيوخ منذ الحرب العالمية الثانية الحصول على مستوى الخدمة، والدعم الفني والإعلامي في البرلمان وفي نشاطهم في الدوائر الانتخابية. كانت هذه المساعدة ضرورية، لأن جزءًا كبيرًا من أعضاء مجلس الشيوخ لديهم تجارب مختلفة عن أنشطتهم المعارضة والسرية، لكن لم يكن لديهم خبرة مماثلة في العمل البرلماني. كان الهدف من مكتب البحوث والتحليلات هو تمكين أعضاء مجلس الشيوخ من الحصول على المعرفة والمعلومات، حتى يتمكنوا في وقت التحول السياسي الصعب من اتخاذ قرارات مستنيرة في العملية التشريعية. لذلك، منذ البداية، شكلت خدمات البحوث والمعلومات جزءًا لا يتجزأ من إدارة مجلس الشيوخ المولود من جديد والتي كانت في النهاية الإدارة الأولى، التي بنيت من الصفر، وهي مؤسسة غير شيوعية في ذلك الوقت. في البداية، كان لدى المكتب موظفان – المدير وأخصائي رئيسي. كبر الفريق على مر السنين وفي عام 1991 كان يتكون من 21 شخصًا، وتوسع إلى 33 شخصًا في العام التالي. في ذلك الوقت، كان المكتب يتكون من 4 وحدات:

- وحدة المعلومات السريعة
- وحدة منشورات اللغات الأجنبية
- وحدة البحوث
- أرشيف مجلس الشيوخ

في ذلك الوقت، في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1991، أصبحت بولندا عضوًا في مجلس أوروبا، وبعد ذلك بفترة قصيرة، انضمت خدمات البحوث والمعلومات في كلا مجلسي البرلمان البولندي إلى المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلمانيين (ECPRD) ، وهي شبكة من المعلومات التبادل بين برلمانات أوروبا برئاسة مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي. وهكذا، فإن التعاون بين خدمات البحوث في مجلس الشيوخ وإدارة

المؤسسات الأوروبية سبقت انضمام بولندا إلى الاتحاد الأوروبي لفترة طويلة. شكلت عملية التفاوض وفترة ما قبل الانضمام وما بعده العديد من التحديات الجديدة للمكتب. واحدة من هذه التحديات هي تشريع الاتحاد الأوروبي الجديد. تؤدي الحاجة إلى العمل على وثائق المجتمع وعملية تعديل القانون إلى لوائح الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء وحدة جديدة في المكتب مخصصة لقضية التكامل الأوروبي. كانت ديناميات التغييرات في المكتب نفسه في التسعينيات عالية. في عام 1999، كان هناك 8 وحدات تعمل بكامل طاقتها في المكتب:

- وحدة المعلومات السريعة
- وحدة التكامل الأوروبي
- وحدة التربية المدنية
- وحدة دراسات الخبراء
- وحدة المجتمعات البولندية في الخارج
- وحدة الرسائل
- وحدة الاستشارات القانونية
- أرشيف مجلس الشيوخ

في السنوات اللاحقة، تغير اسم المكتب ووحداته التنظيمية، لكن خدمات البحوث والمعلومات ظلت في كما هي.

2. اليوم، تُعد "مستشارة مجلس الشيوخ" مؤسسة تستخدم ما يقرب من 360 شخصًا، ويوجد في مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات 28 شخصًا يعملون في جميع الوحدات ، بمن فيهم مديران. مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات هو واحد من 8 مكاتب للأمور الموضوعية التابعة مباشرة للأمين العام لمجلس الشيوخ.

3. مديران. مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات هو واحد من 8 مكاتب للأمور الموضوعية التابعة مباشرة للأمين العام لمجلس الشيوخ.

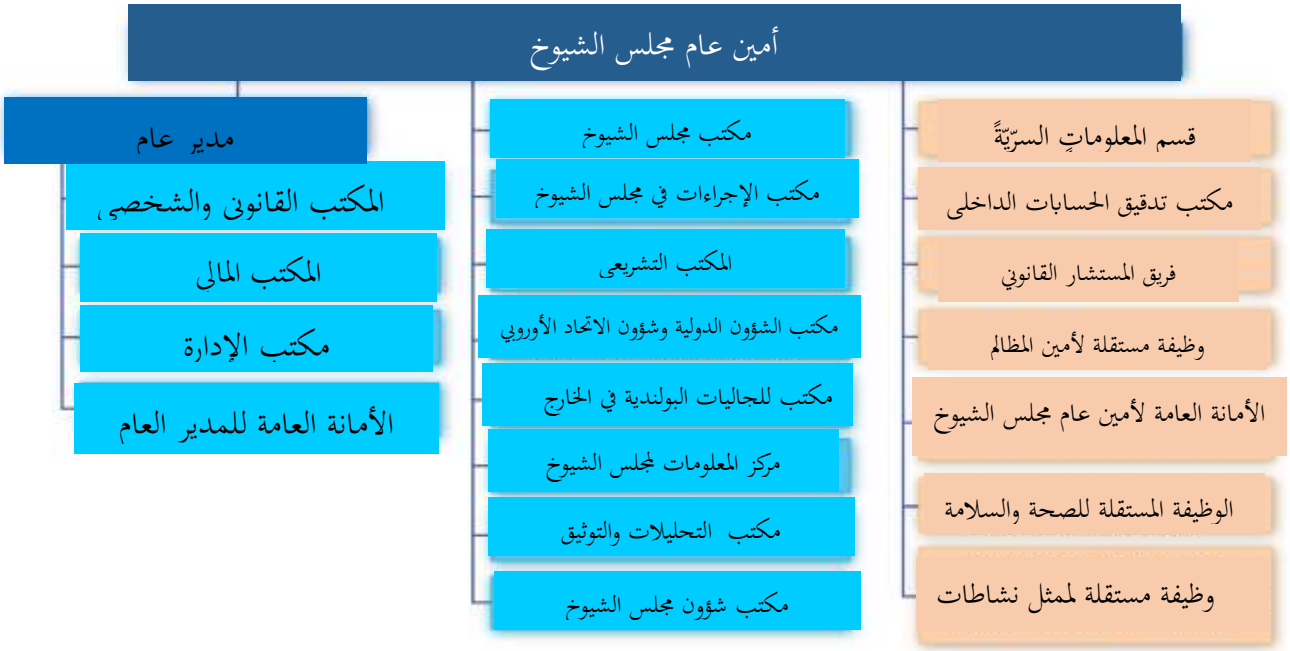

الصورة رقم 1: هيكلية استشارية مجلس الشيوخ في جمهورية بولندا

تتمثل مهمة مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات في دعم نشاط مجلس الشيوخ باعتباره السلطة التشريعية وهيئاته وفرادى أعضاء مجلس الشيوخ من خلال توفير التحليلات والمواد والمعلومات المستقلة، وكذلك تسجيل أنشطة مجلس الشيوخ والتعامل مع المراسلات والالتماسات موجهة إلى مجلس الشيوخ. لدى المكتب ثلاث وحدات تنظيمية تشرف على أداء هذه المهام:

تتمثل مهمة مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات في دعم نشاط مجلس الشيوخ باعتباره السلطة التشريعية وهيئاته وفرادى أعضاء مجلس الشيوخ من خلال توفير التحليلات والمواد والمعلومات المستقلة، وكذلك

تسجيل أنشطة مجلس الشيوخ والتعامل مع المراسلات والالتماسات موجهة إلى مجلس الشيوخ. لدى المكتب ثلاث وحدات تنظيمية تشرف على أداء هذه المهام:

- وحدة التحليلات والبحوث
- وحدة الالتماسات والمراسلات
- أرشيف مجلس الشيوخ

يقوم مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات ، من خلال وحدة التحليلات والبحوث ، دائمًا بمهام خدمات البحوث والمعلومات في مجلس الشيوخ. تتكون هذه الوحدة من فريقين: فريق التحليلات والأبحاث الذي يعمل به 8 محللين وباحثين وفريق المعلومات والإحصاء مع 3 موظفين متخصصين يعملون على التحليلات والبيانات الإحصائية.

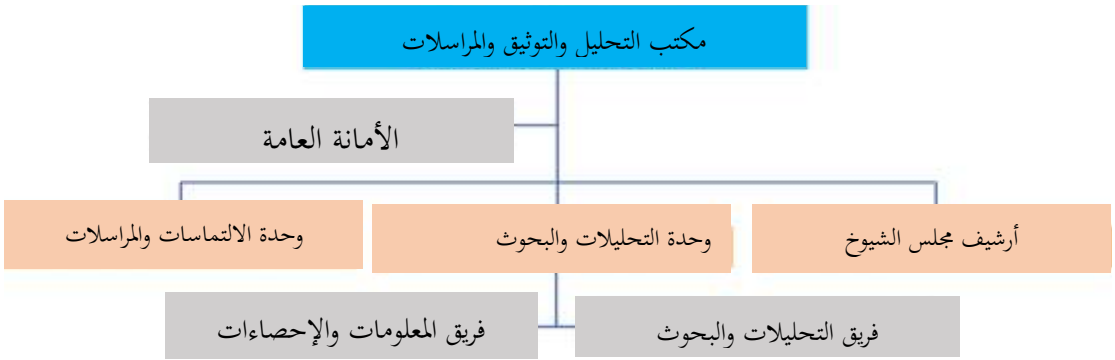

الصورة. 2: الهيكل الحالي لمكتب التحليل والتوثيق والمراسلات

وفقًا للمادة 15 من قواعد ولوائح مجلس الشيوخ، "يشمل نطاق نشاط مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات تزويد مجلس الشيوخ بالخبرة والمعلومات، فضلاً عن هيئاته وأعضاء مجلس الشيوخ ومستشار مجلس الشيوخ، يتعامل مع المراسلات الواردة من المواطنين والموجهة إلى مجلس الشيوخ وهيئاته ومستشاري مجلس الشيوخ ، وتوثيق وأرشفة أعمال مجلس الشيوخ ، ولا سيما:

1) إعداد وتقديم التحليلات ودراسات الخبراء والتقارير المواضيعية؛

(2) إعداد وتبادل المعلومات والإحصاءات اللازمة لعمل مجلس الشيوخ؛

(3) النظر في الالتماسات المقدمة من هيئات مجلس الشيوخ؛

(4) الرد على الرسائل غير الرسمية الموجهة إلى مجلس الشيوخ وهيئاته، ومستشار مجلس الشيوخ؛

(5) ضمان توافر المعلومات العامة المتعلقة بنشاط مجلس الشيوخ وهيئاته ومستشار مجلس الشيوخ؛

(6) توثيق عمل مجلس الشيوخ عن طريق إعداد وجمع المواد التي تضم موارد المحفوظات الوطنية التي تم تطويرها أثناء نشاط مجلس الشيوخ، وكذلك هيئاته وأثناء ساعات عمل مكاتب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس الشيوخ؛

(7) التعاون وتبادل المعلومات مع خدمات البحث والتحليل وخدمات الأرشيف للبرلمانات الأجنبية. "

ضمن المعلومات وخدمة الخبراء، تتضمن مهام المكتب، بما في ذلك فريق التحليلات والأبحاث، على وجه الخصوص:

- دعم عمل مجلس الشيوخ من خلال إعداد الأوراق والتحليلات ودراسات الخبراء والمعلومات؛
- طلب الآراء الخارجية ودراسات الخبراء؛
- دعم المحتوى للمكاتب الأخرى في تنظيم الندوات والمؤتمرات واجتماعات الندوات للجان؛
- تطوير وتحرير محتوى المواد للمؤتمرات ومواد ما بعد المؤتمر؛
- جمع وتطوير المنشورات والمواد المفيدة لعمل مجلس الشيوخ؛
- الحفاظ على النسخ بلغات أجنبية من موقع مجلس الشيوخ على الإنترنت والتعاون في تطوير منشورات بلغات أجنبية لمستشار مجلس الشيوخ،
- التعاون وتبادل المعلومات مع خدمات البحث والتحليل في برلمانات البلدان الأخرى، مع شبكات المعلومات الدولية، وكذلك مع مراكز البحث والمعلومات العلمية المحلية والأجنبية، وكذلك إعداد المعلومات حول الإجراءات التي اتخذها المكتب في سيتم نشر هذا الصدد على الموقع الإلكتروني؛
- تطوير وتحرير "الدراسات والمواد حول مجلس الشيوخ".

تشمل مهام فريق المعلومات والإحصاء ما يلي:

- إعداد وتبادل المعلومات والإحصاءات اللازمة لعمل مجلس الشيوخ وهيئاته ومستشار مجلس الشيوخ؛
- أخذ أوامر للتقارير والتحليلات المتعلقة بنشاط المكتب؛
- مراقبة عمل مجلس النواب والإعداد المستمر لمذكرات المعلومات حول هذا الموضوع؛
- إعداد تقارير أسبوعية عن سير عمل مجلس الشيوخ لتنشر على الموقع الإلكتروني؛
- التحليل الإحصائي لعمل مجلس الشيوخ ؛ إعداد المنشور "بيانات مختارة عن أعمال مجلس الشيوخ البولندي".

3. الشكل الحالي لخدمات البحوث والمعلومات في مجلس الشيوخ هو نتيجة لتطور مؤسسي معين وإعادة تنظيم متتالية حدثت في السنوات السابقة. ومع ذلك، يجدر التأكيد على أنه بغض النظر عن التغييرات التنظيمية، فإن وظيفة ومهام المكتب ظلت كما هي. يمكن للمرء حتى أن يقول أن التكنولوجيات الجديدة والإنترنت وتحسين الوصول إلى المعلومات وتدفقها وما ينتج عنها من زيادة في ضغط الوقت في جمع المعلومات وتحليلها وتطويرها ونقلها من جهة، ومن ناحية أخرى، صعوبة أكبر في التحقق من دقة تلك المعلومات (أخبار وهمية) وموثوقة المصادر، جعل عمل خدمات البحث والمعلومات أكثر تعقيدًا.

باستخدام تسمية علم الإدارة، يمكن القول إن أنشطة خدمات البحث والمعلومات ذات طبيعة خدمة فيما يتعلق بالعملاء الداخليين المحددين في قواعد وأنظمة مجلس الشيوخ. الموقف المعتاد هو الاستجابة وتنفيذ الأوامر الصادرة عن هيئات مجلس الشيوخ، أو أعضاء مجلس الشيوخ الفرديين أو رئيس مجلس الشيوخ. وفي هذا الصدد، كثيراً ما يقيم المحللون تعاونًا مع أفضل الخبراء الخارجيين، من الدوائر الأكاديمية والبحثية، وبين الممارسين المشهورين، على سبيل المثال فيما يتعلق بدراسات الخبراء القانونيين أو المسائل المتعلقة بالقطاع غير الحكومي. في المتوسط ، تطلب وحدة التحليلات والبحوث حوالي 15 دراسة خارجية من الخبراء سنويًا. تم تحديد قواعد هذا التعاون بدقة في القرار رقم 49 الصادر عن رئاسة مجلس الشيوخ في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، والذي بموجبه أصدر الأمين العام لمجلس الشيوخ الأمر رقم 20 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 بشأن المبادئ والإجراءات التفصيلية لإبرام الاتفاقيات مع الخبراء وأعضاء فرق المستشارين وكذلك الأحكام التفصيلية لهذه الاتفاقيات. لقد عمل المكتب مع خبراء خارجيين لسنوات عديدة وبنى قاعدة كبيرة من المتعاونين الذين ما زالوا يتم تحديثهم واستكمالهم بأسماء جديدة لأفضل المتخصصين في مجال معين.

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن العديد من أنشطة مكتب التحليل والوثائق والمراسلات ، ولا سيما وحدة التحليلات والبحوث ، هي أنشطة استباقية بطبيعتها أيضًا. يقوم موظفو الوحدة، بمبادرة منهم، بعد تحليل أكثر المواضيع إثارة للاهتمام حاليًا الناشئة في مجال التشريع أو مجرد حضور في الخطاب العام، باقتراح موادهم المواضيعية الخاصة بهم والتي، بموافقة مدير المكتب، يعدون في شكل تقارير كونها جزءا من سلسلة النشر.

4.يتم نشر جميع دراسات الخبراء والأوراق والتحليلات المواضيعية بشكل عام على موقع مجلس الشيوخ. وهي مقسمة إلى سلسلة منشورات "آراء ودراسات خبراء"، "تقارير مواضيعية" (عادة ما يتم نشر أعمال المحللين الخاصة بالمكتب هنا). بالإضافة إلى ذلك، يتم إرسال المعلومات إلى أعضاء مجلس الشيوخ مع قائمة المواد التي أعدتها وحدة التحليلات والبحوث في مكتب التحليلات والوثائق والمراسلات، بحيث يتمكنوا من الوصول المستمر إلى المعلومات، بما في ذلك دراسات الخبراء التي أمر بها أعضاء مجلس الشيوخ الآخرين، ويمكن بسهولة العثور على التقرير الذي يهتمون به. بغض النظر عما إذا كان قد تم إعداد مواد معينة أم لا، أو أنه من عمل المكتب، يتمتع جميع أعضاء مجلس الشيوخ، ولكن المواطنين أيضًا، بالمساواة في الوصول إليه عبر الإنترنت. تجدر الإشارة إلى أن نشر المكتب على الملأ (على موقع مجلس الشيوخ على شبكة الإنترنت) له آثار أوسع من العمل على الغرفة فقط. لا يتعلم المواطنون فقط المسائل التي يتناولها أعضاء مجلس الشيوخ، ولكنهم يتمتعون أيضًا بالمساواة في الوصول إلى المعرفة في مجال معين؛ يبدو أنه مهم للغاية من منظور تطور المجتمع المدني. في العديد من المناسبات، يتلقى موظفو المكتب ردودًا من الأشخاص البولنديين المهتمين، مما يشير إلى أن المواد التي يتم إعدادها ونشرها وفقًا لآراء ودراسات الخبراء والتقارير المواضيعية لا تتم قراءتها فحسب، بل يستخدمها المواطنون أيضًا. كان هذا هو الحال مع دراسة الخبراء حول الحضانة المشتركة، ودراسة الخبراء حول التقسيم الإقليمي لمنطقة مازوسي وغيرها الكثير.

يتم أيضًا نشر الأوراق الإحصائية التي أعدها محللو مكتب التحليل والوثائق والمراسلات مثل البيانات المختارة والإحصاءات الأساسية وتعديلات مجلس الشيوخ على القوانين التي اعتمدها مجلس النواب على الموقع الإلكتروني. توفر هذه المعلومات المعدة والمكثفة للمواطنين الفرصة للحصول على المعرفة الأساسية والمقدمة بوضوح حول أعمال مجلس الشيوخ والشيوخ دون الحاجة إلى البحث من خلال مصادر مختلفة للبيانات.

نشاط النشر الخاص بالمكتب مهم أيضًا. الموظفون المتخصصون يعدون المنشورات العرضية، على سبيل المثال ذات الصلة بتاريخ مجلس الشيوخ (سلسلة من المنشورات التي تصف المصطلحات المتتالية لمجلس الشيوخ من جديد، والمنشورات المتعلقة باليوبيل واحتفالات الذكرى السنوية). في بعض الأحيان، يتم تقديم هذا المنشور للمكتبات، التي يتم توزيعها خلال المؤتمرات المواضيعية أو يتم تسليمها إلى المجتمعات البولندية في الخارج أثناء رحلات مارشال مجلس الشيوخ.

5.لسنوات عديدة حتى الآن، كان مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات عضوًا في العديد من الهيئات الدولية التي تجمع وحدات البحوث البرلمانية مثل المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلمانيين (ECPRD) أو IFLAPARL (قسم المكتبات وخدمات البحوث للبرلمانات) الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA). إلى جانب الزملاء من خدمات البحوث والمعلومات من برلمانات مجموعة فيزغراد ، يشكل موظفو مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات منصة لتبادل المعلومات حول تعاون وأنشطة البرلمان في منتدى V4. لا يزال هذا المشروع قيد التطوير والذي ينتج عنه العديد من الاجتماعات الموضوعية وإنشاء موقع إلكتروني مخصص.

يعد التعاون الدولي جزءًا مهمًا من عمل المكتب، فهو يسمح له بالاستفادة من تجربة خدمات البحوث الأخرى، ولكن أيضًا لتبادل الخبرات والنتائج، سواء على المستوى الفني أو التنظيمي. كجزء من التعاون الدولي (برامج التوأمة) وتبادل الخبرات المتبادل، شارك موظفو مكتب التحليل والتوثيق والمراسلات في البرامج التدريبية للإدارة البرلمانية لما يشار إليه باسم "الديمقراطيات الناشئة". كانت الوجهة الرئيسية للزيارات المنظمة البلقان، بما في ذلك دول مثل مقدونيا. كان الهدف من الزيارات هو نقل المعرفة إلى الزملاء هناك الذين بدأوا للتو عملية بناء إدارة برلمانية حديثة. إنها تجربة بالغة الأهمية وعنصر حاسم في عمل خدمات البحوث والمعلومات كجزء من الإدارة البرلمانية، لأنها تساهم في الزيادة العالمية في

جودة العمل الذي تقدمه الإدارات البرلمانية وتسريع عملية إرساء الديمقراطية من خلال تبادل الأمثلة والحلول الجيدة والمثبتة.

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيد غلام رضا نوري قلزلجه
أمين عام مجلس الشورى الإسلامي في إيران

في المناقشة العامة

حول

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

الزملاء الأعزاء

السيدات والسادة

في البداية، أود أن أشكر البرلمان القطري لاستضافته الاجتماع الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي. وأشكر كذلك زميلنا الموقر، السيد فهد الخيارين، السكرتير العام الموقر لمجلس الشورى في دولة قطر على اتخاذ الترتيبات اللازمة والتخطيط لاجتماع الأمناء العامين.

فيما يتعلق بمسألة طريقة وصول البرلمانيين إلى المعلومات والوثائق، ينبغي أن أقول أنّه في مجلس الشورى الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية (البرلمان الإسلامي)، طريقة وصول البرلمانيين إلى المعلومات والوثائق موجودة في مختلف الأشكال المخططة التي سأقدمها للزملاء الموقرين في توضيحات موجزة. كما نعلم، إنّ الموضوع الرئيسي في اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي هذا هو "البرلمانات، وقاعدة تدريس السلام والأمن وسيادة القانون". وبالتالي، نحاول كذلك تسهيل شؤون البرلمانيين والعمليات الإدارية لبرلماننا والوصول إلى المعلومات، وبالتأكيد المزيد من المشاركات التي سنستمتع بها في انتشار السلام والأمن المستدامين في جميع أنحاء العالم. وسيتم إقرار قوانين أكثر فاعلية عندما يتمكن البرلمانيون، بشكل صحيح وفي الوقت المناسب، من تلقي معلومات محدثة، ولديهم إمكانية لمقارنة القوانين الجديدة بالقوانين القديمة. نحن نعرف جيداً أهمية عملنا. أنا هنا أرى أنه من الضروري الإشارة إلى موارد الدراسة الخاصة بحالة البرلمانيين لدينا على حدة.

مركز أبحاث مجلس الشورى الإسلامي

استخدم مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان الإسلامي) منذ فترة ولايته الأولى، المشاورات مع الخبراء لتحليل الخطط ومشاريع القوانين. ومع ذلك، فإن أساس الوظيفة كان على الفهم الشخصي والقدرة العلمية للبرلمانيين أنفسهم، ولكن منذ عام 1992 وعام 1993، بناءً على أمر من رئيس مجلس الشورى الإسلامي، وهي هيئة دائمة منظمة منفصلة تسمى "مركز أبحاث البرلمان الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية" تأسست مع البرلمان لتقديم خدمات الخبراء والبحوث الدائمين، وإعداد الموضوعات والأرقام اليومية ودراسات الحالة لإبلاغ البرلمانيين. يضم هذا المركز نخبة من الباحثين الشباب في مجالات مختلفة يقومون بالإرشاد، في حال طلب البرلمانيين الحصول على المعلومات والأرقام في أي مجال متخصص في أقرب وقت ممكن.

مكتبة مجلس الشورى الإسلامي (ICAL)

تقدم المكتبة والمتحف ومركز الوثائق التابع لمجلس الشورى الإسلامي (ICAL) خدمات متنوعة للبرلمانيين ووزراء الحكومة والباحثين المحليين والأجانب ومختلف طلاب الجامعات والعملاء والهيئات.

تم تأسيس مكتبة مجلس الشورى الإسلامي بغرض تقديم الخدمات ذات الصلة بالمكتبة والمعلومات المتعلقة بالبحوث والعلوم إلى البرلمانيين الموقّرين، وقد عرفت بأنها واحدة من المراكز العلمية والثقافية الهامة والمميزة في الحفاظ على التراث المكتوب للثقافة الإيرانية والإسلامية في العالم. وتتمتع هذه الهيئة بمصادر لا مثيل لها تقريباً والتي زادت من مصداقيتها كمركز مهم في نشر تاريخ العلوم والفن.

من بين أهم الخدمات التي يقدمها هذا المركز:

- إعلام البرلمانيين.
- خدمات مرجعية للبرلمانيين.
- خدمات الإنترنت للبرلمانيين.
- المصادر الرقمية والإلكترونية.

فيما يلي إحصاءات موارد مكتبة مجلس الشورى الإسلامي:

- المخطوطات: 27693 مجلدات
- الطباعة الحجرية: 21700 مجلد
- الكتب المطبوعة (الفارسية والعربية واللاتينية): 509489 مجلدات.
- المفاوضات التفصيلية لمجلس الشورى الوطني: 24 مجلدًا متاحًا مجانًا على الموقع الإلكتروني لمكتبة مجلس الشورى الإسلامي.
- المفاوضات التفصيلية لمجلس الشورى الإسلامي: 10 مجلدات سيتم تحميلها قريباً على الموقع الإلكتروني لمكتبة مجلس الشورى الإسلامي.
- المفاوضات التفصيلية لمجلس الشيوخ: 7 مجلدات متوفرة مجانًا على الموقع الإلكتروني لمكتبة مجلس الشورى الإسلامي.
- المفاوضات التفصيلية للجمعية التأسيسية:
  - 1949: الجلسات 1 وحتى 9 (21 نيسان/ أبريل – 10 أيار/ مايو 1949)
  - 1967: الجلسات 1 وحتى 9 (19 آب/ أغسطس – 10 أيلول/ سبتمبر 1967)

قسم القوانين والأقسام الخاصة بسن القوانين

فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في مجال وضع القوانين، تقوم إدارة سن القوانين في مبنى البرلمان بأنشطتها من خلال خبراء قانونيين ذوي خبرة بالقرب من الطابق العام للبرلمان. يقومون بالتشاور مع البرلمانيين الموقرين في أي مجال متخصص من خلال مقارنة ووصف الموافقات القانونية. إنّ واجب هذا القسم هو جمع وتوثيق القوانين في أي مجال وتقديم التاريخ القانوني للمناقشات. يجب على جميع الهيئات الحكومية التي تصدر قوانين، بما في ذلك السلطة التنفيذية، والمجلس الأعلى للثورة الثقافية، والمجلس العام للمحكمة

العليا في إيران، والمجلس العام لمحكمة العدل الإدارية في إيران، وكذلك الهيئات التي تعتبر قوانينها وأنظمتها إلزامية، تسليم جميع موافقاتهم إلى البرلمان الإسلامي قسم سن القوانين. من بين المهام الأخرى لهذه الدائرة الإجابة على استفسارات مجلس رئاسة البرلمان الإسلامي والبرلمانيين والحكومة والمجالس العليا في المحافظات. في هذا الصدد، فإن وقت الرد على الاستفسارات حول الخطط ذات النجمتين وذات النجمة الواحدة والعادية والفواتير هو أربع وعشرون ساعة وثمانية وأربعون ساعة، أسبوع واحد فيما يتعلق. من بين المهام الأخرى لهذا القسم: إعداد منهجية كتابة الخطط والفواتير على أساس الأطر العلمية ، وتحديد المصطلحات المتخصصة المستخدمة في مختلف القضايا ونشرها لتغطية المراحل القانونية في أجهزة الدولة ، ونشر الموضوع المتخصص المبعثر مجموعات قائمة على شكل نسخ إلكترونية وكتب ، وتحرير موافقات البرلمان واللجان بناءً على اللوائح الداخلية للبرلمان ، وإعلام وتعليم الجمهور للقوانين ، وتدوين القوانين ، وتصحيح الفصول والمقالات القانونية المستندة إليها ، تقديم المشورة القانونية وسن القوانين إلى رئيس البرلمان وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والبرلمانيين.

قسم تكنولوجيا المعلومات

• تشكيل مرافق للبرلمانيين للوصول إلى الإنترنت عالي السرعة وتلقي أقراص خاصة لتلقي أحدث الوثائق والمعلومات؛

• وجود نية لإنشاء "مركز لجمع البيانات مع وصول محدود" للبرلمانيين بحيث يستخدم جميع البرلمانيين هذه الخدمات في وقت واحد. وذلك لغرض تسهيل الشؤون، وتجميع عمليات المعلومات وتوثيق القوانين والمعلومات المتعلقة بالبرلمان الإسلامي؛

تسهيل التواصل مع أعضاء البرلمان من خلال الوسائل الإلكترونية؛

• حذف أوراق من تشريعات النواب والإشراف من خلال استبدال مع الإصدارات الإلكترونية

المستشارون

طرح البرلمانيون القضايا المثارة المطروحة للنقاش والتشاور في قاعة البرلمان العامة للمناقشة والتشاور مع المنظمات غير الحكومية – مراكز البحوث والعلوم والأكاديميات – والشركات الرائدة وممثلي القطاع الخاص.

من خلال تمويل مستشارين للبرلمانيين إلى جانب خمسة مستشارين من الحكومة للنواب و5 مستشارين للجان، يسمح لهم البرلمان الإسلامي باستخدام مساعدة الخبراء في مختلف المجالات الأكاديمية والعلمية

والمتخصصة. معظم هؤلاء المستشارين هم من أساتذة الجامعة المعروفين. تم طرح هذا الاقتراح لغرض استخدام المتخصصين مع البرلمانيين في صنع القوانين.

اللجان المتخصصة

يتمتع البرلمان الإسلامي بـ 13 لجنة متخصصة. عادة، يتم تحليل خطط ومشاريع البرلمان بخبرة في اللجان ذات الصلة. عند رفع مشاريع القوانين والخطط في الطابق العام، يتم طرح وجهة النظر النهائية للجنة والإعلان عنها. علاوة على ذلك، تقوم اللجان المتخصصة في البرلمان بإبلاغ البرلمانيين الشرفاء بآخر التطورات والإجراءات من خلال الكتيبات الإحصائية والتحليلية. علاوة على ذلك، من الممكن إنشاء لجنة جديدة لقضايا محددة.

زملائي الاعزاء،

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لمعالي الرئيس والزملاء الموقرين.
شكراً لكم.

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمان

دراسة مقارنة

تقديم : نجيب الخدي

الكاتب العام لمجلس النواب

المملكة المغربية

تكتسي خدمة الأبحاث والمعلومات والوثائق في البرلمانات أهمية قصوى في ضمان جودة العمل البرلماني وفعاليته سواء في مجالات التشريع أو تقييم السياسات العمومية أو مراقبة العمل الحكومي أو الدبلوماسية البرلمانية. ولذلك حرصت العديد من البرلمانات منذ منتصف القرن العشرين على توفير هذه الخدمات بهدف التجاوب مع انتظارات البرلمانيين وحاجياتهم سواء كأفراد أو على صعيد اللجان ومجموعات العمل، كما تسعى العديد من البرلمانات اليوم إلى إحداث مراكز برلمانية للأبحاث والدراسات من أجل الاستجابة لحاجة برلمانية ملحة ومتزايدة والمساهمة في تطوير الآداء البرلماني كميا ونوعيا.

1- معايير خدمات الأبحاث والمعلومات البرلمانية :

رغم التنوع والاختلاف الحاصل في بنية هذه الخدمات وطريقة تنظيمها وتدبيرها فإن قاسمها المشترك يتمثل في حيادها من خلال مراعاة المعايير الأساسية التالية في عملها :

- عدم الانحياز
- الوضوح وسهولة الاستعمال
- سرعة الإنجاز
- الدقة والارتباط الوثيق بانشغالات العمل البرلماني في مجالات محددة
- واجب التحفظ

2- تنظيم وهيكلة خدمات الأبحاث والمعلومات البرلمانية على الصعيد الدولي : ثلاث نماذج رئيسية.

من خلال استقراء وتحليل كيفية تنظيم هذه الخدمات لدى مختلف البرلمانات يتضح أن أشكال التنظيم تنحصر في ثلاث نماذج رئيسية :

- تقديم الخدمات من خلال المكتبة البرلمانية

- توفير الأبحاث والدراسات من طرف قسم خاص
- تدبير الأبحاث من خلال مركز مستقل للأبحاث والدراسات.

ويختلف حجم وعدد وحدات البحث وفرق العمل، وعدد الباحثين العاملين بها من صنف لآخر حسب السياق السياسي والاجتماعي، ونوعية ومضمون العمل البرلماني في المؤسسة البرلمانية المعنية.

أ- خدمات الأبحاث للمكتبة البرلمانية :

كمثال على هذا النموذج نشير إلى تجربة مكتبة البرلمان الكندية التي تقوم حاليا بخمس وظائف رئيسية في هذا المجال :

- تزويد أعضاء البرلمان بالأبحاث والدراسات
- تزويد اللجان ومجموعات العمل البرلمانية بالمعلومات الضرورية لدراسة القوانين ومراقبة العمل الحكومي.
- صيانة الرصيد الوثائقي للبرلمان وضمان الحصول عليه واستعماله.
- توفير المعلومات المحينة للبرلمانيين في تواصلهم مع المجتمع.

وتتوفر المكتبة على فرق عمل موضوعاتية موزعة على شعب الشؤون القانونية والاجتماعية والموارد الاقتصادية والشؤون الدولية.

كما توفر المكتبة خدمات متنوعة تتمثل في البحث الاستباقي والدراسات والملخصات التشريعية بالإضافة لمعلومات دورية حول قطاعات معينة.

وكنموذج آخر لتقديم الأبحاث وتوفير المعلومات من طرف المكتبة البرلمانية، يمكن الإشارة كذلك لمركز البحوث لمكتبات مجلس العموم في المملكة المتحدة الذي يتوفر على فرق عمل تضم باحثين في المجالات التالية :

- الشؤون الداخلية
- الأعمال والنقل
- السياسة الاجتماعية
- العلوم والبيئة
- البرلمان والدستور
- السياسة الاقتصادية والإحصاء
- إحصائيات اجتماعية وعامة.

كما تقدم المكتبة خدمات متنوعة لأعضاء البرلمان من خلال الإجابة على الاستفسارات الشخصية، وعن طريق الهاتف وبواسطة البريد الإلكتروني بالإضافة للأبحاث الاستباقية ذات الطابع الإعلامي أو التشريعي أو الموضوعاتي.

ب- **قسم الأبحاث البرلمانية** : أهم نموذج في هذا المجال هو النموذج الألماني، حيث تم إحداث خدمة الأبحاث في البوندستاغ بهدف ضمان حصول البوندستاغ باعتباره هيئة للتشريع ومراقبة الحكومة على كل المعلومات الضرورية في آداء المهام المنوطة به، بما يجعله في نفس المستوى مع الجهاز التنفيذي من حيث مصادر المعلومات والمعطيات.

ويعتبر قسم الأبحاث وحدة تابعة لمديرية الأبحاث وتتوفر على 11 فريقا متخصصا لدعم العمل البرلماني في مختلف مجالاته وكذا في الدوائر الانتخابية، وربما يعتبر عدد الباحثين الموضوعين رهن إشارة هذا القسم الأكبر من حيث العدد على الصعيد الدولي، إذ يضم فريق العاملين بالقسم باحثين متخصصين في كافة الميادين من العلوم الاجتماعية والقانونية والاقتصادية إلى العلوم الدقيقة.

ويعمل هذا القسم على تقديم أبحاث تكتسي طابع الحياد لفائدة أعضاء البرلمان بالإضافة لأبحاث استباقية وتقديم الأجوبة على استفسارات البرلمانيين.

كما يحرص القسم أيضا على إعداد ملفات موضوعاتية وإخبارية لفائدة أعضاء البرلمان حول القضايا التي من المحتمل أن تحظى بالأولوية والاهتمام على الأمد القريب.

ج- مركز الأبحاث البرلمانية

خلافا للنموذجين السابقين تتوفر بعض المؤسسات البرلمانية على مراكز مستقلة للأبحاث والدراسات تعمل على تقديم المعلومات والمعطيات والإحصائيات والأبحاث للبرلمانيين والاستجابة لحاجياتهم وتقديم الأجوبة على تساؤلاتهم واستفساراتهم.

وتعمل هذه المراكز على توفير هذه الخدمات إما بالاعتماد على أقسام بحث متخصصة في المجالات الأساسية التي تغطي اهتمامات البرلمانيين، أو من خلال التعاون مع الجامعات ومراكز البحث التابعة لها، أو مراكز الدراسات الوطنية ومكاتب الدراسات.

ويشكل الجانب المتعلق بالتعاون مع الجامعات وفضاءات البحث العلمي أهم عنصر في أداء بعض مراكز الأبحاث والدراسات البرلمانية.

ومن بين مراكز الأبحاث البرلمانية المتوفرة في المنطقة العربية والتي يمكن استحضارها في هذا المجال مركز الأبحاث البرلمانية بمملكة البحرين الذي يضم فريقا من الباحثين الأكاديميين موزعين على مجموعات عمل تقدم خدمات تشمل إعداد الأبحاث ومقترحات القوانين وتوفير المعلومات.

3- نحو الاستفادة من الممارسات الفضلى : من أجل ضمان جودة وفعالية الآداء البرلماني

إن الغاية الأساسية من هذه المناقشة العامة هي استثمار فضاء جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية بالنظر لتنوع التجارب وأهميتها، من أجل الاطلاع على كيفية تدبير هذه الخدمة من طرف الإدارات البرلمانية على الصعيد الدولي، والاستفادة من نقط القوة والممارسات الجيدة بهدف استحضارها من طرف البرلمانات التي تسعى من أجل توفير خدمة المعلومات والأبحاث لأعضائها، أو تقوية وتطوير هذه الخدمة في البرلمانات التي تتوفر عليها، مع التأكيد على أن الأمر يتعلق هنا بخدمة توفير المعلومة والبحث والدراسة من أجل حاجة عملية مرتبطة بميادين العمل البرلماني بهدف ضمان فعاليته ونجاعته وتحقيقه لتطلعات المجتمع .

UNION INTERPARLEMENTAIRE

الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مساهمة (ورقة عمل)

من

السيدة أنييسكا كزمارسكا
أمين عام مجلس النواب في بولندا

في المناقشة العامة

حول

خدمات المعلومات والوثائق في البرلمانات: دراسة مقارنة

دورة الدوحة
نيسان/أبريل 2019

وفقاً للمادة 106 من دستور جمهورية بولندا، في بولندا، يتم تحديد الشروط المناسبة لأداء النواب للالتزامات وكذلك للدفاع عن حقوقهم الناتجة عن ممارسة ولايتهم بموجب النظام الأساسي. وتنص المادة 46 الفقرة 2 من قانون 9 أيار/ مايو 1996 على أن مستشارية مجلس النواب ومستشارية مجلس الشيوخ، كل وفقاً لاختصاصهما، يجب عليهما ضمان وتنظيم خدمات النواب وأعضاء مجلس الشيوخ الضرورية لأداء الالتزامات، وكذلك المساعدة الفنية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على أوراق متخصصة والببليوجرافيا وتقارير الخبراء.

وتم تحديد مهام مستشارية مجلس النواب في جمهورية بولندا في هذا الصدد وفقاً للمادة 199 من اللوائح الداخلية لمجلس النواب في بولندا، والتي بموجبها قامت مستشارية مجلس النواب، بجملة من الأمور، من بينها:

- تؤدي المهام التنظيمية والتقنية وكذلك الاستشارية المتعلقة بنشاط مجلس النواب وهيئاته؛
- تمكّن النواب من أداء وظائفهم التمثيلية، ولا سيما إعادة توجيه أوراق مجلس النواب في جمهورية بولندا والتقارير والمواد الأخرى المتعلقة بعمل المجلس، بما في ذلك النصوص الموحدة لمشاريع القوانين؛ تتيح الوصول إلى الأوراق المتخصصة، والببليوجرافيا وتقارير الخبراء؛ تهيئ الأوضاع للنواب للمشاركة في أعمال مجلس النواب البولندي وهيئاته، كما توفر الوسائل التقنية والتنظيمية والمالية لحسن سير عمل مكاتب النواب أو الوحدات التنظيمية الأخرى التي تقدم الخدمات للنواب في الدوائر الانتخابية.

وتقوم مستشارية مجلس النواب البولندي بهذه المهام بشكل رئيسي من خلال نشاط المكاتب الفردية. بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للمادة 201 a من اللوائح الداخلية لمجلس النواب في جمهورية بولندا، تم إنشاء نظام معلومات مجلس النواب، لتوفير معلومات دقيقة وحديثة عن عمل مجلس النواب. إنّ أحد عناصر النظام هو الموقع الإلكتروني لمجلس النواب البولندي (http://www.sejm.gov.pl/) الذي يحتوي على ما يلي، من بين أمور أخرى:

- نظام عبر الإنترنت للصكوك القانونية، إلى جانب نصوصهم، تم نشره في مجلة القوانين والجريدة الرسمية

  [نظام المعلومات عبر الإنترنت حول النصوص القانونية]،
- سجلات مختصرة لوقائع مجلس النواب البولندي (مع نتائج التصويت)،
- نصوص الأسئلة والاستفسارات وبيانات النواب،
- معلومات العملية التشريعية،

- معلومات عن عمل لجان مجلس النواب،
- معلومات عن الالتماسات المقدمة،
- معلومات عن التعاون الدولي، بما في ذلك سفر المارشال في مجلس النواب البولندي.

مكتب البحوث

يقدم مكتب البحوث (مكتب التحليل في مجلس النواب البولندي) مشورة علمية وخبيرة لهيئات المجلس والأندية البرلمانية والمؤتمرات الحزبية والنواب الفرديين، وكذلك للوحدات التنظيمية الأخرى لمستشارية مجلس النواب البولندي. ويقدم المكتب الآراء والمعلومات، مع الحفاظ على مبدأ الحياد السياسي. ويرد نطاق عمل مكتب البحوث في الفقرة 17 من اللوائح التنظيمية لمستشارية مجلس النواب.

ويعمل في مكتب البحث 88 موظفاً، من بينهم 79 موظفاً محترفاً (35 منهم حاصلون على درجة الدكتوراه و8 حاصلين على درجة ما بعد الدكتوراه و3 أساتذة).

ويتشكل الفريق من فقهاء قانونيين ومتخصصين في السياسة الاجتماعية والاقتصادية والدولية.

إحصائيات العمل المنجز (الولاية السابعة والثامنة)

خلال الولاية السابعة الأخيرة من مجلس النواب البولندي (2011.11.8-2015.11.11)، كان لمكتب الأبحاث 289 12 مهمة مكلفة. ونتيجة لذلك، أعدّ مكتب التحليل في مجلس النواب البولندي 13701 نصاً مكتوباً من المعلومات والآراء وتقارير الخبراء، منها 10 ٪ (1375 ورقة) أعدها خبراء خارجيون. وضمن المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني (ECPRD)، قدم المكتب 653 رداً على أسئلة البرلمانات الوطنية الأخرى والبرلمان الأوروبي والجمعيات البرلمانية لمجلس أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد البرلماني الدولي.

وخلال الولاية الثامنة من مجلس النواب البولندي، التي تستمر من 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 إلى 4 آذار/ مارس 2019، كان مكلف مكتب البحوث بالقيام بـ9 864 مهاماً. ونتيجة لذلك، أعد مكتب البحوث 283 10 نصاً مكتوباً من المعلومات والآراء وتقارير الخبراء، منها 9 ٪ (958 ورقة) أعدها خبراء خارجيون. ضمن المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني (ECPRD)، قدم المكتب 659 ردًا على أسئلة البرلمانات

الوطنية الأخرى والبرلمان الأوروبي والجمعيات البرلمانية لمجلس أوروبا والناتو والاتحاد البرلماني الدولي.

ويتشكل مكتب البحوث من: قسم البحوث التشريعية، قسم أبحاث القانون الأوروبي والدولي، قسم الشؤون أمام المحكمة الدستورية، قسم البحوث الاجتماعية والاقتصادية، قسم التحليل السياسي بالإضافة إلى فريق الإدارة والأمانة العامة.

وتقوم كل إدارة من الإدارات والفرق التابعة للمكتب، وفقًا لملفه الشخصي وكذلك في الترتيب متعدد التخصصات، بإعداد الآراء والتحليلات والمعلومات وتوفير المواد وتوفير الاستشارات. ويتم تنفيذ معظم أعمال المكتب بناءً على طلب من الكيانات المختصة. وينفذ المكتب أيضًا مشاريع الدراسة الخاصة به بشأن مسائل مختارة في نطاق اهتمام مجلس النواب البولندي.

ويتم إعداد الغالبية العظمى من أوراق مكتب البحوث (حوالى 90 ٪) من قبل خبراء يعملون في المكتب بدوام كامل. بالإضافة إلى ذلك، استخدم مكتب البحوث أيضًا خدمات 310 خبراء خارجيين. من بينها، 54 يحمل لقب أستاذ، 114 حاصلين على درجة ما بعد الدكتوراه و142 على درجة الدكتوراه. يتعاون المكتب مع أكاديميين من 45 مركزًا أكاديميًا رائدًا من جميع أنحاء بولندا، في هذا من جامعة وارسو، وجامعة جاجيلونيان في كراكوف، وجامعة غدانسك، وجامعة آدم ميكيفيتش في بوزنان، وجامعة ماريا كوري-سكودوفسكا في لوبلين، الجامعة الكاثوليكية في لوبلان وجامعة الكاردينال ستيفان ويسيسكي في وارسو.

ويتعاون مكتب البحوث أيضاً مع الخدمات القانونية والبحثية للبرلمانات الأخرى من خلال نظام تبادل المعلومات الذي أنشأه المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني (ECPRD) التابع للبرلمان الأوروبي. إن نائب مدير مكتب البحوث بمثابة مراسل المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني (ECPRD). ويشارك موظفو المكتب بانتظام في الندوات والمؤتمرات التي ينظمها المركز الأوروبي للبحوث والتوثيق البرلماني (ECPRD).

بالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب البحوث هو عضو في الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات – IFLA (مع مكتبة مجلس النواب البولندي) وتقييم التكنولوجيا البرلمانية الأوروبية – EPTA. إن موظفي مكتب البحوث مسؤولون عن نشر المعلومات واستكمال قاعدة البيانات في إطار تبادل المعلومات ضمن نطاق تبادل المعلومات في الاتحاد الأوروبي وما بين البرلمانات الدولية.

مهام مكتب البحوث

وفقًا للوائح التنظيمية لمستشارية مجلس النواب، تشمل مهام مكتب البحوث ما يلي:

– إعداد الآراء القانونية المتعلقة بشكل خاص بامتثال مشاريع القوانين للدستور والنظام القانوني وتطبيق القانون البرلماني،

– إعداد تحليلات الحلول القانونية السارية في الدول الأخرى،

– عرض الملاحظات والمقترحات المتعلقة بالمشاكل التشريعية،

– تحليل آثار عمل القوانين التي تم تمريرها، ولا سيما في البعد القانوني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي (تقييم الأثر التنظيمي)،

– تقديم الاستشارات للنواب بشأن عمل مجلس النواب وتوضيح الشكوك المتعلقة بالوضع القانوني للنائب،

– إعداد الآراء بشأن الالتماسات المقدمة إلى مجلس النواب، والتي يتطلب النظر فيها معرفة خاصة بالقانون،

– مشاركة الخبراء في جلسات لجان مجلس النواب، وإدارة الشؤون التنظيمية لضمان الاستشارات العلمية المستمرة للهيئة وهيئاتها، وتعيين مستشارين في مجلس النواب،

– إعداد مشروع موقف مجلس النواب أو مارشال مجلس النواب في المسائل التي تحلها المحكمة الدستورية،

– تقديم الخدمات الفنية والتنظيمية والتقنية إلى اللجنة التشريعية وإدارة أمانتها،

– إعداد تحليلات للمشاكل المتعلقة باعتماد وتنفيذ قانون الموازنة،

– إجراء البحوث والتحليلات والدراسات التي تم إعدادها بتكليف أو بمبادرة في الأمور التالية: أ) متعلقة بموضوع تم العمل فيه في مجلس النواب في بولندا، ب) خاصة بعملية مجلس النواب في بولندا وهيئاته، لا سيما المراقبة المستمرة للمشاكل التي تبين مع تنفيذ اللوائح الداخلية لمجلس النواب في بولندا، ج) متعلقة بالوضع القانوني للنواب.

أنشطة خدمات المشورة، والأنشطة الاستشارية، والإعلامية المتعلقة بعضوية بولندا في الاتحاد الأوروبي

يقوم مكتب البحوث أيضًا بعدد من المهام المتعلقة بعضوية بولندا في الاتحاد الأوروبي، مثل:

– إعداد آراء بشأن الامتثال لقوانين الاتحاد الأوروبي، وكذلك بشأن الالتزام بالإخطار فيما يتعلق بالفواتير،

– إعداد الآراء بشأن مشاريع قوانين الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك التحقق من الأساس القانوني وتقييم امتثالها لمبادئ التبعية والتناسب)،
– إبداء الرأي حول تنفيذ الالتزام بتنفيذ قانون الاتحاد الأوروبي،
– إعداد الوثائق المتعلقة بتمثيل مجلس الشيوخ ومجلس الشيوخ أمام محكمة العدل في الاتحاد الأوروبي في القضايا المتعلقة بامتثال الصكوك القانونية للاتحاد الأوروبي لمبادئ التبعية،
– إعداد وتوزيع "النشرة الأوروبية لمكتب البحوث" التي تحتوي على معلومات حول نشاط مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومراجعة الصحافة الأوروبية الحالية فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي،
– تقديم الخدمات الفنية للجنة الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك إعداد المعلومات والآراء حول وثائق الاتحاد الأوروبي التي تلقاها مجلس النواب في بولندا، ومشاركة خبراء مكتب البحوث في جلسات اللجنة).

منشورات مكتب البحوث

إن منشورات مكتب البحوث هي وثائق لتقارير الخبراء في العملية التشريعية. والغرض منها أيضًا هو إرسال المعلومات الأساسية إلى النواب والهيئات في مجلس النواب في بولندا، في أداء التزاماتهم، وكذلك تقديم القضايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية الهامة إليهم. ويتم إعداد المنشورات بالتعاون مع مكتب مجلس النواب في بولندا. إن جميع المنشورات غير تجارية ويتم توزيعها مجانًا بين النواب والشيوخ وكذلك في الدوائر العلمية والأكاديمية. وتتوفر نسخة إلكترونية على الموقع الإلكتروني مجلس النواب في بولندا.

ينشر مكتب البحوث ما يلي:
– "Zeszyty Prawnicze BAS" (مراجعة قانون مكتب البحوث) – وهو فصلي يحتوي على مقالات ومصطلحات عن المشاكل بالإضافة إلى مواد أعدها خبراء مكتب البحوث بناءً على طلب من النواب وهيئات مجلس النواب في بولندا، وكذلك الأوراق الناتجة عن الدراسات التي أجريت،
– "Studia BAS" (دراسات مكتب البحوث) – وهو منشور فصلي يحتوي على منشورات خبراء يعرضون القضايا الاجتماعية والاقتصادية الحالية المهمة في البلاد، وهي مهمة من حيث العملية التشريعية في مجلس النواب،

- " Zagadnienia społeczno-gospodarcze "(القضايا الاجتماعية والاقتصادية) – نشرة تحتوي على معلومات موجزة وتحليلات حول القضايا المهمة في مجال السياسة والاقتصاد والمجتمع ، بشأن بولندا والعالم ،

- "تحليل مكتب البحوث " (تحليلات BAS) – نشرة دورية تحتوي على أوراق خبراء من موظفي مكتب البحوث، مكرسة للمسائل الاجتماعية والاقتصادية،

- "Biuletyn Europejski Biura Analiz Sejmowych" (النشرة الأوروبية لمكتب البحوث) – نشرة دورية تقدم أهم المعلومات الحالية حول مشاركة الاتحاد الأوروبي وبولندا في الاتحاد الأوروبي. تحتوي النشرة على معلومات حول أنشطة مؤسسات الاتحاد الأوروبي ومراجعة للصحافة الأوروبية الحالية فيما يتعلق بالمناقشة حول الاتحاد، وخاصة بمستقبله.

يتم نشر المنشورات الدورية لمكتب البحوث في قواعد البيانات العلمية الأجنبية والبولندية، بما في ذلك قاعدة بيانات EBSCO المرموقة. تتم فهرسة مراجعة قانون مكتب البحوث ودراسات مكتب البحوث في قاعدة البيانات الدولية لقائمة Index Copernicus Journals Master.

النداوات والمؤتمرات، تدريب النواب

في بداية كل ولاية من جلسات مجلس النواب، ينظم مكتب البحوث برنامجًا للتدريب والاستشارات للنواب المنتخبين حديثًا.

وفي كل عام، يشارك موظفو مكتب البحوث في حوالى 60 مؤتمراً ينظم في بولندا والخارج، يقدمون خلالها إنجازات خبراء المكتب.

المكتب التشريعي

وفقًا للوائح التنظيمية لمستشارية مجلس النواب، تشمل مهام المكتب التشريعي ما يلي:

- إعداد آراء أولية بشأن مشاريع القوانين والقرارات والإعلانات والطعون المقدمة إلى مجلس النواب، قبل إحالتها إلى القراءة الأولى؛
- تقديم الخدمات إلى لجان مجلس النواب في بولندا واللجان الفرعية في تحرير مشاريع القوانين قيد النظر،
- التحقق من نصوص الأفعال القانونية التي أقرها مجلس النواب،

• التعاون مع أمانات لجان مجلس النواب في بولندا في إعداد تقارير عن مشاريع القوانين،
• التعاون مع الأمانة العامة جلسات مجلس النواب في إعداد سيناريوهات جلسات مجلس النواب،
• تحليل التشريعات من أجل إصدار نصوص موحدة للقوانين، وإعداد نصوص موحدة من القوانين ومشاريع إشعارات من المارشال من مجلس النواب في بولندا في مسألة إعلان النص الموحد للقانون.

مكتبة مجلس النواب في بولندا

تم تصميم ملف تعريف خدمات مكتبة مجلس النواب في بولندا لتلبية الاحتياجات من المعلومات للنواب والشيوخ وكذلك الهيئات لمجلس النواب في بولندا والنوادي البرلمانية والمؤتمرات، والوحدات التنظيمية لمستشارية مجلس النواب في بولندا ومكاتب النواب. وتوفر مكتبة مجلس النواب في بولندا أيضًا خدمات لموظفي مستشاري كل من المجلسين وموظفي مكاتب النواب والأندية البرلمانية والمؤتمرات الحزبية. وتتوفر مجموعات ومصادر المعلومات لمكتبة مجلس النواب في بولندا أيضًا للأفراد والمؤسسات الأخرى، بشأن مراعاة القيود المنصوص عليها في لوائح مكتبة مجلس النواب في بولندا.

وفي شكلها التنظيمي الحالي، تنجز المكتبة ثلاث مهام (مكتبة، محفوظات ومتحف)، والتي تشكل معًا قاعدة المعلومات والتوثيق في مجلس النواب في بولندا. وتضم المجموعات الرئيسية في مكتبة مجلس النواب في بولندا، بما يتماشى مع مهمة المكتبة، أي توثيق ودعم العملية التشريعية، بما في ذلك تلبية احتياجات قاعدة البحوث والاستشارات والمعلومات في مجلس النواب في بولندا، وتتضمن حاليًا أكثر من 400000 عنصر. وتقوم محفوظات مجلس النواب في بولندا بجمع الوثائق الناتجة عن أنشطة مجلس النواب في بولندا وأجهزتها، ومستشارية مجلس النواب في بولندا ومكاتب النواب. وتشمل الموارد أيضا مواد المحفوظات التي توثق تاريخ البرلمانية البولندية. ويقوم قسم مجموعات المتاحف في مكتبة مجلس النواب في بولندا بجمع وتحضير وحفظ وتخزين وإتاحة الأعمال الفنية والوثائق وعلم العملات والصور الفوتوغرافية التي توضح تاريخ البرلمانية البولندية.

ووفقًا للوائح التنظيمية لمستشارية مجلس النواب، توفر المكتبة أيضًا تسجيلات فيديو لجلسات مجلس النواب والجمعية الوطنية، فضلاً عن برامج تلفزيونية مختارة. وتشمل مهام مكتبة مجلس النواب في بولندا أيضًا جمع جميع المنشورات الحالية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ، وإدارة الاشتراكات وتوزيع الدوريات والمجلات الرسمية البولندية لتلبية احتياجات هيئة رئاسة مجلس

النواب في بولندا والوحدات التنظيمية، وضمان الوصول المباشر إلى الوثائق والنصوص القانونية في الاتحاد الأوروبي والتعاون مع المكتبات ومراكز المعلومات الوطنية والأجنبية، لا سيما مع المراكز البرلمانية والتشريعية، وكذلك الأرشيف والمتاحف.

وحدات أخرى من مستشارية مجلس النواب في بولندا التي توفر المعلومات للنواب والهيئات في مجلس النواب في بولندا

تشارك وحدات أخرى من مستشار مجلس النواب في تداول المعلومات والوثائق اللازمة لعمل النواب والهيئات في مجلس النواب في بولندا. وتشمل هذه الوحدات:

- مكتب الشؤون الدولية، الذي يضع برامج تتعلق بالتعاون الدولي لمجلس النواب ويحلل والتقارير والمعلومات حول هذا الموضوع،
- مركز معلومات مجلس النواب في بولندا، الذي يعد المواد الإعلامية والوسائط المتعددة لتلبية احتياجات نظام معلومات مجلس النواب في بولندا،
- الأمانة العامة لجلسات مجلس النواب، والتي: تجمع وتحضر الوثائق الخاصة بجلسات مجلس النواب؛ وتتعاون في إعداد نظام المعلومات مجلس النواب في بولندا، بما في ذلك في نظام الإنترنت الداخلية؛ وتحتفظ بمستودع المطبوعات الخاصة بمجلس النواب وتوزيع الوثائق وإدخالها في قواعد بيانات مستشارية مجلس النواب في بولندا للمعلومات حول مشاريع القوانين والقرارات وغيرها من المواد المقدمة، وكذلك الأسئلة البرلمانية والاستفسارات والأسئلة حول المسائل الحالية وبيانات النواب،
- ويضمن مكتب لجان مجلس النواب تعميم الوثائق المتعلقة بجلسات اللجان واللجان الفرعية، ويضع محاضر هذه الجلسات،
- مكتب خدمات النواب، الذي يعد مجموعات من اللوائح القانونية لاحتياجات النواب ومكاتب النواب والأندية البرلمانية وتجمعات النواب، ويقوم بتحديثها ويرسم معلومات عن مضمون ونطاق فعالية هذه اللوائح،
- مكتب مجلس النواب في بولندا للنشر، الذي يضع ويصدر المنشورات بتكليف من مجلس النواب في بولندا الهيئات والوحدات التنظيمية التي تخدم مجلس النواب في بولندا ومستشارية مجلس النواب في بولندا. ويصدر المكتب "نشرة مجلس النواب في بولندا" (Sejm Chronicle)، و"مراجعة مجلس النواب في بولندا" (Sejm Review).

الشواغر[1]
التي يتعيّن ملؤها
خلال الجمعية العامة الـ140

اللجنة التنفيذية

في 10 نيسان/أبريل، سَينتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً، على النحو التالي:

المجموعة الإفريقية: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة. لتحل محل السيدة أ. حبيبو (النيجر) التي تنتهي فترة ولايتها في اللجنة التنفيذية في الدورة 204 للمجلس الحاكم.

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء، 9 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها (قاعة دوخان).

مكتب النساء البرلمانيات

في 06 نيسان/أبريل، سيُطلب من منتدى النساء البرلمانيات ملء الشواغر التالية في **مكتب النساء البرلمانيات**:

- ممثلة إقليمية واحدة عن المجموعة الإفريقية (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة ف. أديدويان (نيجيريا)؛
- وممثلة إقليمية من مجموعة أوراسيا (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) لملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة س. سردريان (أرمينيا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.

[1] عند تقديم الترشيحات (مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها، قاعة دوخان)، يُطلب من الوفود أيضاً إعادة استمارة معلومات الاتصال في الملحق 2 من الدعوة إلى الجمعية – راجع الموقع الإلكتروني التالي:
https: // www. ipu.org/download/5971

ويمكن أن تقدم المجموعات الجيوسياسية ترشيحات خطيّة حتى يوم السبت ،06 نيسان/أبريل، 12 ظهراً إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها. وينبغي أن تكون الترشيحات مرفقة بخطاب إحالة توضيحي موقع من المجموعة الجيوسياسية وسيرة ذاتية موجزة (3 فقرات كحد أقصى) بالإنجليزية أو الفرنسية لتوزيعها على المشاركين.

ستتم أيضاً دعوة منتدى النساء البرلمانيات لتسمية مرشح، والموافقة على تعيين السيدة عفراء البسطي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، لمنصب نائب أول لرئيس مكتب النساء البرلمانيات، والسيدة أ.تولي (نيوزيلندا) لملء منصب نائب رئيس ثاني لمكتب النساء البرلمانيات. وتم ترشيح هذه الأسماء من قبل مكتب النساء البرلمانيات في دورتها الـ 42 التي انعقدت في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

اللجان والهيئات الأخرى

لجنة شؤون الشرق الأوسط

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم عضواً واحداً (امرأة) لتحل محل السيدة ن.موتسماي (ليسوتو) والتي تخضع لأحكام القاعدة 2 الفقرة 4 من قواعد لجنة شؤون الشرق الأوسط: " إذا تغيب عضو من اللجنة عن حضور أكثر من جلستين، سيتم استبداله أو استبدالها عبر إجراء انتخابات من قبل المجلس الحاكم"

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 09:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

مجموعة مسهلي الحوار في قبرص

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم ***مسهلاً واحداً للحوار*** *ليحل محل السيد ب. بوركي (إيرلندا)، الذي انتهت ولايته مع اختتام الدورة 203 للمجلس الحاكم.*

وحتى اليوم تلقينا اسم مرشح واحد:

- *السيد ل. كارتابيلي (إيطاليا)*

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم عضوين على الشكل التالي:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة لتحل محل السيدة ن. علي أسيغاف (إندونيسيا) التي تنتهي ولايتها في الدورة 204 للمجلس الحاكم

مجموعة أوراسيا : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو رجل للشاغر الذي لم يتم ملؤه في الدورة 203 للمجلس الحاكم

ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، حتى الساعة 9:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

في 7 نيسان/أبريل، سينتخب المنتدى مجلسه.

وفقاً للقاعدة 5 الفقرة 3 من لائحة المنتدى وأساليب عمله " يتكون مجلس الإدارة، من ممثلين اثنين، رجل، وامرأة، عن كل من، المجموعات الجيوسياسية للاتحاد البرلماني الدولي."

تُدعى جميع المجموعات الجيوسياسية لتقديم مرشحين (رجل وامرأة) عند الساعة 06:00 مساءً يوم السبت، 06 نيسان/أبريل 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

كما قرر المجلس الحاكم، يتشكل الفريق من 21 عضواً من البرلمانات الوطنية، ترشحهم المجموعات الجيوسياسية على أساس الخبرات والصيغة المستخدمة في تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس (زيادة مخصصات المجموعة الجيوسياسية للجنة التنفيذية زائد واحد لكل مجموعة).[31] يجب أن تكون تشكيلة المجموعة قائمة على التوازن بين الجنسين ويجب أن يكون رئيس مجلس منتدى البرلمانيين الشباب أعضاء بحكم منصبهم. ويتولى الفريق الاستشاري الرفيع المستوى ولاية واحدة مدتها أربع سنوات.

في 10 نيسان/أبريل، سينتخب المجلس الحاكم 21 عضو على الشكل التالي:

المجموعة الإفريقية :	5 شواغر يتعيّن ملؤها على أن تتضمن رجلين وامرأتين على الأقل.
المجموعة العربية :	شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:	أربعة شواغر يتعيّن ملؤها من قبل رجلين وامرأتين
مجموعة أوراسيا :	شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:	ثلاثة شواغر يتعيّن ملؤها من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة 12+:	5 شواغر يتعيّن ملؤها على أن تتضمن رجلين وامرأتين على الأقل

يجب تقديم الترشيحات من المجموعة الجيوسياسية خطياً عند الساعة 09:30 من صباح يوم الثلاثاء 09 نيسان/أبريل إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها. ويجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى) بالإنجليزية أو الفرنسية.

[31] المجموعة الإفريقية: 5 أعضاء ؛ المجموعة العربية: عضوين؛ مجموعة أسيا والمحيط الهادئ: 4 أعضاء؛ مجموعة أوراسيا: عضوين، مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: 3 أعضاء ومجموعة 12+: 5 أعضاء.

مكاتب اللجنة الدائمة

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

هناك **خمس شواغر** يتعين ملؤها من خلال المجموعات التالية:

المجموعة الإفريقية : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل عضو امرأة على الأقل

مجموعة أوراسيا : شاغرين يتعيّن ملؤهما من قبل عضو امرأة على الأقل

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

هناك **شاغران** يتعين ملؤهما من خلال المجموعات التالية:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ: شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.

مجموعة أوراسيا : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من المملكة الأردنية الهاشمية ورومانيا ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

هناك **ثلاثة شواغر** يتعيّن ملؤها من قبل المجموعات التالية:

المجموعة العربية : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل عضو امرأة.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

مجموعة 12+ : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من بوروندي وكندا ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

هناك **شاغران** يتعيّن ملؤهما من قبل المجموعات التالية:

المجموعة الإفريقية : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ : شاغر واحد (لا يوجد شروط تتعلق بالجندر)

بالإضافة إلى ذلك، يستكمل أعضاء المكتب من الأرجنتين وروسيا الاتحادية ولايتهم الأولى لمدة سنتين ويحق لهما إعادة انتخابهما لفترة ثانية.

ونظراً لخصائص عمل المكتب، يوصى أن يكون لدى المرشحين إلمام بواحد من لغتي العمل للاتحاد البرلماني الدولي، الإنجليزية والفرنسية، وأن يكونوا قادرين على السفر من أجل نشاطات في مجال عملهم وفي مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

****

وينبغي أن تكون الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية المعنية، والتي يمكن تقديمها حتى موعد إجراء الانتخابات، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع تحديد عضوية اللجنة في البرلمان ومعرفة بالقضايا التي تتناولها اللجنة، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الكاملة للمرشح. كما يجب أن تكون السيرة الذاتية مرفقة أيضاً بالتزام من برلمان المرشح بأنه سيدعمه/سيدعمها في عمله/ عملها وأنه سيدرجه ضمن الوفود المقبلة إلى الجمعيات العامة.

الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية

تعقد وفود المجموعة البرلمانية الإسلامية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، يوم السبت الموافق 06 نيسان/أبريل 2019، عند الساعة 11:30، ولغاية الساعة 13:00، في قاعة سلوى 2، في مركز المؤتمرات لفندق شيراتون في مدينة الدوحة–دولة قطر، وذلك للتشاور حول القضايا المدرجة على جدول أعمال كل من الجمعية العامة الـ 140، والدورة 204 للمجلس الحاكم، واتّخاذ موقف موحّد بشأنها.

ويناقش الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية البنود الآتية على جدول أعماله:

1. إقرار مشروع جدول الأعمال.
2. كلمة مختصرة للأمين العام لاتحاد مجالس الدول الاعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بشأن الاجتماع.
3. تبني موقف موحد بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك للمجموعة الإسلامية في اجتماع الجمعية الأربعين بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي على بنود جدول الاعمال.
4. دعم مقترح الشعبة البرلمانية بدولة الكويت حول البند الطارئ بشأن " توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني".
5. ما يستجد من أعمال.